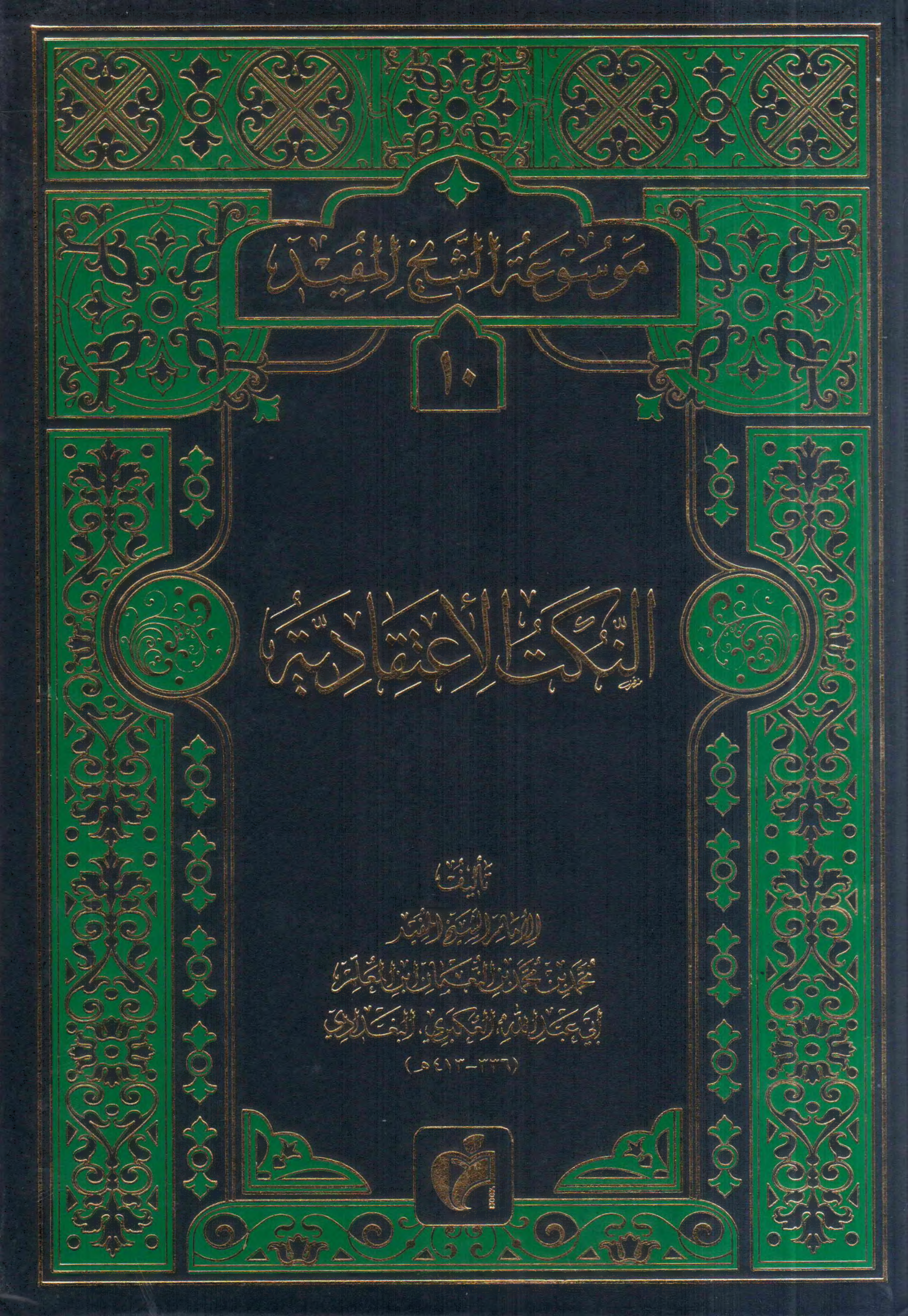
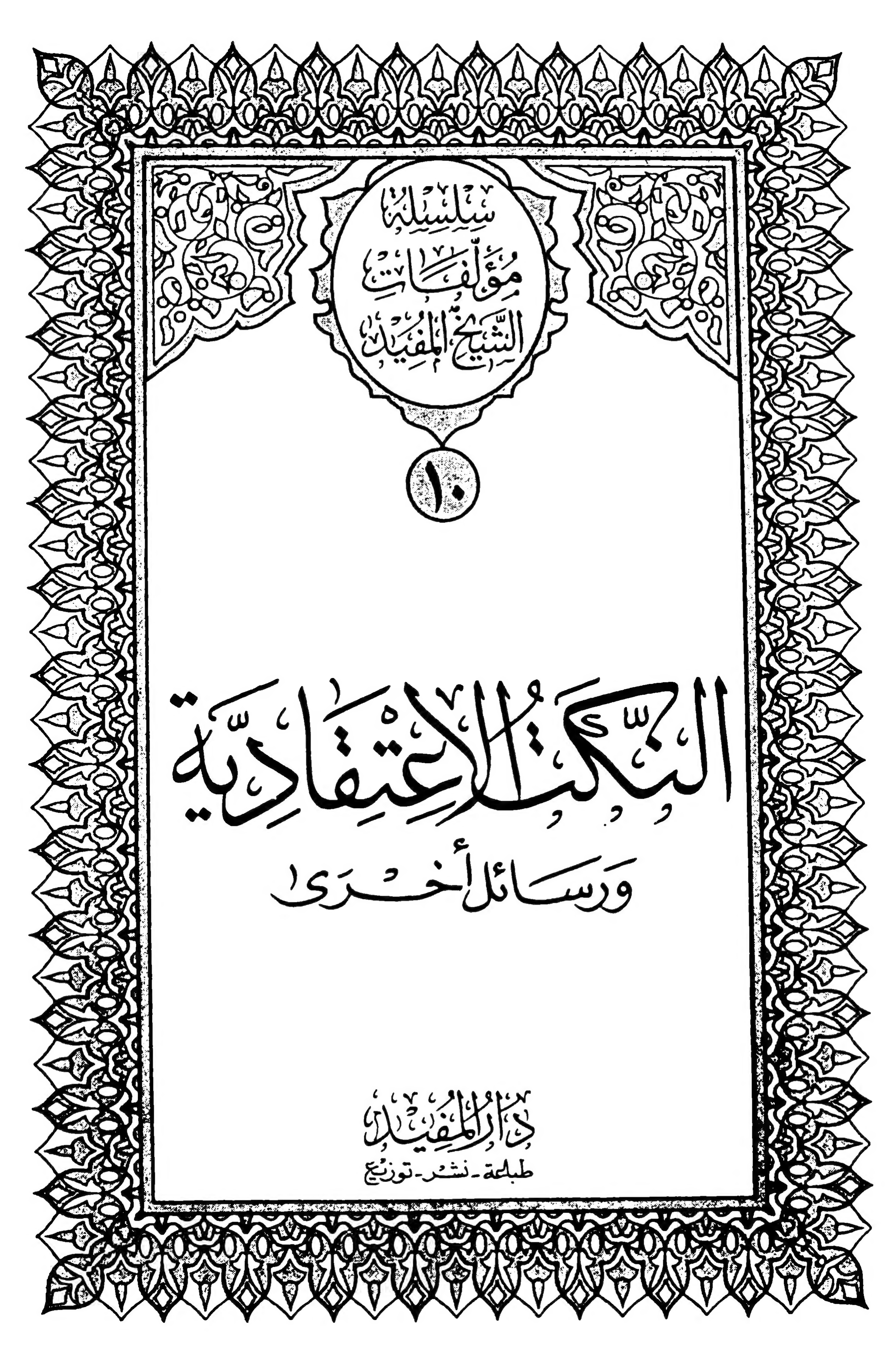

موسوعة الشيخ المفيد
١٠
النكت الاعتقادية
تأليف
الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله العكبري، البغدادي
(٣٣٦-٤١٣هـ)


سلسلة
مؤلفات
الشيخ المفيد
١٠
النكت الاعتقادية
ورسائل أخرى
دار المفيد
طباعة - نشر - توزيع

مفید ، محمد بن محمد ، ۳۳۶ ـ ۴۱۳ ق .
النکت الاعتقادیة ورسائل اخری / تألیف الشیخ المفید محمد بن محمد بن النـعمان ابـن المعلم ابي عبدالله العکبري البغدادي ـ قم : دارالمفید ، ۱۴۳۱ ق . = ۱۳۸۹ .
۱ ج . (شماره گذاری گوناگون) . : نمونه . ـ (سلسله مؤلفات الشیخ المفید ؛ ۱۰)
. . . ریال : ISBN 978 - 964 - 497- 318 - 5
فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیپا
۱ . اسلام ـ مجموعه‌ها . ۲ . کلام شیعه امامیه . ۳ . شیعه امامیه ـ اصول دین . الف . عنوان .
ب . فروست : سلسله مؤلفات الشیخ المفید ؛ ۱۰
BP ۴/۶ / ۸س ۷م ۲۹۷/۰۸۱۰
ش . ۱۰



النكت الاعتقادية ورسائل اخرى

المؤلف: الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان

الناشر : الهدىٰ

الطبعة : الأولىٰ ـ ١٤٣١هـ. ق

المطبعة : ظهور

الألواح الحسّاسة : تيزهوش

عدد النسخ : ١٠٠٠

الشابك : ٥ ـ ٣١٨ ـ ٤٩٧ ـ ٩٦٤ ـ ٩٧٨

كلمة الناشر

الحمد لله رب العالمين ـ والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين واصحابه المنتجبين.

كان لانعقاد المؤتمر الألفي للشيخ المفيد في مدينة قم سنة ١٤١٣ ومشاركة الوفود العالمية في ذلك المؤتمر، وما القي فيه من دراسات وبحوث ـ كان ذلك حافزاً للكثيرين إلى التنبه لاحياء آثار هذا العالم العظيم الذي كان له في تاريخ الثقافة الاسلامية والفكر العربي ما كان، سواء في مدرسته الكبرى التي اقامها في بغداد، أو في مجالسه العلمية التي كانت تنعقد في داره، أو في مؤلفاته التي تطرقت إلى أنواع شتى من المعرفة، ما خلدها على مر العصور.

وقد كان من أهم ما تنبه اليه المفكرون والمحققون هو وجوب جمع تلك المؤلفات في حلقات متتابعة يسهل على المتتبع الوصول اليها.

وقد كان ذلك فجمعت تلك المؤلفات والمصنفات في سلسلة مترابطة في حلقاتها لتكون بين يدي القارىء سهلة المأخذ، يستفيد منها العالم والمتعلم، والاستاذ والتلميذ، وتصبح مورداً لكل ظامىء إلى العلم، صادٍ إلى الثقافة.

وقد رأت دارنا (دار المفيد) ان تقوم بطبع هذه المؤلفات في طبعة جديدة عارضة لها على شداة الحقيقة العلمية الفكرية اينما وجدوا، وهو ما يراه القارىء بين يديه فيما يلي، كتاباً بعد كتاب.

وإننا لنرجو أن نكون بذلك قد ارضينا الله اولاً، ثم ارضينا قراءنا الذين عودناهم فيما مضى من أيامنا على ان نبذل لهم كل جديد.

سائلين من الله التوفيق والتسديد

واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين

دار المفيد

يحتوي هذا المجلد على

النكت الاعتقادية

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

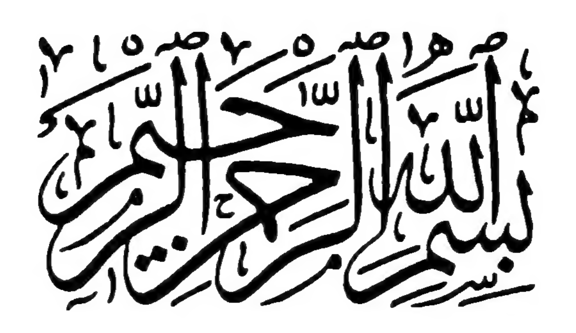
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

تحقيق

رضا المختاري



بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيم

ألّف الشيخ المفيد كتاباً باسم «النكت في مقدمات الاصول» في علم الكلام، و قد حقّقناه، اعتماداً على نسخ عديدة، و حققنا نسبته إلى الشيخ لذلك، و تحدّثنا عن منهج تأليفه، في مقدمتنا القصيرة له.

و موضوع الكتاب هو شرح الألفاظ المستعملة في علم الكلام بعنوان «إن قال ... فقل» ثم ذكر الأدلة بإيجاز شديد على الاصول الخمسة الاعتقادية، و أهم مسائلها.

و قد عثر بعض العلماء على كتاب باسم «النكت الاعتقادية» فظنّه «النكت ...» المذكور في مؤلّفات المفيد، فنشره منسوباً إليه.

و هذا الكتاب ـ أيضاً ـ يعتمد منهج الحوار (ان قيل ... قيل) إلاّ أنه لايمكن نسبته إلى الشيخ المفيد، لوجوه:

١) ـ بعد ثبوت نسبة الكتاب الأوّل إلى الشيخ، لايمكن أن يكون الثاني له أيضاً، لوضوح البعد في أن يكون قد ألّف كتابين كل منهما مسمّى بـ «النكت ...» كما لم ينسب إليه في الفهارس إلاّ واحد بهذا الاسم، خاصّة مع اتّحاد المنهج و الموضوع.

٢) ـ أن بعض النسخ القديمة لما سمي (النكت الاعتقاديّة) قد نسب تأليفه إلى الشيخ فخر المحققين ابن العلاّمة الحلّيّ.

٣) ـ و هو أقوى ما نستند إليه:

أن أُسلوب الكتاب، و نَفَس مؤلّفه، و جرس عباراته، ليس متناسباً مع شيء من مؤلّفات الشيخ المفيد المأثورة و الموجودة و المعروفة.

بينما الكتاب الأوّل، يتفق في كثير من التعاريف التي أوردها مع سائر كتب الشيخ التي تعرضت لنفس التعاريف و قد أشرنا إلى هذه المقارنات في مقدّمتنا له.

و مهما يكن، فإنّ لجنة المؤتمر ارتأت أن تنشر هذا الكتاب الثاني ـ أيضاً ـ ضمن المؤلفات المنشورة للشيخ المفيد، باعتبار تلك النسبة، و لأنّه على كلّ حال واحد من مؤلّفات علمائنا الأعلام في علم الكلام.

و اللّه وليّ التوفيق.

وكتب

السيّد محمّد رضا الحسيني

الجلاليّ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على
اشرف الانبياء وسيد المرسلين محمد خاتم النبيين وآله
المعصومين واهل بيته الطاهرين اما بعد فهذه
عقيدة قادني الدليل اليها وقوي اعتمادي
عليها وحليتها بعد التوضيح والتبيين تحفة للاخوان
المؤمنين تقربا الى الله العظيم وطلبا لثوابه الجميل
الجسيم راجيا ان ينتفع بها الطالبون انه خبير
رؤوف ومعين ورتبتها على خمسة فصول

الاول في معرفة الله تعالى وصفاته الثبوتية
والسلبية تنبيه ايها العاقل وتنزل نفسك
بمنزلة المعلل(؟) والسائل فان قيل لك انت
حادث ام قديم فالجواب حادث غير قديم
لان كل موجود سوى الله تعالى ممكن حادث وغير

بآية من كتاب الله العزيز وهي سبحان ربك رب
العزة عما يصفون وسلام على المرسلين
والحمد لله رب العالمين تمت الكتاب

بعون الملك الوهاب

في دار السلطنة محروسة في تاريخ

١٢٣

كاتبه وصاحبه بالله مدرس نجات عفا الله له
ولوالديه ولجميع المؤمنين والمؤمنات
وقع الفراغ يوم الجمعة وقت العصر وم

دعاء طه ... بسم الله الرحمن الرحيم

يا شديد القوى يا شديد المحال يا عزيز يا عزيز يا عزيز
ذلت بعزتك جميع خلقك فاكفني شر خلقك
يا مجمل يا منعم يا مفضل سبحانك يا لا اله الا انت
فاستجبنا له ونجيناه من الغم وكذلك ننجي المؤمنين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على اشرف الانبياء
وسيد المرسلين محمد خاتم النبيين وعلى آله المعصومين
واهل بيته الطاهرين اما بعد فهذه عقيدة
وادلة ان الدليل اليها وقوي اعتمادي عليها جعلتها
بعد التوضيح والتبيين تحفة لاخواني المؤمنين تقربة
الى الله الكريم وطلبا للثواب الجسيم راجيا ان ينتفع بها
الطالبين انتخب ... ورتبتها على خمسة
فصول الفصل الاول في معرفة الله تعالى وصفاته
الثبوتية والسلبية تنبيه ايها العاقل وتزن نفسك
بمنزلة المسئول والسائل فان قيل لك انت حادث
ام قديم فالجواب حادث غير قديم وكل موجود ممكن

فان قيل ما جاء به الرسول عم من سؤال القبر والمنكر ونكير ومبشر وبشير وحشر الابدان والنشور والميزان و[illegible] تطاير الكتب [illegible] والصراط والجنة وما وعد الله فيها من النعيم الدائم الذى لا ينقطع والنار وما وعد الله فيها من العقاب الدائم الذى لا ينقطع وشفاعة محمد صلى الله عليه وآله لاهل الكبائر والكوثر الذى يسقى منه امير المؤمنين عليه السلام في العطش من المؤمنين حق ام لا فالجواب حق لا يشك فيه احد من المؤمنين فان قيل ما الدليل على ان ما جاء به النبى عم حق فالجواب الدليل على ذلك انه معصوم وكل ما اخبر به المعصوم فهو حق والا لم يكن المعصوم معصوما فكل ما اخبر به النبى صم فهو حق وهذا آخر ما اردنا ايراده في هذه المقدمة ونختمها باية من كتاب الله وهى سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

قال الامام من اعان ظالما ... فكانما زار الكعبة سبعين مرة ...

قال النبى صم من سعى في حاجة لاخيه المؤمن فكانما عبد الله ... [illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب

العالمين والصلاة والسلام على اشرف الانبيا وسيد

المرسلين محمد خاتم النبيين وعلى اله المعصومين

واهل بيته الطاهرين اما بعد فهذه عقيدة قربت

الدليل اليها وقوي اعتمادي عليها جعلتها

بغاية التوضيح والتسهيل تحفة لاخواني المومنين

تقربا الى الله الحليم وطلبا للثواب الجسيم وراجيا ان ينتفع بها

الطالبين انه خير موفق ومعين ورتبتها على فصول فصل

اول في معرفة الله تعالى وصفاته الثبوتية والسلبية نبينه ايها

الغافل وانزل نفسك منزلة المسؤل والسائل فان قيل لك انت حادث

ام قديم فالجواب حادث غير قديم وكل موجود من الممكنات حادث

غير قديم فان قيل لك ما حد الحادث وما حد القديم فالجواب حد

الحادث هو الموجود المسبوق بالعدم والقديم هو الموجود الذي لم يسبقه

العدم فان قيل ما الدليل على انك حادث فالجواب سبق العدم على

وجودي دليل على حدوثي فان قيل ما الدليل على ان العدم سابق

على وجودك فالجواب الضرورة قاضية باني لم اكن موجودا في

زمان نوح عليه وعدمي في ذلك الزمان متحقق على وجودي

لجاز عليه الكذب فيرتفع الوثوق عن وعده ووعيده وترتفع
الاحكام الشرعية فينتقض غرضه المقصود من بعثة الانبيا والرسل
... في النبوة فان قيل حكمة الله تقتضي بعث الانبيا
والرسل ام لا فالجواب تقتضي ذلك وتوجبه فان قيل ما حد النبي
وما حد الرسول فالجواب النبي هو الانسان المخبر عن الله تعالى
بغير واسطة احد من البشر اعم من ان يكون له شريعة كمحمد عليه
السلام او ليس له شريعة كيحيى عليه السلام مامور من الله تعالى بتبليغ
الاوامر والنواهي الى قوم والرسول هو الانسان المخبر عن الله تعالى
بغير واسطة بشر مامور من الله تعالى بتبليغ الاوامر والنواهي الى قوم
فان قيل ما الدليل على نصب الانبيا والرسل في الحكمة فالجواب الدليل
على ذلك انه لطف واللطف واجب في الحكمة فان قيل ما حد
اللطف فالجواب اللطف ما يقرب المكلف من فعل الطاعة ويبعده
عن المعصية ولا حظ له في التمكين ولا يبلغ الالجا فان قيل ما الدليل
على ان اللطف واجب في الحكمة فالجواب الدليل على وجوبه توقف
غرض المكلف عليه فيكون واجبا وهو المطلوب فان قيل من نبي هذه
الامة فالجواب محمد بن عبد الله ابن عبد المطلب ابن هاشم ابن ...
صلى الله عليه واله فان قيل ما الدليل على نبوته فالجواب الدليل ...

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على اشرف الانبياء وسيد المرسلين محمد

خاتم النبيين [illegible] اما بعد فهذه نبذة [illegible] في الدلائل [illegible]

عليه وصلى [illegible] تحفة لاخوان المؤمنين تقربا الى الله الكريم ورضا بالثواب [illegible] ان [illegible]

[illegible] الفصل الاول في [illegible]

[illegible] فان قيل [illegible] حادث [illegible] قديم فالجواب حادث [illegible]

[illegible] ممكن حادث [illegible] فان قيل ما معنى الحادث وما معنى القديم فالجواب [illegible]

بالعدم [illegible] فان قيل ما الدليل على انه حادث فالجواب [illegible] العدم على وجوده والدليل

على حدوثه فان قيل ما الدليل على ان العدم سابق على وجوده فالجواب الضرورة فانه لو لم يكن موجودا

في زمان [illegible]

[illegible] في هذا الزمان [illegible] فان قيل [illegible]

على ان [illegible] ممكن حادث فالجواب الدليل على ذلك ان [illegible] من الممكنات اما [illegible] جوهر او عرض [illegible] حادث

والجوهر حادث [illegible] من الممكنات حادث فان قيل ما معنى الجوهر وما معنى العرض فالجواب ان الجوهر [illegible]

[illegible] فان قيل ما معنى المتحيز فالجواب المتحيز هو [illegible]

[illegible] فان قيل ما معنى [illegible] فالجواب [illegible]

[illegible] فالجواب [illegible] والخط والسطح والجسم فان قيل ما معنى [illegible]

استحقاق لسلطنته وملكه استحقاق غضاب بلزومه فنون كل واحد من العالمين في الاستعداد
للامر بان ينقصه حتى لا يبقى في الاخر بقية من احد الاستعدادين عجب عجائب
بحكم بذلك ثم هذا ماخوذ من قول الحكماء في المثل المنام فالوكيل قوة كل عنصر
كيفية العنصر الذي يقابله وبقاء المطرحين يستقر الامتزاج على كيفية واحدة
وصاحب المفهوم عندهم معفوهم منه الا نائيه لذلك في العمل الصالح لدخال الكمال
معهم للمغفرة تم عند اهل السنة جنة في نعيم بلا ثواب والعذاب النفساني ما لها
النفوس ما فيه المنان كان معه كثرة لذاتها والنزعات الباقية مستقلة للحجب عليه
ان تجتمع فيها خلقه بالاخلاق الفاضلة والاعمال الصالحة منقطعة العلاقة من
الاشياء الفانية وكان جميع ذلك مكملا لسعة من اهل الثواب الدائم وان كان
قد تم الاستكمال للنزعات الباقية فتعلق بما لا يكون مطلوبا للنفس الامر ما ملتذا بالكمال
البدنية متعلقة في امور الدنيا وبين الفانية متخلقة بالاخلاق الفاسدة كانت منكوسة مكدرة
متحيرة فيما من كانت من اهل العذاب الدائم فتعلقها بما ليس لها وجود سالبا لها مع الفناء في الابدي
مراتب لا نهاية لها متفضلة لاهل السعادة وبعضها لاهل الشقاوة ولما كانت الخيرات
الاخروية في كثير منها كلمن الملكات بل كانت مرضية للنفوس والقوى عن ذلك اسبابها
وشتاتها بين المعاد الانسي لطالب الحق الطرفين كتبه من المعاد الذي يبقى عنه
تمامه فيكون لها منه غضب عباد ربه كما ان النار وما لا بد لها منه والله تم

اعلم بما بقي الامر في بهمنا
منعم كرايد
والحمد لله
رب العالمين

النكت الاعتقادية

تأليف

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي
(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

بسم الله الرحمٰن الرحيم

الحمـد لله رب العـالمـين والصلاة والسـلام علىٰ اشرف الانبياء و[1]المرسلين محمد خاتم النبيين وعلى آله المعصومين واهل بيته الطاهرين.

أمّا بعد: فهذه عقيدة قادني الدليل إليها وقوى اعتمادي عليها جعلتها بعد التوضيح والتبيين تحفة لاخواني المؤمنين تقرّباً إلى الله الكريم[2] وطلباً لثوابه الجسيم راجياً أن ينفع بها[3] الطالبين إنّه خير موفّق ومعين.

ورتّبتها علىٰ خمسة فصول:

---

(١) ك وم: + سيد.

(٢) ك: العظيم.

(٣) ك ون: ينتفع بها.

الفصل الأول

في معرفة الله تعالىٰ وصفاته الثبوتية والسلبية

تنبّه ايها العاقل ونزّل [١] نفسك بمنزلة[٢] المسؤول والسائل.

فإن قيـل لك: انت حادث ام قديم؟

فالجـواب: حادث غير قديم وكلُ موجود ممكن حادثٌ غير قديم.

فإن قيـل: ما حد الحادث وما حد القديم؟

فالجـواب: [٣] الحـادث هو المـوجـود المسبوق بالعدم. والقديم هو الموجود الذي لم يسبقه العدم[٤].

فإن قيـل: ما الدليل علىٰ انك حادث؟

فالجـواب: سبق العدم علىٰ وجودي دليل علىٰ حدوثي.

فإن قيـل: ما الدليل علىٰ ان العدم سابق على وجودك؟

---

(١) ك ول: انزل.

(٢) ك ول: منزلة.

(٣) ل: + حدّ.

(٤) م: لا يسبقه العدم.

فالجـواب: الضرورة قاضية[١] باني لم اكن موجوداً في زمان نوح ـ عليه السلام ـ فعدمي متحقق[٢] في ذلك الزمان، ووجودي في هذا الزمان فعدمي سابق علىٰ وجودي.

فإن قيـل: ما الدليل علىٰ ان كل موجود ممكن حادث؟

فالجـواب: كل موجود من المّمكنات اما جوهر او عرض[٣] والجوهر حادث والعرض حادث فكل موجود من الممكنات حادث.

فإن قيـل: ما حد الجوهر وما حد العرض؟

فالجـواب: الجوهر هو المتحيز والعرض هو الحالّ في المتحيز[٤].

فإن قيـل: ما حد المتحيز؟

فالجـواب: المتحيز هو الحـاصـل في حيز[٥] بحيث يشار اليه اشارة حسية بانه هنا او هناك لذاته.

فإن قيـل: ما حد الحيز؟

فالجـواب: الحيز والمكان عبارة[٦] عن البعد المفطور[٧] الذي تشغله الاجسام بالحصول فيه.

فإن قيـل: كم اقسام الجوهر؟

فالجـواب: أربعة: الجوهر الفرد[٨] والخط والسطح والجسم.

---

(١) ل: + بذلك على اني.

(٢) ن: محتقق.

(٣) ك ول: عرض او جوهر، ل: + وهما حادثان.

(٤) م: في الحيز، ل: بالمتحيز.

(٥) ك: هو الشاغل للمكان.

(٦) ك: عبارتان.

(٧) ك: المفروض.

(٨) ك: النقطة، ل: ـ الجوهر.

فإن قيـل: ما حد كل واحد من هذه الاربعة؟

فالجـواب: حدّ[١] الجوهر الفرد هو المتحيز الذي لا يقبل القسمة في جهـة من الجهـات. وحد الخط هو المتحيز الذي يقبل القسمة في الطول خاصـة. وحد السطح هو المتحيز الذي يقبل القسمة في الطول والعرض خاصة. وحد الجسم هو المتحيز الذي يقبل القسمة في الطول والعرض والعمق.

فإن قيـل: ما الدليل علىٰ حدوث الجواهر؟

فالجـواب: الدليل علىٰ ذلك انها[٢] لا تخلو عن الحوادث وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث.

فإن قيـل: ما تعنون بالحوادث؟

فالجـواب: اربعة اشياء: الحركة والسكون والاجتماع والافتراق.

فإن قيـل: ما حد كل واحد من هذه الاربعة؟

فالجـواب: حد الحركة حصول جوهر في مكان عقيب مكان آخر. وحد السكون حصول جوهر[٣] في مكان واحد اكثر من زمان واحد[٤]. وحد الاجتماع حصول جوهرين في مكانين بحيث لا يمكن ان يتخللهما ثالث. وحد الافتراق حصول جوهرين[٥] في مكانين بحيث يمكن ان يتخللهما ثالث.

فإن قيـل: ما الدليل علىٰ ان هذه الامور الاربعة حادثة؟

---

(١) ك ون: + النقطة وهو.

(٢) ل: ان الجواهر.

(٣) م: الجوهر.

(٤) ك: جوهر في مكانه اللابث فيه بدل «مكان واحد اكثر من زمان واحد».

(٥) م: الجوهرين.

فالجـواب: الدليل علىٰ ذلك انها تعدم والقديم لا يعدم فتكون حادثة.

فإن قيـل: ما الدليل علىٰ ان الجوهر لا يخلو عن هذه الحوادث[١]؟

فالجـواب: الدليل علىٰ ذلك ان الجوهر لابد له من مكان، فان كان لابثاً فيه كان ساكناً، وان كان منتقلاً عنه كان متحركاً، واذا نسب الىٰ جوهر آخر[٢] فان امكن[٣] ان يتخللهما ثالث فهو الافتراق والا فهو الاجتماع.

فإن قيـل: ما الدليل علىٰ حدوث باقي الاعراض؟

فالجـواب: الدليل علىٰ ذلك انها تفتقر الىٰ الجواهر الحادثة والمفتقر الىٰ الحادث حادث.

فإن قيـل: قد ثبت ان كل موجود ممكن حادث. فهل وجود الحوادث من نفسها او من غيرها؟

فالجـواب: وجودها من غيرها لا من نفسها.

فإن قيـل: ما الدليل علىٰ ان وجود الحوادث من غيرها لا من نفسها؟

فالجـواب: هٰهنـا دعـويان: احـدهمـا ان الحادث لا وجود له من نفسـه[٤]. الثاني ان وجوده من غيره. والدليل على الاول ان الحادث قبل وجوده عدم محض ونفي صرف فلو اثر في وجود نفسه لزم تاثير المعدوم في الموجود ولزم تأثير الشيء في نفسه وهما محالان. والدليل على الثاني ان الحادث لما اتصف بالعدم تارة وبالوجود[٥] اخرىٰ كان ممكناً فيفتقر في ترجيح وجوده

---

(١) ل: عن الحوادث.

(٢) م ون: + في مكان آخر.

(٣) ن: امكنه.

(٤) م: + قطعاً.

(٥) ل: + تارة.

الىٰ غيره لاستحالة ترجيح احد المتساويين علىٰ الاخر لا لمرجح فيكون وجوده من غيره.

فإن قيـل: قد ثبت ان وجود الحوادث من غيرها فالغير الذي اوجد الحوادث موجود ام معدوم؟

فالجـواب: موجود.

فإن قيـل: ما الدليل على انه موجود؟

فالجـواب: الدليل علىٰ ذلك انه لو كان معدوماً لزم تاثير المعدوم في الموجود وهو محال.

فإن قيـل: موجد الحوادث قديم أم حادث؟

فالجـواب: قديم.

فإن قيـل: ما الدليل على انه ليس بحادث[١]؟

فالجـواب: الدليل علىٰ ذلك انه لو كان حادثاً لكان من جملة الحوادث فيفتقـر الى محدث آخـر[٢] كافتقار الحوادث اليه وننقل[٣] الكلام الى ذلك المحدث فان كان قديماً انتهت الحوادث الى محدث قديم وهو المطلوب، وان كان حادثاً افتقر الى محدث آخر فان كان الاول لزم الدور وان كان غيره[٤] وتَـرامىٰ تسلسـل والـدور والتسلسل باطلان فلابد ان ينتهي الحوادث الى محدث قديم وهو المطلوب.

فإن قيـل: ما حد الدور وما حد التسلسل؟

فالجـواب: حد الدور توقف كل واحد من الشيئين على صاحبه فيما

---

(١) م: على ذلك مكان «انه ليس بحادث».

(٢) م: ـ آخر.

(٣) ل: ينقل.

(٤) م: الثاني.

هو موقوف عليه اما بمرتبة او مراتب. وحد التسلسل ترامىٰ امور محدثة الىٰ غير النهاية[١].

فإن قيل: ما الدليل علىٰ بطلان الدور؟

فالجواب: الدليل علىٰ ذلك انه يفضي الى كون الشيء موجوداً قبل وجوده وهو محال والمفضى الى المحال محال.

فإن قيل: ما الدليل على بطلان التسلسل؟

فالجواب: الدليل[٢] انّ السلسلة الحاوية لجميع الممكنات ممكنة فلابد لها من مؤثر خارج عنها[٣] والخارج من جميع الممكنات هو واجب الوجود لذاته فتنتهي السلسلة اليه[٤] وينقطع التسلسل.

فإن قيل: موجد الحوادث واجب الوجود ام ممكن[٥]؟

فالجواب: واجب الوجود.

فإن قيل: ما حد الواجب وما حد الممكن؟

فالجواب: الواجب[٦] هو الذي لا يفتقر في وجوده الى غيره ولا يجوز عليه العدم. والممكن هو الذي يفتقر في وجوده الىٰ غيره ويجوز عليه العدم.

فإن قيل: ما الدليل على ان موجد الحوادث واجب الوجود؟

فالجواب: الدليل علىٰ ذلك انه لو لم يكن واجب الوجود لكان ممكن

---

(١) في النسخة المطبوعة: + بحيث يتوقف كل لاحق منها على السابق عليه.

(٢) م: + على.

(٣) ل: + بالضرورة.

(٤) ل: + فينقطع السلسلة.

(٥) ل: + الوجود.

(٦) ل: واجب الوجود.

الوجود ولو[١] كان ممكن الوجود افتقر[٢] في وجوده الى غيره وننقل[٣] الكلام الى ذلك الغير فان كان واجب الوجود انتهت الحوادث اليه فهو موجد الحوادث وان كان ممكن الوجود افتقر في وجوده الى موجد آخر فان كان الاول لزم الدور وان كان غيره وتَرامىٰ تسلسل وهما باطلان كما[٤] عرفت فلابد ان ينتهي الحوادث الى موجد[٥] واجب الوجود لذاته .

فإن قيل : موجد الحوادث قادر مختار[٦]ام موجب؟

فالجواب : قادر مختار[٧] .

فإن قيل : ما حد القادر وما حد الموجب ؟

فالجواب : القادر هو الذي يمكنه الفعل ويمكنه الترك بالنسبة الى شيء واحد ،والموجب هو الذي يفعل[٨] ولا يمكنه الترك كالنار في الاحراق .

فإن قيل : ما الدليل على ان موجد الحوادث قادر مختار؟

فالجواب : الدليل على ذلك انه لو لم يكن قادراً لكان موجباً لما[٩] عرفت من انه لا واسطة بين القادر والموجب . ولو كان موجباً لكانت الحوادث التي هي آثاره قديمة لقدمه وقدم الحوادث محال فكونه موجباً محال فيكون قادراً مختاراً وهو المطلوب .

---

(١) ل : وان .

(٢) م : يفتقر .

(٣) ل : وينقل .

(٤) ل : لما .

(٥) م : + هو .

(٦) ل : ـ مختار .

(٧) ل : ـ مختار .

(٨) ل : يمكنه الفعل .

(٩) م : كما .

فإن قيل: موجد الحوادث قادر على كل مقدور ام على مقدور دون آخر[١]؟

فالجواب: قادر علىٰ كل مقدور.

فإن قيل: ما الدليل على انه قادر على كل مقدور؟

فالجواب: الدليل على ذلك أنّ نسبة ذاته المقدسة الى جميع المقدورات على السوية لكونه مجرداً ونسبتها في الاحتياج الى ذاته المقدسة[٢] ـ لكونها ممكنة والامكان علة الاحتياج ـ على السوية[٣] فاختصاص قدرته تعالىٰ بمقدور دون مقدور ترجيح من غير مرجح وهو باطل فيكون قادراً على كل مقدور وهو المطلوب.

فإن قيل: موجد الحوادث عالم ام لا؟

فالجواب: انه عالم.

فإن قيل: ما حدّ العالم؟

فالجواب: العالم بالشيء هو الذي يكون الشيء منكشفاً له حاضراً عنده غير غائب عنه.

فإن قيل: ما الدليل على ان موجد الحوادث عالم؟

فالجواب: الدليل علىٰ ذلك انه فعل الافعال المحكمة المتقنة، وكل من فعل ذلك كان عالماً فهو عالم[٤].

فإن قيل: ما حد الفعل المحكم المتقن؟

فالجواب: الفعل المحكم المتقن هو المطابق للمنافع المقصودة منه.

---

(١) م: مقدور.

(٢) م: + على السوية.

(٣) م: ـ على السوية.

(٤) م: الافعال المحكمة المتقنة فهو عالم، مكان «ذلك كان عالماً فهو عالم».

فإن قيـل: موجد الحوادث عالم بكل معلوم ام بمعلوم[١] دوم معلوم؟

فالجـواب: عالم بكل معلوم.

فإن قيـل: ما الدليل علىٰ انه عالم بكل معلوم؟

فالجـواب: الدليل علىٰ ذلك ان نسبة ذاته المقدسة الى جميع المعلومات على السوية لكونه مجرداً ولكونه حياً وكل واحد منها قابل لان يكون معلوماً للحي فاختصاص علمه تعالىٰ بمعلوم دون معلوم ترجيح من غير مرجح وهو باطل فيكون عالماً بكل معلوم وهو المطلوب.

فإن قيـل: موجد الحوادث حيّ ام لا؟

فالجـواب: حيّ.

فإن قيـل: ما حد الحيّ؟

فالجـواب: الحي هو[٢] الذي يصح منه[٣] ان يقدر ويعلم.

فإن قيـل: ما الدليل علىٰ انه حيّ؟

فالجـواب: ثبوت القدرة والعلم للشيء[٤] دليل على انه حيّ.

فإن قيـل: موجد الحوادث سميع بصير ام لا؟

فالجـواب: سميع لا باذن بل بمعنىٰ انه عالم بالمسموعات وبصير لا بعين بل بمعنىٰ انه عالم بالمبصرات.

فإن قيـل: ما الدليل علىٰ انه سميع بصير بهذا المعنىٰ؟

فالجـواب: الدليل علىٰ ذلك انه عالم بجميع المعلومات التي من جملتها المسموعات والمبصرات فيكون عالماً بهما فيكون سميعاً بصيراً بهذا المعنىٰ وهو

---

(١) ل: معلوم.

(٢) ل: ـ هو.

(٣) ل: يصلح لان.

(٤) ل ون: بالشيء.

المطلوب.

فإن قيل: موجد الحوادث مدرك ام لا؟

فالجواب: مدرك لا بحاسة يحصل الادراك بواسطتها بل بمعنىٰ انه عالم بما يدرك بالحواس[١].

فإن قيل: ما الدليل علىٰ انه مدرك بهذا المعنىٰ؟

فالجواب: الدليل علىٰ ذلك انه عالم بجميع المعلومات التي من جملتها المدركات فيكون عالماً بالمدركات فيكون مدركاً بهذا المعنىٰ وهو المطلوب.

فإن قيل: موجد الحوادث مريد كاره ام لا؟

فالجواب: مريد كاره.

فإن قيل: ما حد الارادة والكراهة؟

فالجواب: الارادة[٢] هنا قسمان: ارادة لافعال نفسه، وارادة لافعال عبيده. وكذا الكراهة.

فارادة افعال[٣] نفسه عبارة عن علمه الموجب لوجود الفعل في وقت دون وقت بسبب اشتماله على مصلحة داعية الى ايجاد الفعل[٤] في ذلك الوقت دون غيره. وارادة افعال عبيده عبارة عن طلبه[٥] ايقاعها منهم علىٰ وجه الاختيار.

وكراهته لافعال[٦] نفسه عبارة عن علمه الموجب لترك[٧] فعل في وقت

---

(١) ل: بالمدركات بالحواس.

(٢) ل وم: + والكراهة.

(٣) ن: فالارادة لافعال.

(٤) ل ون: الى الايجاد.

(٥) م ول: طلب.

(٦) ل: كراهيته لافعال.

(٧) ن ول: لانتفاء.

دون وقت[١] بسبب اشتماله على مفسدة صارفة عن ايجاد الفعل في ذلك الوقت. وكراهته[٢] لافعال عبيده عبارة عن نهيه اياهم عن ايقاعها على وجه الاختيار.

فإن قيل: ما الدليل على انه مريد لافعال نفسه؟

فالجواب: الدليل على ذلك انه تعالىٰ خصص ايجاد الحوادث بوقت[٣] دون وقت، والاوقات كلها صالحة للايجاد فلابد من مخصص لاستحالة التخصيص من غير مخصص وذلك المخصص[٤] هو الارادة فيكون مريداً لافعال نفسه وهو المطلوب.

فإن قيل: ما الدليل علىٰ انه تعالىٰ كاره لافعال نفسه؟

فالجواب: الدليل عليه انه تعالى ترك ايجاد الحوادث في وقت دون وقت آخر والاوقات كلها صالحة للترك فلابد من مخصص لاستحالة التخصيص من غير مخصص وذلك المخصص هو الكراهة فيكون كارهاً لافعال نفسه وهو المطلوب[٥].

فإن قيل: ما الدليل على انه تعالىٰ يريد[٦] من عباده افعالاً ويكره[٧] منهم افعالاً؟

فالجواب: الدليل على ذلك انه تعالىٰ امرهم بالطاعة فيكون مريداً

---

(١) ل: ـ في وقت دون وقت.

(٢) ل: كراهيته.

(٣) ل وم: في وقت.

(٤) ل: ـ وذلك المخصص.

(٥) قد شطب في نسخة ن على هذا السؤال والجواب.

(٦) ل وم: مريد.

(٧) ل وم: كاره.

لها ونهاهم عن المعصية فيكون كارهاً لها اذ الحكيم لا يأمر إلّا بما يريد[١] ولا ينهىٰ الا عما يكره.

فإن قيـل: موجد الحوادث متكلم ام لا؟

فالجـواب: متكلم لا بجـارحـة بل بمعنىٰ انـه تعالىٰ يوجد حروفاً واصواتاً في جسم من الاجسام يدل علىٰ المعاني المطلوبة له تعالىٰ كما فعل في الشجرة[٢] حين خاطب موسىٰ عليهِ السَّلام.

فإن قيـل: ما الدليل علىٰ انه متكلم؟

فالجـواب: الدليل علىٰ ذلك الاجماع والقرآن.

فإن قيـل: كلامه[٣] تعالىٰ حادث ام قديم؟

فالجـواب: حادث غير قديم.

فإن قيـل: ما الدليل علىٰ ذلك؟

فالجـواب: الدليل علىٰ ذلك من جهة العقل والنقل:

اما من جهة العقل فلان الكلام مركب من الحروف المتتالية التي يعدم بعضها ببعض ويسبق بعضها بعضاً فيكون حادثاً.

واما من جهة النقل فقوله[٤] تعالىٰ: **﴿ما يأتيهم من ذكر من ربّهم محدث﴾**[٥] والـذكر هو القرآن لقوله تعالىٰ: **﴿إنّا نحن نزّلنا الذكر وانّا له لحفظون﴾**[٦] **﴿وانّه لذكر لك ولقومك﴾**[٧].

---

(١) ن: يريده.

(٢) ل: شجر.

(٣) ل: كلام الله.

(٤) ل: فلقوله.

(٥) الانبياء: ٢/٢١.

(٦) الحجر: ٩/١٥.

(٧) الزخرف: ٤٤/٤٣.

فإن قيـل: موجد الحوادث واحد لا شريك له ام لا[١]؟

فالجـواب: واحد لا شريك له.

فإن قيـل: ما الدليل علىٰ انه واحد لا شريك له؟

فالجـواب: الدليل علىٰ ذلك من العقل والنقل:

اما العقل فلانه لو كان مع الحكيم اله آخر لامتنع منه نفيه لكونه كذباً منافياً للحكمة[٢] لكن الحكيم قد نفاه فنفيه[٣] دليل علىٰ انتفائه[٤] وإلا لم يكن الحكيم حكيماً.

واما النقل فلقوله تعالىٰ: ﴿فاعلم أنّه لا إله إلاّ الله﴾[٥] ولقوله تعالىٰ: ﴿إنما إلٰهكم إله واحد﴾[٦] وامثال ذلك.

فإن قيـل: موجد الحوادث جوهر ام عرض[٧]؟

فالجـواب: ليس بجوهر[٨] ولا عرض.

فإن قيـل: ما الدليل علىٰ انه تعالى ليس بجوهر؟

فالجـواب: الدليل علىٰ ذلك ان الجوهر اما جوهر فرد او خط او سطح او جسم وكـل واحـد منها مفتقر حادث والباري تعالىٰ ليس بمفتقر لكونه واجب الوجود لذاته وليس بحادث لكونه قديماً.

فإن قيـل: ما الدليل علىٰ انه تعالىٰ ليس بعرض؟

---

(١) ن: ام متعدد.

(٢) ل: وهو مناف للحكمة.

(٣) ل: + له.

(٤) ل: نفيه.

(٥) محمد صلىٰ الله عليه وآلهِ: ١٩/٤٧. وليست هذه الآية في نسخة ل.

(٦) الكهف: ١١٠/١٨، الانبياء: ١٠٨/٢١، فصلت: ٦/٤١.

(٧) ل: جوهر وعرض ام لا.

(٨) ل: لا جوهر.

فالجـواب: الدليل علىٰ ذلك ان العرض مفتقر الىٰ غيره فيكون ممكناً وواجب الوجود ليس بممكن فلا يكون عرضاً.

فإن قيـل: موجد الحوادث في محل او[١] جهة ام لا؟

فالجـواب: ليس في محل ولا في جهة.

فإن قيـل: ما حد المحل وما حد الجهة؟

فالجـواب: المحل عبارة عن المتحيز[٢] الذي تحله الاعراض. والجهة هي المتعلق للاشارة[٣] الحسية ومقصد المتحرك الايني.

فإن قيـل: ما الدليل علىٰ انه تعالى ليس في محل ولا في جهة؟

فالجـواب: الدليل علىٰ ذلك انه لو حل في محل او جهة لكان مفتقراً إليهما[٤] فلا يكون واجب الوجود لذاته وقد ثبت انه تعالىٰ واجب الوجود لذاته فلا يكون في محل ولا في جهة.

فإن قيـل: موجد الحوادث متحد بغيره ام لا؟

فالجـواب: ليس متحداً بغيره.

فإن قيـل: ما حد الاتحاد؟

فالجـواب:[٥] الاتحاد صيرورة شيئين شيئاً واحداً من غير زيادة ولا نقصان.

فإن قيـل: ما الدليل علىٰ ان الله تعالىٰ لا يتحد بغيره؟

فالجـواب: الدليل علىٰ ذلك من وجهين: اما الاول فلان الاتحاد غير

---

(١) ن: + في.

(٢) ل: الحيّز.

(٣) م: متعلق الاشارة.

(٤) ن: + ولكان محدوداً بهما.

(٥) ن: + صورة.

معقول. واما الثاني فلان الواجب لو اتحد بغيره لكان ذلك الغير اما واجباً او ممكناً فان كان واجباً لزم تعدد الواجب وهو محال. وان كان ممكناً[١] صار الواجب ممكناً هذا خلف.

فإن قيل: موجد الحوادث مركب ام لا؟

فالجواب: ليس بمركب.

فإن قيل: ما الدليل علىٰ انه تعالىٰ ليس بمركب؟

فالجواب: الدليل علىٰ ذلك انه لو كان مركباً لافتقر الى جزئه، وجزؤه غيرُه، فيكون مفتقراً الى غيره فيكون ممكناً.

فإن قيل: موجد الحوادث مرئي بحاسة البصر ام لا؟

فالجواب: ليس[٢] بمرئي بحاسة البصر.

فإن قيل: ما الدليل علىٰ أنه تعالىٰ ليس بمرئي بحاسة البصر؟

فالجواب: الدليل على ذلك ان المرئي بحاسة البصر لابد[٣] وان يكون في جهة والله تعالىٰ منزه عن الجهة فلا يكون مرئياً بحاسة البصر[٤].

فإن قيل: موجد الحوادث غني عن غيره ام محتاج[٥]؟

فالجواب: [٦] غني عن غيره وغيره مفتقر اليه[٧].

فإن قيل: ما الدليل علىٰ ذلك؟

---

(١) ن وم: + فالحاصل بعد الاتحاد ان كان واجباً صار الممكن واجباً هذا خلف وان كان ممكناً.

(٢) ل: + انه.

(٣) ل ون: ـ و.

(٤) ل: ـ فلا يكون... البصر.

(٥) ل: ام مفتقر الى غيره، ن: وغيره مفتقر اليه ام لا.

(٦) م: ليس بمحتاج الى غيره وغيره محتاج اليه.

(٧) ل: غير مفتقر الى غيره.

فالجواب: الدليل على ذلك انه واجب الوجود لذاته وغيره ممكن الوجود لذاته فوجوب وجوده يقتضي استغناءه عن غيره وامكان غيره يقتضي افتقاره اليه.

الفصل الثاني

في العـدل

فإن قيـل: موجد الحوادث عدل حكيم ام لا؟

فالجـواب: عدل حكيم.

فإن قيـل: ما حد العدل الحكيم؟

فالجـواب: العدل الحكيم هو الذي لا يفعل قبيحاً ولا يخل بواجب.

فإن قيـل: ما حد القبيح وما حد الواجب؟

فالجـواب: القبيح هو الذي[1] يذم فاعله في الدنيا ويعاقب في الاخرة ويمدح تاركه في الدنيا ويثاب في الآخرة. والواجب هو الذي يمدح فاعله في الدنيا ويثاب في الآخرة ويذم تاركه في الدنيا ويعاقب في الآخرة.

فإن قيـل: ما الدليل على انه تعالىٰ عدل حكيم لا يفعل قبيحا ولا يخل بواجب؟

فالجـواب: الدليل علىٰ ذلك انه لو لم يكن كذلك لكان ناقصاً ـ تعالىٰ

---

(١) ل: الفعل الذي.

الله عن ذلك علواً كبيراً ـ وايضاً لو جاز عليه فعل القبيح لجاز عليه الكذب فيرتفع الوثوق عن وعده ووعيده ويرتفع[١] الاحكام الشرعية فينقض[٢] الغرض[٣] المقصود من بعثة الانبياء والرسل.

* * *

الفصل الثالث

في النبوّة

فإن قيـل: حكمة الله تقتضي نصب الانبياء والرسل ام لا؟

فالجـواب: تقتضي ذلك وتوجبه.

فإن قيـل: ما حد النبي وما حد الرسول؟

فالجـواب: النبي هو الانسان المخبر عن الله تعالىٰ بغير واسطة احد من البشر اعم من ان يكون له شريعة كمحمد ـ عليه السلام ـ او ليس له شريعة كيحيىٰ ـ عليه السلام ـ[1] مأموراً من الله تعالىٰ بتبليغ الاوامر والنواهي الى قوم ام لا[2]. والرسول هو الانسان المخبر عن الله تعالىٰ بغير واسطة من البشر[3] وله شريعة اما مبتدءة كآدم ـ عليه السلام ـ او تكملة لما قبلها كمحمد ـ صلىٰ الله عليهِ وآلهِ ـ[4] مأمور[5] من الله تعالىٰ بتبليغ الاوامر

---

(١) ل ون: ـ له شريعة. . . كيحيىٰ عليهِ السُّلام.

(٢) ك: ـ ام لا.

(٣) ل وك ون: بشر.

(٤) ك ول ون: ـ وله شريعة اما. . . كمحمد صلىٰ الله عليهِ وآلهِ.

(٥) م ول ون: ماموراً.

والنواهي الى قوم.

فإن قيل: ما الدليل علىٰ ان نصب الانبياء والرسل واجب في الحكمة؟

فالجواب: الدليل علىٰ ذلك انه لطف واللطف واجب في الحكمة فنصب الانبياء والرسل واجب في الحكمة[١].

فإن قيل: ما حد اللطف؟

فالجواب: اللطف هو ما يقرب المكلف معه من[٢] الطاعة ويبعد عن المعصية ولاحظ له في التمكين ولم[٣] يبلغ الالجاء.

فإن قيل: ما الدليل علىٰ ان اللطف واجب في الحكمة؟

فالجواب: الدليل علىٰ وجوبه توقف غرض المكلِف عليه فيكون واجباً في الحكمة وهو المطلوب.

فإن قيل: من نبي هذه الامة؟

فالجواب: محمد بن عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف صلىٰ الله عليهِ وآلهِ.

فإن قيل: ما الدليل علىٰ نبوته؟

فالجواب: الدليل علىٰ ذلك انه ادعىٰ النبوة وظهر المعجز على يده وكل من ادعى النبوة وظهرالمعجز على يده فهو[٤] نبي حقاً.

فإن قيل: ما حد المعجز؟

فالجواب: المعجز هو الامر الخارق للعادة المطابق للدعوى المقرون بالتحدي المتعذر على الخلق الاتيان بمثله.

---

(١) ل: ـ فنصب الانبياء والرسل واجب في الحكمة.

(٢) ل وم ون: الى.

(٣) ل: ولا.

(٤) ك ون: فيكون نبياً.

فإن قيل: بما علمتم انه ادعى النبوة وظهر المعجز على يده؟

فالجواب: علمنا ذلك بالتواتر، فانه لا يشك احد في ان رجلاً اسمه محمد بن عبدالله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ظهر بمكة وادعىٰ النبوة.

واما ظهور المعجز على يده ـ صلىٰ الله عليهِ وآلهِ ـ فاكثر من ان يحصىٰ حتى ضبط المسلمون له الف معجزة[١]، من جملتها: القرآن، وانشقاق القمر[٢]، وحنين الجذع[٣]، ونبوع الماء من بين اصابعه[٤]وختم[٥]الحصا في كفه[٦]، وشكاية البعير[٧]، وسلام[٨] الغزالة[٩]، وكلام الذئب[١٠]، وكلام الذراع المسمومة[١١]، واشباع الخلق الكثير من الطعام[١٢] القليل[١٣]، واحياء

---

(١) ل ون: معجز.

(٢) تفسير القمي ٢/٣٤٠، صحيح البخاري باب سؤال المشركين ان يريهم النبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ آية فاراهم انشقاق القمر، فتح الباري ٦/٤٩٤.

(٣) سنن الترمذي باب ٢٨ ح٣٧٠٦ ج٥/٢٥٤، صحيح البخاري باب علامات النبوة في الاسلام، فتح الباري ٦/٤٧١.

(٤) سنن الترمذي باب ٣١ ح٣٧١٠ ج٥/٢٥٦، صحيح البخاري باب علامات النبوة في الاسلام، فتح الباري ٦/٤٥٧.

(٥) ل: حتم.

(٦) اعلام الورىٰ ص١٨٠، روضة الواعظين ص٦٣. مناقب آل ابي طالب ١/٩٠.

(٧) اعلام الورىٰ ص٢٨.

(٨) ن: كلام.

(٩) اعلام الورى ص٢٦.

(١٠) اعلام الورىٰ ص٢٥ و١٨٠.

(١١) ك ول: المسموم. امالي الصدوق مجلس٤٠ ح٢ ص١٨٦، السيرة النبوية ٣/٣٥٢، تاريخ اليعقوبي ٢/٥٧.

(١٢) م: طعام، ل: الزاد اليسير.

(١٣) سنن الترمذي باب ٣٠ ح٣٧٠٩ ج٥/٢٥٥، صحيح البخاري باب علامات النبوة فتح =

الميت[١]، والاخبار بالغيب[٢] وامثال ذلك.

فإن قيل: ما الدليل على ان كل من ادعىٰ النبوة وظهر المعجز على يده فهو نبي؟

فالجواب: هذه مقدمة ضرورية لا تفتقر الى دليل لكنّا ننبّه عليها فنقول: المعجز فعل الله تعالى وهو قائم مقام التصديق ومن صدّقه اللهُ تعالى فهو صادق لاستحالة ان يصدّق الله الكذاب.

فإن قيل: هذا النبي الذي اثبتموه معصوم ام لا؟

فالجواب: معصوم من اول عمره الى آخره[٣] عن[٤] السهو والنسيان والذنوب الكبائر والصغائر[٥] عمداً وسهواً.

فإن قيل: ما حد العصمة؟

فالجواب: العصمة لطف[٦] يفعله[٧] الله تعالى بالمكلف بحث يمتنع منه وقوع المعصية وترك الطاعة مع قدرته عليهما.

فإن قيل: ما الدليل على انه معصوم من اول عمره الى آخره؟

فالجواب: الدليل على ذلك انه لو عهد منه في سالف عمره سهو او نسيان لارتفع الوثوق عن اخباراته ولو عهد منه خطيئة لنفرت العقول من متابعته فتبطل فائدة البعثة.

= الباري ٦/ ٤٦٠.

(١) اعلام الورىٰ ص١٣٩.

(٢) سنن الترمذي باب ١٠٨ ح٣٨٦٢ ج٥/ ٣٢٣ وص٣٣٣.

(٣) ل: آخر عمره.

(٤) ل: من.

(٥) ك: صغيرةً وكبيرةً، ن: كبائر وصغائر، ل: من كبائر وصغائر.

(٦) ك: فعل.

(٧) ل: يفعل.

فإن قيـل: هل علمتم من دينه انه خاتم الانبياء[١] ام لا؟

فالجـواب: علمنا ذلك من دينه صلّیٰ الله عليه وآله .

فإن قيـل: بما[٢] علمتموه.

فالجـواب: علمنا ذلك بالقرآن[٣] والحديث. اما القرآن فقوله تعالى: ﴿ما كان محمد ابا احد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين﴾[٤]. واما الحديث فقوله عليهِ السَّلام لعلي عليهِ السَّلام: «انت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي»[٥].

* * *

---

(١) ن وم: الرسل.

(٢) ل وك: بم.

(٣) ك: من النص من القرآن.

(٤) الاحزاب: ٤٠/٣٣.

(٥) تفسير فرات الكوفي ص١٦٠، معاني الاخبار ص٧٣، سنن الترمذي باب ٩١ ح٣٨١٤ ج٥/٣٠٤، سنن ابن ماجة ج١/٤٥ ح١٢١.

الفصل الرابع

في الإمامة

فإن قيـل: حكمة الله تعالى[1] تقتضي نصب الامام[2] وتوجبه ام لا؟

فالجـواب: الحكمة تقتضي ذلك[3] وتوجبه.

فإن قيـل: ما حد الامام؟

فالجـواب: الامام هو الانسان الذي له رئاسة عامة في امور الدين والدنيا نيابة عن النبي عليهِ السَّلام.

فإن قيـل: ما الدليل على ان الامامة واجبة في الحكمة؟

فالجـواب: الدليل على ذلك انها لطف واللطف واجب في الحكمة على الله تعالى فالامامة واجبة في الحكمة.

فإن قيـل: هل يشترط في الامام ان يكون معصوماً ام لا؟

---

(١) ك ول: الحكمة.

(٢) ن: امام.

(٣) ك: نصب الامام.

فالجـواب: يشترط العصمة في الامام كما[١] تشترط[٢] في النبي عليه السلام.

فإن قيـل: ما الدليل على ان الامام يجب ان يكون معصوماً؟

فالجـواب: الدليل على ذلك من وجوه:

الاول: انه لو جاز عليه الخطأ لافتقر الى امام آخر يسدده وننقل[٣] الكلام اليه ويتسلسل او يثبت المطلوب.

الثاني: انه لو فعل الخطيئة فاما ان يجب الانكار عليه[٤] او لا فان وجب الانكار عليه سقط[٥] محله من القلوب ولم يتبع[٦] والغرض من نصبه اتباعه[٧]. وان لم يجب الانكار عليه سقط وجوب النهي عن المنكر وهو باطل.

الثالث: انه حافظ للشرع فلو لم يكن معصوماً لم يؤمن عليه الزيادة فيه والنقصان منه.

فإن قيـل: من امام هذه الامة بعد رسول الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ؟

فالجـواب: علي بن ابي طالب عليهِ السَّلام.

فإن قيـل: بما[٨] علمتم انه الامام؟

فالجـواب: علمنا[٩] بالنص المتواتر من الله ـ عز وجل ـ ومن رسول

---

(١) ك: + انها.

(٢) ك: شرط.

(٣) ن: ينقل.

(٤) ك: عليه الانكار.

(٥) ن: تسقط.

(٦) ل وك وم: فلم يتبع.

(٧) ك: فينتقض الغرض.

(٨) ك ول: بم.

(٩) ل: + ذلك.

الله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ.

اما الذي[١] من الله تعالى فمثل قوله تعالى: ﴿انّما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم راكعون﴾[٢]. ومثل قوله تعالى: ﴿يا ايها الرسول بلّغ ما انزل اليك من ربّك وان لم تفعل فما بلّغت رسالته﴾[٣]. ومثل قوله تعالى: ﴿اليوم اكملت لكم دينكم واتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام دينا﴾[٤]. ومثل قوله تعالى: ﴿وان تظهرا عليه فان الله هو مولاه وجبريل وصلح المؤمنين﴾[٥]. ومثل قوله تعالى: ﴿فقل تعالوا ندع ابناءنا وأبناءكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم﴾[٦]. وامثال ذلك.

واما الذي[٧] من رسول الله - صلىٰ الله عليهِ وآلهِ - فمثل قوله: «انت خليفتي من بعدي»[٨] «انت وصيّي وقاضي ديني»[٩] «سلموا عليه بامرة المؤمنين»[١٠] «اقضاكم عليّ»[١١] «تعلموا منه ولا تعلموه»[١٢] «اسمعوا له[١٣]

---

(١) ل: اما من عند الله.

(٢) المائدة: ٥/٥٥.

(٣) المائدة: ٥/٦٧.

(٤) المائدة: ٥/٣.

(٥) التحريم: ٦٦/٤ ليست هذه الآية في نسخة ل.

(٦) آل عمران: ٣/٦١.

(٧) ل: واما من الرسول.

(٨) عيون اخبار الرضا عليهِ السّلام ج٢/٥٩ ح٢٢٩.

(٩) ن: وانت قاضي ديني. عيون اخبار الرضا عليهِ السّلام ج٢/٦١ ح٢٤٣، مناقب آل أبي طالب ٣/٤٧.

(١٠) الكافي ١/١٣١، تلخيص الشافي ٢/٤٥.

(١١) الايضاح لفضل بن شاذان ص٢٣١ و٣١٤.

(١٢) ....

(١٣) ل: منه.

واطيعوا»[١] «من كنت مولاه فعلي مولاه»[٢] «انت مني بمنزلة هارون من موسى الا انه لا نبي بعدي»[٣] «اللهم آتني[٤] باحب خلقك اليك يأكل معي[٥] هذا الطير[٦]»[٧] «انا مدينة العلم وعلي بابها»[٨] «نعم الراكبان هما وابوهما خير منهما»[٩] «لاعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله كراراً غير فرار»[١٠]. ومثل اخائه[١١] وتزويجه بابنته[١٢] وتعميمه بعمامته[١٣] وركوبه على ناقته[١٤] وامثال ذلك.

فإن قيـل: من الامام بعد عليّ عليهِ السَّلام؟

---

(١) ك ول: أطيعوه. التوحيد/٣١١، بحار الأنوار ١١٣/٣٨، ١٣٢ وج٢٣ ص٢٩٨.

(٢) تفسير فرات الكوفي/١٦٠، معاني الاخبار/٦٣، عيون اخبار الرضا عليهِ السَّلام ٢ /٤٧ ح١٨٣، سنن ابن ماجة ١ /٤٥ ح١٢١.

(٣) تفسير فرات الكوفي/١٦٠ و٨٢، معاني الأخبار/٧٣، سنن ابن ماجة ١ /٤٥ ح١٢١، سنن الترمذي باب ٩١ ح٣٨١٤ ج٥ /٣٠٤.

(٤) ن وم: ائتني.

(٥) ك وم: + من.

(٦) ك ول: الطائر.

(٧) سنن الترمذي باب ٨٦ ح٣٨٠٥ ج٥ /٣٠٠.

(٨) عيون اخبار الرضا عليهِ السَّلام ٢ /٦٦ ح٢٩٨.

(٩) مناقب آل ابي طالب ٣٨٨/٣، ذخائر العقبى ص١٣٠.

(١٠) تفسير فرات الكوفي ص١٦٠ ،السيرة النبوية ٣ /٣٤٩، سنن ابن ماجة ١ /٤٥ ح١٢١، صحيح البخاري باب مناقب علي بن أبي طالب فتح الباري ج٧ /٥٨.

(١١) تفسير فرات الكوفي/٦٨، سنن الترمذي ج٥ /٣٠٠ ح٣٨٠٤. ن: اخاه.

(١٢) تفسير فرات الكوفي ص٨٢ و١٥٧.

(١٣) ل وك: تعممه، مجمع البيان ٨ /٣٤٣،مناقب آل أبي طالب ٣ /١٣٥،بحار الأنوار ٢٠ /٢٠٣، ٣٢/٤٢.

(١٤) الكافي ١ /٢٣٧ وبحار الانوار ج٤٢ /٣٢.

فالجـواب: ولـده[1]: الحسن ثم[2] الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد بن علي الباقر ثم جعفر بن محمد الصادق ثم موسىٰ بن جعفر الكاظم ثم علي بن موسىٰ الـرضا ثم محمد بن علي التقي الجواد ثم علي بن محمد الهادي ثم الحسن بن علي العسكري ثم الخلف القائم المهدي صلوات الله عليهم اجمعين.

فإن قيـل: ما الدليل على امامة كل واحد من هؤلاء المذكورين؟

فالجـواب: الدليل على ذلك ان النبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ نص عليهم نصاً متواتراً بالخلافة مثل[3] قوله عليهِ السَّلام: «ابني هذا الحسين امام ابن امام اخو امام ابو ائمة تسعة تاسعهم قائمهم يملأ الارض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً»[4][5]. ومثل قوله صلىٰ الله عليهِ وآلهِ في حق القائم عليه السلام[6]: «لو لم يبق من الدنيا الا ساعة واحدة لطول الله تلك الساعة حتى يخرج رجـل من ذريتي اسمه كاسمي وكينته ككنيتي[7] يملأ الارض قسطاً

---

(١) ل: ولداه.

(٢) ل: و.

(٣) ك: ومثل.

(٤) ل ون: جوراً وظلماً.

(٥) عيون اخبار الرضا عليهِ السَّلام ١/٥٢ ح١٧، كمال الدين ١/٢٦٢، الخصال ٢/٤٧٥ ح٣٨، الاختصاص ص٢٠٧ ح١ باب ٦٧، مناقب آل ابي طالب ١/٢٩٥، كشف الغمة ٣/٤٢١، ارشاد القلوب للديلمي ٢/٢٣٣ انوار الملكوت ص٢٣٠، كنز العمال ٧/٩٨ و١٣/٦٤٤ و١١/٥٩٠.

(٦) ل: ـ في حق...

(٧) ل: كنيتي.

وعدلاً كما ملئت ظلماً[١] وجوراً[٢] ويجب على كل مخلوق متابعته[٣]. ولان كل امام منهم نص على من بعده نصاً متواتراً بالخلافة ولانهم - صلى الله عليهم - ظهر عنهم[٤] معجزات وكرامات خارقة للعادة لم تظهر على يد غيرهم كعجن[٥] الحصا وختمه[٦] وامثال ذلك.

فإن قيل: من امام هذا الزمان؟

فالجواب: القائم المنتظر المهدي محمد[٧] بن الحسن العسكري صلوات الله عليه وعلى آبائه الطاهرين.

فإن قيل: هو موجود ام سيوجد؟

فالجواب: هو موجود من زمان ابيه الحسن العسكري عليهِ السَّلام لكنه مستتر الى ان يأذن الله تعالى له بالخروج[٨] فيملأ الارض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً[٩].

فإن قيل: ما الدليل على وجوده؟

فالجواب: الدليل على ذلك ان كل زمان لابد فيه من امام معصوم والا لخلا الزمان من امام معصوم مع انه لطف واللطف واجب على الله تعالى

---

(١) ن: جوراً وظلماً.

(٢) ن وم: - و. اعلام الورى ٤٢٧ و٤٣٥، مسند احمد الحنبل ١/٣٧٧. منتخب الاثر/١٥٣.

(٣) ......

(٤) ك: ظهرت منهم.

(٥) ل: كمعجز.

(٦) ك: حتمه.

(٧) م: م، ح، م، د.

(٨) ل وك: في الخروج.

(٩) ل ون: جوراً وظلماً.

في كل زمان.

فإن قيـل: ما وجه استتاره؟

فالجـواب: وجه استتاره لكثرة العدو وقلة الناصر. وجاز ان يكون لمصلحة خفية استأثر الله تعالى بعلمها.

فإن قيـل: قد تقدم ان الامامة لطف واللطف واجب على الله تعالى فاذا كان الامام مستتراً كان الله تعالى مخلّاً بالواجب ـ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

فالجـواب: اللطف الواجب على الله تعالى في الامام هو نصبه وتكليفه بالامـامة، والله تعالى قد فعل ذلك فلم يكن مخلا بالواجب وانما الاخلال بالواجب من قبل[1] الرعية فانهم يجب عليهم ان يتابعوه[2] ويمتثلوا اوامره ونواهيه ويمكنوه من انفسهم. فحيث لم يفعلوا ذلك كانوا مخلّين بالواجب فهلاكهم من قبل انفسهم.

فإن قيـل: ما الطريق الى معرفته حين ظهوره بعد استتاره عليهِ السَّلام؟

فالجـواب: الطريق الى ذلك ظهور المعجز على يده[3].

* * *

---

(١) ك: من جهة.

(٢) ك: يبايعوه.

(٣) م: بيده.

الفصل الخامس

في المعاد

فإن قيـل: كل من اتصف[1] بالحياة هل يعاد بعد الموت ام لا؟

فالجـواب: كل من اتصف بالحياة يعاد بعد الموت.

فإن قيـل: ما الدليل على ذلك؟

فالجـواب: الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم ما فرطنا في الكتٰب من شيءٍ ثم الى ربهم يحشرون﴾[2]. واخبار الصادق عليه السلام. فان العقل دل[3] على اعادة من له عوض او عليه عوض. والنقل دل على اعادة الجميع.

فإن قيـل: كل ما جاء به الرسول صلىٰ الله عليهِ وآلهِ من سؤال القبر، ومنكر ونكير، ومبشر وبشر[4]، وحشر الابدان والنفوس، والميزان، وتطاير

---

(١) ل: متصف.

(٢) الانعام: ٦/٣٨.

(٣) ن وم: العقل والنقل دالان.

(٤) ل: نذير.

الكتب، وشهادة الجوارح، والصراط، والجنة وما وعد الله فيها من النعيم الدائم الذي لا ينقطع ابداً، والنار وما وعد الله فيها من العقاب[١] الدائم الذي لا ينقطع ابداً، وشفاعة محمد صلىٰ الله عليهِ وآلهِ لاهل الكبائر والكوثر الذي يسقي منه امير المؤمنين عليهِ السّلام العطاش من المؤمنين حق ام لا[٢]؟

فالجـواب: حق لا يشك[٣] فيه احد[٤] من المؤمنين.

فإن قيـل: ما الدليل على ان كل ما جاء به النبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ فهو حق؟

فالجـواب: الدليل على ذلك انه عليه الصلاة والسلام معصوم وكل ما[٥] اخبر به المعصوم فهو حق والا لم يكن المعصوم معصوماً فكل[٦] ما اخبر به النبي صلىٰ الله عليهِ وآلهِ فهو حق.

وهذا آخر ما اردنا ايراده في هذه المقدمة ولنختمها بآية من كتاب الله العزيز وهي:

﴿سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين﴾[٧].

* * *

---

(١) ك: العذاب والعقاب.

(٢) ل: ام باطل.

(٣) ك: لا شك.

(٤) ك: لاحدٍ.

(٥) ن: فكل.

(٦) م: وكل.

(٧) الصافات: ٣٧/ ١٨٠ ـ ١٨٢. م: + والله اعلم بالصواب.



النكت

في مقدمات الأصول

[في علم الكلام]

من أمالي

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

تحقيق

السيد محمد رضا الحسيني الجلالي

الإهْداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى :

من زقّني علْمَ التوحيد في صِغَري ، وعلّمني الفقهَ في طفولتي ، وأنار لي طريق الحياة في كِبَري .

فربّاني على حُبّ المعرفة ، وعلى التدقيق والتحقيق فيما أتعلّم .

وبَذَر في نفسي الإخْلاص وحُسْن النيّة في العمل .

وشوّقني إلى السَهَر والجدّ في طلب السعادة الأُخروية .

فسلامٌ الله عليه من أبٍ رحيم ، ومن معلّمٍ أمينٍ ، ومن مرشدٍ إلى خير هَدْي .

إلى سيّدي الوالد رضوان الله عليه .

أُهدي هذا العملَ .

المحقّقُ

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

١ ـ موضوع الكتاب:

من الواضح أنّ كلّ فنّ وعلمٍ تبتني مسائله وبحوثه على مصطلحاته الخاصّة، مضافاً إلى حاجته العامّة إلى اللغة التي يُكْتَبُ ذلك العلمُ، أو يَتَكَلّم طالبوه بها.

وقد بيّنَ العلماءُ طَرَفاً من وَجْه الحاجة إلى «الألفاظ» في مفتتح كتب المنطق، حيث جعلوه: «زيادة الطالب بصيرةً في العلم».

لكنّ الحاجة ـ بنظري ـ أعمقُ من مجرّد زيادة البصيرة، بل هي ماسّة جدّاً، إذْ بدون الوقوف على المصطلحات الخاصّة لأيّ علم، لايمكن أنْ يُفهمَ ذلك العلمُ، بل تكونُ لغة كتابه عَجْماء بالنسبة إلى الجاهل بتلك المصطلحات، حتّى لو كان عارفاً باللغة التي كُتِبَ بها العلم.

والسرّ في ذلك: أنّ المصطلحات تمّ التواضع عليها بين أصحاب الفنّ، متجاوزين المفهوم اللغويّ، فهي ذات أوضاع جديدة، وغريبة عن

المعنى اللغويّ المتعارف فهمُه بين أهل تلك اللغة، وهي خاصةٌ بأهل ذلك الفنّ، ولا تُعْرَفُ إلاّ من جهتهم، ولا يَدْخلها القياسُ، ولا يمكن تأويلُها بأيّ شكل، فهي كلغةٍ أجنبيّةٍ لمن لم يطلعْ على وضعها، فالعلم بالوضع من أهم شرائط معرفة اللغة.

والعلمُ بهذه الأوضـاع لا يحصلُ إلاّ من جهة أصحاب كلّ فنّ، والمؤلّفين فيه، والواقفين على أسراره.

وهذه الحاجةُ، وتلك الضرورةُ، عامّتان في كلّ العلوم والفنون، ولكنّ، كلّما كان العلمُ أوغَل في النظريّة والعقلانيّة، كانت الحاجةُ أمسَّ، والضرورةُ ألحَّ، لتعقّد المعاني المرادة وصُعوبتها الأكثر.

وعلمُ الكلام الإسْلاميّ، هو من العُلوم النظريّة التي احتوتْ على مصـطلحات خاصّة، ودقيقة، فمن الواضح ـ إذنْ ـ حاجته إلى معرفة مُصطلحاته لطالبي مسائله ومعارفه، وبالأخصّ للمبتدئين في الطلب.

وقد أوضَحَ الشيخُ الطوسيّ هذه النقطةَ بكلّ جلاءٍ، فَقالَ:

«... الألفـاظ المتـداولة بين المتكلّمين، وبيان أغراضهم منها؛ فلهم مُواضعاتٌ مخصوصةٌ، ليستْ على مُوجَب اللغة، ومَنْ نظرَ في كتبهم وكلامهم ولا يعرفُ مُواضَعاتهم لم يَحْظَ بطائلٍ، وإذا وقفَ على مرادهم ثمّ نظرَ ـ بعد ذلك ـ في ألفاظهم حصلتْ بُغْيَتُه، وتمّت مُنْيَتُه...».

جاء ذلك في افتتاح كتابه الذي شرحَ فيه المصطلحات الكلاميّة، وسمّاه بـ«المقدّمة...» كما سيأتي.

والشيخُ المفيدُ سَبَقَ كلّ الكـلاميّين في تأليف كتابٍ يتكفّل شرحَ المصطلحات الكلاميّة، وهو هذا الكتاب الذي نقدّم له، ونقدّمه محقّقاً.

فسمّاه «النُكَت في مقدّمات الأُصول».

ومع أنّ العنوانَ يعبّر عن صِدْقِ كونَ الكتاب «مقدّمةً» لعلم أُصول الدين، إذ هو يتكفّلُ شرحَ المصطلحات المستعملة في ذلك العلم، وبدون هذا الشرح لا يُمكن تحصيل مسائله ومعارفه، فهو بحقٍّ «مقدّمة للأُصول».

إلّا أنّ الشيخ لم يقتصر على هذه المقدّمة، وإنّما أدرجَ في الكتاب بحوثاً عن نفسِ الأُصول أيضاً، فذكر الأدلّة على كلّ القضايا الأساسيّة في العلم.

وقد هدفَ الشيخُ المفيدُ إلى نفس الهدف الذي ذكره الشيخُ الطوسيّ بأفضل شكل، مع أنّ كتابه يتميّز بأُمور:

فأولاً: قد جعله الشيخُ على أبسط شكل ممكن وأوضحه، توصّلاً إلى ما أشار إليه في ديباجته من «إرشاد المبتدئين» فعبارتُه واضحة تناسب مدارك الناشئين الذين يطلبون هذا العلم، خالياً من التعقيد والغموض.

وثانياً: وضعه الشيخُ على شكل محاورات بين السائل والمجيب، فيطرح سؤالاً بعنوان: «إن قالَ» ويُجيب عليه بعنوان: «فقلْ» ويتمتّع هذا الأُسْلوب من الفوائد التربويّة للناشئين ما يوحي إليهم بواقعيّة المعلومات المطروحة على ساحة الحوار، ويتميّز بحيويّة التجاوب، مالا يخفى أثره.

وثالثاً: إنّ الألفاظ المشروحة مرتّبة على حَسَب ترتيب الأبواب والبحوث المعروضة في المناهج والكتب الكلاميّة، حيث بَدَأَ بتعريف «النظر، والدليل، والعقل، والعلم...» وهي المستعملة في الأبواب الأُولى، ثم يتدرّج مع الأبواب والبحوث حتى المعاد.

والمؤلّفات التي وُضِعَتْ لتوضيح المصطلحات ـ ومنها الكلاميّة ـ كثيرةٌ في التراث الاسلامي، إلّا أنّ الأعمالَ الشيعيّةَ القديمة في هذا

المجال، والتي خُصّصت لشرح الألفاظ الكلاميّة، هي :

١ ـ هذا الكتاب :

ويعتبر أقدمَ جهد في هذا المجال .

٢ ـ المقدّمة في المدخل إلى صناعة علم الكلام:

للشيخ الطوسيّ، طبعتْ بتحقيق الاستاذ محمّد تقي دانش بزوه، ونشر ضمن (الرسائل العشر) للشيخ الطوسيّ.

٣ ـ الحدود والحقائق في شرح الألفاظ المصطلحة بين المتكلّمين من الإماميّة :

للقاضي أشرف الدين صاعد بن محمّد، البريدي الآبي (ق ٦) طُبع بتحقيق الشيخ حُسين علي محفوظ الكاظمي، في بغداد ١٩٧٠ م.

٢ ـ نسخ الكتاب

لم تختلف المصادر، ولا المفهرسون، في نسبة هذا الكتاب إلى الشيخ المفيد، وهذا مايؤكّدهُ أُسلوبُ الكتاب ونَفَسُه وجَرَسُ كلماته وجمله .

ثمّ إنّ الشيخ قد ذكـر بعض هذه التعـاريف والحدود، في كتابه «أوائل المقالات» باب «اللطيف من الكلام»، بعين ما ذكره هنا .

وهذا يدلّ على أنّ مؤلّف الكتابين هو الشيخ المفيد. وقد أشرنا في الهوامش إلى تلك التعاريف ومحلّ وجودها .

كما أنّ النسخَ التي اعتمدناها في تحقيق الكتاب متّفقة على نسبته إلى الشيخ المفيد، وهي :

١ ـ نسخة مكتبة بادليان في مدينة أُوكسفورد: في مجموعة تضمّنت

عدّة كُتب وأراجيز كلاميّة، كتبها أحمد بن الحسين بن العوديّ، الأسديّ الحليّ، وفرغ من كتابتها في الرابع والعشرين من شهر شعبان سنة (٧٤٠).

وهي نسخة كاملة، جيّدة، مضبوطة، إلاّ أنّ الرطوبة أثّرتْ فيها، فلم نتمكّن من قراءة بعض الكلمات - من المصوّرة التي عندنا - لذلك.

ونسمّيها بـ«الأصل».

٢ - نسخة محفوظة في مكتبة آية الله السيّد الحكيم قدس سرّه، وعنها فيلم في مكتبة جامعة طهران (دانشكاه).

وهي جميلة الخط، وعليها علامات التصحيح، وبلاغ المقابلة في آخرها، وقد ترك الكاتب فراغاتٍ كتبَ فوقها أو إلى جانب الصفحات كلمة «بياض» للدلالة على نقص أصلها المنقولة عنه.

وهي خالية من اسم الكاتب وتاريخ النسخ.

ونرمز إليها بالحرف (ك).

٣ - نسخة مكتبة السيّد الروضاتيّ دام فضله:

ضمن مجموعة كتبها جدّه السيّد محمّد الموسوي الأصفهانيّ.

ونرمز إليها بالحرف (ضا).

٣ - عملنا في الكتاب:

١ - قُمنا باستخلاص النصّ المضبوط، من النسخ الثلاث، متّبعين طريقة التلفيق بينها، إلاّ أنّا أكّدنا التركيز على ما جاء في «الأصل» لما تتمتّع به نسخته من القِدَم، والضَبْط، والكمال.

٢ ـ وضعنا مكان مالم نتمكّن من قراءته في النسخ نقاطاً ثلاثاً بَدَلَ كلّ كلمةٍ، فإنّ بالإمكان معرفة عدد الكلمات المشوّهة في مصوّرة الأصل، ولعلّ الوقوف على نفس النسخة، يُساعد على قراءة بعض هذه الكلمات فيكون بالإمكان كتابتها في مواضعها من طبعتنا هذه.

٣ ـ قطّعنا النصَّ، ونقّطناه، بما يُساعد على يُسْر فهمه، و وضوح عبارته.

٤ ـ رقّمنا الكتابَ على عدد المحاورات الواردة فيه، فكلّ سؤال وجواب، يُعتبر فقرةً مستقلّة، وبذلك تسهل الاستفادة من الكتاب بسرعة ودقّة.

٥ ـ وضعنا للكتاب فهارس متنوّعة، تزيد في يُسر مراجعته وتقرّب فائدته إلى القارئ الكريم.

وأخيراً:

فنحمد الله على توفيقه، ونسأله الرضا عنّا بفضله وإحسانه إنّه ذو الجلال والإكرام.

وصلّى الله على محمّد سيّد الأنبياء، وعلى الأئمّة الكرام من آله الأتقياء، وسلّم تسليماً.

حرّر في يوم الاثنين السادس والعشرين من
شهر محرم الحرام سنة ألف وأربعمائة
وثلاث عشرة هجريّة
وكتبَ
السيّد محمّد رضا الحسينيّ
الجلاليّ

كتاب النكت في مقدمات الأصول من إملاء الشيخ الأجل
المفيد أبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الحارثي رضي الله عنه وأرضاه

بسم الله الرحمن الرحيم وبالله التوفيق والعصمة والمعونة
أما بعد فإن أكثر الموحدين اختلفوا كلامهم في أشياء المسلمين بأنه ترك في
أول فرائض الله تعالى على عباده المكلفين فكان من بيت ذلك ان سأل
سائل فقال ما أول ما فرض الله على عباده المكلفين فقل له النظر في أدلته
فإن قال ما الدليل على ذلك فقل لأنه سبحانه قد فرض معرفته ولا سبيل
إلى معرفته إلا بالنظر في أدلته وهذا الكلام صحيح غير أنه [illegible] من
المعرفة بالنظر ليعلم المكلف ما الذي عليه من ذلك فرسمنا باب الإبانة
عن معاني الألفاظ في مقدمات النظر وما أشبه الأعراض فإن قال ما النظر
فقل هو استعمال العقل في الوصول إلى الغائب باعتباره الحاضر فإن قال
ما الاعتبار فقل هو التمييز بما ظهر للنفس لاستدلال ما بطن عنها فإن قال
فهو النظر أم غيره فقل هو هو بعينه فإن قال فإذا كان هو هو بعينه فلم
سميتموه على وجهين فقل لانقسام النفس له على وجهين فكذا إن اتفقا في المعنى
أو إن اختلفا في العبارة [illegible] التحسين والإيضاح وهذا غير منكر عند أهل التحصيل

نموذج (١) بداية نسخة ابن العودي (الأصل).

نحتاج بعد ذكره ما [illegible] عليهم وكذلك [illegible] ما اشبه ذلك من الآيات
[illegible] عن النبي صلى الله عليه
وآله [illegible] قوله صلى الله عليه وآله [illegible] من النار بعد ما يصيرون
فحما وقوله عليه وآله السلام ادخرت شفاعتي لأهل [illegible] من
أمتي وما اشبه هذين من الأخبار [illegible] هذا الأصل [illegible]
على العمود [illegible] والوقوف على [illegible] المقال [illegible] الله وما
قطعت عليه ووقفت فيه [illegible] الوقف في كل عاصي في الملة
ولسنا في القطع في الجملة على عفو عن مبهم لا نعرفه [illegible] قطعنا
على ما كان الوقف فيه من الأعيان تم الكتاب
والحمد لله رب العالمين والصلاة على خير خلقه محمد وآله الطاهرين
فرغ من تحريره [illegible] الله تعالى [illegible] يوم السبت
[illegible] والعشر [illegible] سنة [illegible] اربعين وسبعمائة

نموذج (٢) نهاية نسخة ابن العودي (الأصل).

نموذج (٣) بداية نسخة مكتبة السيد الحكيم (ك).

نموذج (٤) نهاية نسخة مكتبة السيد الحكيم (ك).

كتاب النكت في مقدمات الاصول من املاء الشيخ الاجل المفيد محمد بن محمد بن النعمان الحارثي رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

وبالله التوفيق والعصمة وللعون انما جعلت فان اكثر الموحدين
افتتحوا كلامهم في ارشاد المستفيدين بالقول في اول فرائض الله
تعالى على عباده المكلفين فكان ترتيب ذلك ان سال
سائل فقال ما اول فرض الله على عباده المكلفين قيل له النظر
في ادلته فان قال ما الدليل على ذلك فقيل لانه سبحانه قد فرض
معرفته ولا سبيل الى معرفته الا بالنظر في ادلته وهذا الكلام صحيح
غير انه لا بد فيه من المعرفة بالنظر ليعلم المكلف ما الذي عليه من
ذلك فرض باب الابانة عن معاني الالفاظ في
مقدمات النظر وماهية الاغراض فان قال ما النظر فقيل
هو استعمال العقل في الوصول الى الغائب باعتبار الحاضر
فان قال ما الاعتبار فقيل هو الفكر فيما ظهر للحس والنفس
لاستفادة ما بطن عنها فان قال فاذا كان هو هو بعينه
فلم فسرتموه على وجهين فقيل يقع التفسير له على وجهين لا يتضادان
بل يتفقان في المعنى وان اختلفا في العبارة والكشف والايضاح
وهذا غير منكر عند اهل التحصيل فان قال ما العقل فقيل
العقل معنى يتميز به من معرفة المستنبطات ويسمى عقلا لانه
عن المقبحات فان قال ما العلم فقيل هو الاعتقاد للشيء
على ما هو به مع سكون النفس اليه فان قال ما هو سكون

النفس

نموذج (٥) بداية نسخة الروضاتي (ضا).

الله تبارك وتعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون
ذلك لمن يشاء وقوله عز وجل ربكم اعلم بكم ان يشأ يرحمكم
او ان يشأ يعذبكم وما ارسلناك عليهم وكيلا وما اشبه ذلك
من الآيات فان قال هل تصح ذلك الامر من دليل
عن النبي ثم فقيل نعم قوله ثم ليخرجون من النار بعد ما يصيرون
فحما وقوله عليه وآله السلام ادخرت شفاعتي لاهل الكبائر
من امتي وما اشبه هذين من الاخبار فان قال فعلى هذا
الاصل الذي قاطع على العفو دون الوقف على ما ذهب
في المقال فقيل معاذ الله ما نقطع على ما نقف فيه اذ كان
الوقف في كل عاص في الله ولبس في القطع
في الجملة على العفو عن مبهم لا يعرف بعينه
قطعا على ما كان الوقف فيه
من الاعيان
تم الكتاب والحمد لله رب
العالمين والصلوة على
خير خلقه محمد وآله
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
احمد الله على نعمته واعتصم من خلافه ومعصيته واعوذ
به من سخطه ونقمته وصلى الله على صفوته من بريته محمد نبيه
والاصفياء البررة من عترته وسلم كثيرا اما بعد اطال الله بقاء

نموذج (٦) نهاية نسخة الروضاتي (ضا).

كِتاب

النُكَت

في مقدَّمات الأُصُول

[في علم الكلام]

من إملاء

الشيخ الأجلّ المفيد، أبي عبد الله

محمّد بن محمّد بن النعمان

الحارثي، رضي الله عنه، وأرضاه[1]

---

(١) «وأرضاه» لم ترد في «ضا» و من قوله: «في مقدّمات. . .» الى آخره، غير واضح في مصوّرة «ك».

بسم الله الرحمن الرحيم

وبالله التوفيقُ، والعِصْمةُ، والعَوْنُ.

أمّا بَعْدُ:

فإنّ أكْثرَ الموحِّدين افتتحوا كلامَهم في إرْشاد المبتدئين بالقول في أوّلِ فرائِض الله تعالى على عِباده المُكَلَّفين، فكانَ ترتيبُ ذلكَ أنْ سألَ سائلٌ:

[١]

فقالَ: ما أوّلُ فَرْض الله على عِباده المُكَلَّفين؟.

قيلَ له: النَظَرُ في أدِلّتِه.

[٢]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على ذلكَ؟

فقلْ[١]: لأنّه ـ سبحانه ـ قد فرضَ معرفته، ولا سبيل إلى معرفته إلاّ بالنظر في أدلّته.

وهذا الكلام صحيحٌ، غيْرَ أنّه لا بُدّ فيه من المعرفة بالنَظَرِ، ليعلم المكلّفُ: ما الذي عليه من ذلك فَرْضٌ؟.

---

(١) في «ك»: قيل، بدل: (فقل).

باب

الإبانَة عن معاني الألْفاظ في مقدَّمات النَظَر وماهيّة الأعْراض.

[٣]

فإن قالَ: ما النَظَرُ؟

فقلْ: هو استعمالُ العَقْلِ في الوُصول إلى الغائب، باعتبار دلالة الحاضر.

[٤]

فإنْ قالَ: وما الاعْتبارُ؟

فقلْ: هو الفِكْرُ فيما ظَهَرَ للنَفْسِ لاسْتفادة ما بَطَنَ عنها.

[٥]

فإنْ قال: فهوَ النَظَرُ أمْ غيرُهُ؟.

فقلْ: هُوَ هُوَ بِعينِه[1].

---

(١) الفقرة [٥] لم ترد في «ضا».

[٦]

فإنْ قالَ: فإذا كانَ هُوَ هُوَ بِعينِهِ[١] فَلِمَ فسرّتموه على وجهين؟

فقـلْ: لم يَقـع[٢] التفسيرُ له على وَجْهَين يَتضادّان، بل يتّفقانِ في المعنى، وإن اختلَفا في العِبارة، والكَشْف، والإيْضاحِ، وهذا غيرُ مُنكَرٍ عندَ أهْل التَحْصيل.

[٧]

فإنْ قالَ: ما العَقْلُ؟

فقلْ[٣]: العَقْلُ معنىً يتميّزُ به من مَعْرِفة المُسْتَنْبَطات[٤]، ويُسمّى عَقْلاً؛ لأنّهُ يَعْقِلُ عن المُقَبّحات[٥].

[٨]

فإنْ قالَ: ما العِلْمُ؟.

فقل: هوَ الاعْتِقادُ للشيء على ماهُوَ بهِ، مَعَ سُكُوْن النَفْسِ المعتقد بها[٦].

---

(١) من بداية الفقرة إلى هنا لم يرد في «ك».

(٢) في «ضا»: يقع، بدون: (لم).

(٣) أضاف في «ك»: قيل، والجواب كلّه مشوّش في «الأصل».

(٤) في «ضا»: الشيطان! وباقي الكلام فيه مغلوط وناقص.

(٥) لاحظ في وجه تسمية (العقل): المقدّمة للطوسي (ص٨٣) وفيه أيضاً وفي الحدود لابن سينا (ص١١) رقم (٢١) والحدود لابن صاعد الآبي (ص٢٢) رقم (٩٧) كلام عن تعريف العقل وإطلاقاته العديدة.

(٦) لم يرد (المعتقد بها) في «ضا» بل فيه: (اليه . . .) كذا ترك فراغاً بقدر كلمة.

[٩]

فإنْ قالَ: ماهوَ سُكونُ النَفْس الذي أشَرْتَ إليه؟.

فقلْ: هوَ معنىً يحصل للقدرة على نَفْي الشُبَه لَهُ في ضدّ الاعْتقاد، لحصوله من جهة النظر والحُجّة.

[١٠]

فإنْ قالَ: ما الجَهْلُ؟.

فقلْ: هوَ الاعْتقادُ للشيء على غَيْرِ ماهُوَ به.

[١١]

فإنْ قالَ: ما المَعْرفةُ؟.

فقلْ: هيَ التَفَقُّهُ(١).

[١٢]

فإنْ قالَ: فيجبُ على هذا الأصْلِ: أنْ يكونَ كلُّ عالمٍ عارفاً، معتقداً.

فقلْ: لايجب(٢) ذلك، لأنّه ليس حدُّ العالمِ أنْ يكونَ له عِلْمٌ، وقد يكونُ عالمٌ مُسْتَغْنياً عن معنىً يَعْلَمُ بهِ.

---

(١) (التفقه) موضعه بياض في «ضا» وهو مشوّه في «الأصل» ولعله: (الاعتقاد).

(٢) كذا يقرأ في «الأصل» وموضع (لايجب) بياض في «ك و ضا».

[١٣]

فإنْ قالَ: ما الشَكُّ؟.

فقلْ: هُوَ توقُّفُ النفس فيما عَرِيَتْ من اعتقادِهِ على ماهُوَ بهِ، وعلى غير ماهُوَ بهِ.

[١٤]

فإنْ قالَ: ما اليَقينُ[1]؟.

فقلْ: هُوَ قَطْعُ النفس على ما تبيّنته[2] و وضح لها.

[١٥]

فإنْ قالَ: ما الحَقُّ؟.

فقلْ: ماعَضَدَ مُعْتَقِدَهُ البرهانُ.

[١٦]

فإن قالَ: ما الباطِلُ؟.

فقلْ: ماخَذَلَ مُعْتَقِدَهُ البيانُ.

[١٧]

فإنْ قالَ: ما الصحيحُ[3]؟.

فقلْ: هُوَ الحَقُّ عيناً.

---

(١) كلمة (اليقين) غير واضحة في «الأصل و ك».

(٢) كذا ظاهر «ضا» وفي «ك»: ينبه، والكلمة مشوّهة في «الأصل».

(٣) الكلمتان غير واضحتين في «الأصل و ك».

[١٨]

فإنْ قالَ: ما الفاسِدُ[١]؟.

فقلْ: هُوَ الباطِلُ عيناً.

[١٩]

فإنْ قالَ: ما الصِدْقُ؟.

فقلْ: هُوَ الخبرُ بالشيء على ماهُوَ بهِ.

[٢٠]

فإنْ قالَ: ما الكِذْبُ؟.

فقلْ: هُوَ الخبرُ عن الشيء على خلاف ماهو بهِ.

[٢١]

فإنْ قالَ: ما الخَبَرُ؟.

فقلْ: هُوَ ما أمكنَ فيه الصدقُ والكذب.

[٢٢]

فإنْ قالَ: ما الحَسَنُ؟.

فقلْ: هُوَ ما كـان فِعْلُه للعقول مُلائماً.

---

(١) الكلمتان غير واضحتين في «الأصل و ك».

[٢٣]

فإنْ قالَ: ما القبيحُ؟.

فقلْ: هُوَ[1] ما كانَ فِعْلُه للعقول مخالفاً.

[٢٤]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ؟.

فقلْ: هُوَ المُعْتَبَرُ في إدراك ماطلبت النفس إدراكَه.

[٢٥]

فإنْ قالَ: [ما الحجّة][2].

فقلْ: هيَ الدليلُ عيناً.

[٢٦]

فإنْ قالَ: ما الشُبْهةُ؟.

فقلْ: هيَ ما يحصَلُ للنفس من باطلٍ تخيَّلَتْه حقّاً.

[٢٧]

فإنْ قالَ: . . . . ؟.

. . . . عن جهة الحقّ[3].

---

(١) (هو) لم ترد في «ضا».

(٢) كذا استظهرنا مابين المعقوفين، ومحلّها بياض في «ك و ضا» وفي «الأصل» طمس وتشويه من هنا الى إبتداء الفقرة [٢٨]، عدا بعض الكلمات.

(٣) هذا هو الباقي من هذه الفقرة، والباقي بياض في «ضا» ومشوّه في «الأصل»، ولكنها لم ترد مطلقاً في «ك».

[٢٨]

فإنْ قالَ: ما الشيْءُ؟.

فقلْ: هو الموجودُ.

[٢٩]

فإنْ قالَ: ما الموجودُ[١]؟.

فقلْ: هو ما صَحَّ التأثيرُ به أو فيه.

[٣٠]

فإنْ قالَ: ما المعدومُ؟.

فقلْ: هُوَ ما لا يصحُّ التأثيرُ به أو فيه[٢].

[٣١]

فإنْ قالَ: ما الحَدَثُ؟.

فقلْ: هُوَ الكَوْنُ بعد العَدَم.

---

(١) علّق في «الأصل و ك» هنا بعنوان «نسخة» ما نصّه: قيل: هو الثابت العين في الوجود، والمعدوم: هو المنتفي العين الخارج عن الوجود ولاحظ أوائل المقالات للمؤلّف، فقد أورد هذا التعريف ـ الوارد في الهامش ـ بعينه (ص١٢٦): القول في المعدوم. ولاحظ المقدمة للطوسي (ص٦٦) فقد أورد مافي هذا الهامش، واورد مافي المتن بعنوان: قيل.

(٢) كذا في «ك» وفي الأصل (أولا فيه) ولعلّها: ولافيه. ولم ترد هذه الفقرة في «ضا».

[٣٢]

فإنْ قالَ: ما القِدَمُ؟.

فقلْ: هُوَ الوُجودُ في الأزل[١].

[٣٣]

فإنْ قالَ: ما الجِسْمُ؟.

فقلْ: هو ذو الطُول والعَرْض والعُمْق[٢].

[٣٤]

فإنْ قالَ: ما الجَوْهَرُ؟.

فقلْ: هو ما تألّفَتْ منه الأجْسامُ[٣].

[٣٥]

فإنْ قالَ: ما العَرَضُ؟.

فقلْ: هوَ ما احتاجَ في وجُوده إلى غيره، ولم يكنْ له لَبْثٌ كلَبْث الأجسام[٤].

---

(١) في «ك»: الآزال.

(٢) لاحظ: أوائل المقالات (ص١٢٣).

(٣) لاحظ: أوائل المقالات (ص١١٧).

(٤) لاحظ: أوائل المقالات (ص٤ ـ ١٢٥).

[٣٦]

فإنْ قالَ: ما الاجْتماعُ؟.

فقلْ: هُوَ ما تتألّفُ[1] به الجواهِرُ.

[٣٧]

فإنْ قالَ: ما الافْتراقُ؟.

فقلْ: هُوَ ما انْفَصَلَتْ بِهِ الجواهِرُ.

[٣٨]

فإنْ قالَ: ما المُماسَّةُ؟.

فقلْ: هيَ الاجْتماعُ عيناً.

[٣٩]

فإنْ قالَ: ما المُبايَنةُ؟.

فقلْ: هيَ الافْتراقُ عيناً.

[٤٠]

فإنْ قالَ: ما الحَرَكَةُ؟.

فقلْ: هيَ ما قَطَعَتْ بِهِ الجواهِرُ مكانَيْنِ[2].

---

(١) كلمة (تتألّفُ) مشوّهة في «الأصل» وفي «ضا»: يتفق.

(٢) في «ضا» بدل (مكانين): في مكان بوقتين، وهو ذيل ما يأتي في الفقرة [٤١] التالية، فما بين الموضعين ساقط من «ضا».

[٤١]

فإنْ قالَ: ما السُكونُ؟.

فقلْ: هُوَ ما لبَثَ بهِ الجواهِرُ في مكانٍ بوَقْتين.

[٤٢]

فإنْ قالَ: ما العالَمُ؟.

فقلْ: هُوَ السماء، والأرض، وما فيهما، وما بينهما، من الجواهِرِ والأعْراض[1].

[٤٣]

فإنْ قالَ: . . . .[2] من الأجناس ؟.

فقلْ: جنسين[3] لا ثالِثَ لَهُما، يتضمَّنُ كلُّ واحِدٍ منهما أجْناساً.

[٤٤]

فإنْ قالَ: ماهُما؟.

فقلْ: هُما المتقدّم ذِكرهُما من الجواهِر والأعْراض.

* * *

---

(١) ذكر المؤلّف هذا التعريف بعينه في أوائل المقالات (ص١٢٧) وقال: ولا أعرف بين أهل التوحيد خلافاً في ذلك.

(٢) كلمات مشوّهة في «الأصل» وموضعها بياض في «ك و ضا».

(٣) كذا بالياء في النسخ كلّها!.

باب
الكلام في حَدَث العالَم
وإثبات مُحْدِثه والإبانة عن صفاته

[٤٥]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على حَدَث العالَم؟.

فقلْ: تغيُّرُ أجزائِه، واحتمالُها الزيادةَ والنقصانَ.

[٤٦]

فإنْ قالَ: ما وَجْهُ دلالة ذلكَ، والبرهانُ عليه؟.

فقـلْ: لأنّـه لو كانَ قديماً لاختصَّ في القِـدَم بصفة[1]، واستحال خروجُه عنها، لفساد تعلّق العَدَم بالقديم والبُطلان.

---

(١) في «ك»: بطابقة.

[٤٧]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ [على وجوب المُحدِث له][١].

فقلْ: ما أوجب في البدائهِ[٢] للكِتابة كاتباً، وللبناء بانياً، وللمساحة ماسحاً[٣].

[٤٨]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على وُجُودِه؟.

فقلْ: ما في العقول من استحالة فِعْلٍ من غير [صنعِ أحدٍ له][٤]، و وجوده، وعلمه، وحياته، فهوَ من معدومٍ - ليس بشيء - أشدُّ استحالةً.

[٤٩]

فإنْ قالَ: لِمَ لا يجوزُ عدمُه بعدَ الوجود؟.

فقلْ: لقِدَمه، إذ القديمُ بالوجود أوْلىٰ منه بالعدم.

---

(١) كذا نستظهره من «الأصل» ويفيده الجواب، وفي «ك و ضا» موضع مابين القوسين فراغ، وكتب في هامش «ك»: بياض.

(٢) في «ك» البداية، وكذا كلّما تكررت الكلمة فيما يلي.

(٣) (وللمساحة ماسحاً) ليست في «ضا» وهي مشوّهة في «الأصل».

(٤) كذا قرأنا «الأصل» وموضعه في «ك» بياض، وفي «ضا»: (جاحد له . . .) وفراغ بقدر كلمة واحدة.

[٥٠]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنّه قديم؟.

فقلْ: لأنَّهُ يتأتىٰ منه ما لا يتأتىٰ منّا لحدثنا[١] بالجواهِر، والأجناس المخصوصة من الأعْراض.

[٥١]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنّه حيٌّ؟.

فقلْ: اقتضاء مافي العالَم من آثار قُدْرته، والقادر في مقتضى العقول يجب أن يكون حَيّاً.

[٥٢]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنّه قادرٌ؟.

فقـلْ: تعلّقُ الأفعال به، مَعَ تعذُّرها ـ في البدائه ـ على العاجز، واستحالة وقوعها على طريق الابتداء من الميّت.

[٥٣]

فإنْ قالَ: ما الذي يَدُلّ على أنّه عالِمٌ؟.

فقلْ: ما في أفعاله من الإتقان، والتظافُر[٢] على الاتّساق، وتعذُّر ما كان بهذِه الصفةِ ـ في البدائه ـ على الجاهل.

---

(١) كذا ظاهر «الأصل» وفي «ك» بدل (منها لحدثنا) من الحدث ما، وفي «ضا»: من الحدث.

(٢) كذا ظاهـر «الأصـل» ويقتضيه التعـدّي بعـلى، لكن في «ك» النظام، وفي «ضا»: التـ. . . ، كذا مبتورة الآخر.

[٥٤]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّهُ سَميعٌ؟.

فقلْ: ما ثَبَتَ من حياته مَعَ تَعرّيهِ من الآفاتِ.

[٥٥]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّه بصيرٌ؟.

فقلْ: ما تقدَّم من دلالة السَّمْع.

[٥٦]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّه حكيْمٌ؟.

فقلْ: ما ثَبَتَ من غِناهُ، وعلمِهِ بقبح القبيح.

[٥٧]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على غِناه؟.

فقلْ: ما ثَبَتَ من قِدَمه، واستحالة الحاجة في صفة القديم[١].

[٥٨]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على صِدْقِه[٢]؟.

فقلْ: ما ثَبَتَ من حكمته، وغناه عن القبيح.

---

(١) في «ضا»: القدرة، بدل (القديم).

(٢) كذا في «ضا» وموضع (صدقه) بياض في «ك» والكلمة مشوّهة في «الأصل».

[٥٩]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّه غير ظالم[1]؟.

فقلْ: ما ثَبَتَ من غِناه في الحكمة[2]، [ولأنَّ الظلم قبيح][3].

[٦٠]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّه جوادٌ كريمٌ؟.

فقلْ: ما دَلَّ على أنَّه حكيمٌ رحيمٌ.

* * *

(١) كلمة (ظالم) مشوّهة في «الأصل»، وكان في «ك و ضا» مكانها: غير فقير، ويقرّب ما أثبتّ أن المصنف ذكر صفة الغنى سابقاً، ولم يذكر صفة العدل.

(٢) الجواب إلى هنا في «ك»، لكن في «ضا» وظاهر «الأصل»: قد أثبت في غناه في الحكمة.

(٣) كذا الظاهر وهو مشوّه في «الأصل»، لكن في «ك و ضا» ولا تعظيم!.

باب
الكَلام في نَفْي التَشْبيه

[٦١]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّه لايَشْبَهُ خَلْقَهُ؟.

فقلْ: مافي الاشْتباه[1] من دلالة الحَدَث بالاتّفاق، وقد ثَبَتَ أنّهُ قديمٌ.

[٦٢]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنّه لايُدْرَكُ بالأبْصار؟.

فقلْ: مااستحالَ من اشتباهِهِ بخلقه، وإيجاب الرؤيةِ الاشتباهَ.

[٦٣]

فإنْ قالَ: أيْنَ دلالةُ السَمْع على ذلك؟.

فقلْ: قول الله تعالى: ﴿لاتُدْرِكُهُ الأبْصارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأبْصارَ وَهُوَ اللطيْفُ الخَبيْرُ﴾ [الآية (١٠٣) من سورة الأنعام: ٦].

---

(١) في «ضا»: الأشباه.

[٦٤]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّه عالِمٌ لنفسِه؟.

فقلْ: استحالة جَرَيان الجَهْل عليه، و وُجوب جَوازِهِ على سائر ما عَلِمَ بمعنىً من الموجودات.

[٦٥]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّه قادر لنفسه؟.

فقلْ: ما دَلَّ على كونه بها عالماً.

وكذلك في بابْ الحياة.

[٦٦]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّ كلامه مُحْدَثٌ؟.

فقلْ: ما فيه من آية الحَدَثِ، من التفصيل والنظام.

* * *

بابُ
الكلام في التَوْحيد

[٦٧]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّه في الإلٰهيَّة واحِدٌ؟.

فقلْ: استحالةُ تعلّقِ النَقْص بِمُسْتَحِقِّ الإلٰهيَّة، و وجُوبُه فيما زاد. . .[1] المعنى على الواحِد.

[٦٨]

فإنْ قالَ: فما وَجْهُ وُجوبِهِ فيما زاد على الواحد؟.

فقلْ: هو[2] ما للعُقول من وجُوبِ التساوي - إذْ ذاك - بينهما، أو بينهم، في القدرة [أ] والتفاضُل:

ولو تساويا، لكانَ كلّ واحِدٍ منهما متى رامَ ضِدَّ ما رام صاحبُه إيقاعَهُ، امتنعا، وتكافئا في المنع، فعَدُمَ مُرادُهُما جميعاً، وذلك غايةُ النَقْص.

ولو تفاضلا، لكانَ المَفْضُولُ - بالبدائهِ - ناقِصاً.

---

(١) في «الأصل» كلمة غير مقروءة، وفي «ضا»: زاد على المعنى.

(٢) كذا ظاهر «الأصل» وليس (وهو) في «ضا»، وفي «ك» فقل: العقول.

بابُ
الكلام في الرسالة

[٦٩]

فإنْ قالَ: ما الدلالةُ على جواز بَعْثِهِ بالرُسُلِ[1] عليهم السلام؟.

فقلْ: قُدْرتُه على ذلكَ، واستحالةُ تَعَذُّرِهِ عليه.

[٧٠]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على حُسْن بَعْثِهِ[2] بِالرُسُلِ[3]؟.

فقلْ: مافي ذلك من اللُطْف للخَلْقِ.

[٧١]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّ فيها لُطْفاً للخَلْق؟.

فقلْ: وجودها فيما سَلَفَ بالصحيح من السَمْع.

---

(١) كذا في «الأصل» وفي «ضا»: بعثِهِ الرسُلَ، وفي «ك» بِعْثَة الرسُلِ.

(٢) كذا في «ضا» وفي «الأصل»: بعثه، وفي «ك» بعثة.

(٣) كذا في الأصل، وفي «ك و ضا»: الرسلَ.

[٧٢]

فإنْ قالَ: ما الدلالةُ على وجُودها[١] من السَّمْع؟.

فقلْ: تواتُر الأخْبار بِما ظَهَرَ على كثيرٍ من مدّعيها من العَجْزِ في نفسِه بالنَظَر إلى رسه[٢] بالعَقْل.

[٧٣]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على نُبوَّةِ محمّد عليه السلام؟.

فقلْ: ما قَهَرَ به العَرَبَ، والعَجَمَ، والخاصّةَ، والعامّةَ، من القرآنِ.

[٧٤]

فإنْ قالَ: ما وَجْهُ دلالة القُرآنِ؟.

فقلْ: وَجْهُها التحدّي الواقعُ بسائر الفُصَحاء والبُلَغاء، وعَجْزُهم عن معارضته بمثلِهِ في النظام.

[٧٥]

فإنْ قالَ: ومن أيّ وَجْهٍ حَصَلَ عَجْزُهم عنه؟ وماالحجّةُ في ذلك والبُرْهانُ؟.

فقلْ: بُرهانُ ذلك عُدُولُهم عن المُعارضة إلى السَّيْف الذي هو أشَقُّ على الأنْفُسِ من سائر أجْناسِ الكلامِ.

---

(١) كتب في «ضا» وجوبها، وفوقه «وجودها».

(٢) كذا في «الأصل و ضا» وفي «ك»: رسه، غير منقوط في الجميع، ولعلّه من الريب.

بابُ
الكلام في الإمامة

[٧٦]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على إمامة أميرِ المُؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام؟.

فقلْ: ما وقَعَ من اسْتِخْلافه عليه وآله السلامُ لَهُ بحَضْرة الأنام.

[٧٧]

فإنْ قالَ: وما الدليلُ على أنّه اسْتَخْلَفَهُ، وجَعَلَهُ بَعْدَهُ الإمامَ؟.

فقلْ: تواترُ الشيعة بأمْره عليه السلامُ جماعةً من أصحابه بالسلام عليه بإمْرَةِ المؤمنين تهنيةً له بالمقام[١].

---

(١) انظر كتاب اليقين باختصاص مولانا علي عليه السلام بإمرة المؤمنين للسيّد على بن طاوس الحلّي، وقد ألّفه لجمع ما ورد بتلقيب أمير المؤمنين عليه السلام بهذا اللقب، وانظر خاصة الأبواب (٤ و ٣٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٦٩ و ٧٠ و ١١٥) فقد ذكر أمر رسول الله صلّى الله عليه وآله من رواية بريدة بن الخصيب الأسلمي، وفي الباب (١٢٨) كنا نسلم، وفي الباب (١١٦) عن أُسامة، وفي الأبواب (١١٣ و ١٤٩) عن أبي جعفر عليه السلام. وفي الأبواب (٦٨ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١١٧) عن الصادق (ع).
وانظر كتاب التحصين الذي استدرك فيه على كتاب اليقين.

[٧٨]

فإنْ قالَ: وماالذي يُؤمِنُ من غَلَطِ الشيعة، وإنْ كانوا مُتواترينَ في هذا الزمان؟.

فقلْ: الذي آمَنَ من غَلَطِ المسلمين فيما نَقَلُوهُ من مُعْجزات الرسول عليه السلام، وفرائضهِ، وسُنَنهِ، وأحكامِهِ وكانوا مُتواتِرين به في هذا الزمان.

[٧٩]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على إمامة الحَسَنِ والحُسَيْن عليهما السلام؟.

فقلْ: دلالة إمامةِ أميرِ المُؤمنين عليه السلامُ.

[٨٠]

فإنْ قالَ: ما الدلالةُ على إمامة التسعة من وُلْد الحُسين عليهم السلام؟.

فقلْ: ما تقدَّم ذِكْرُهُ في إمامة عليٍّ والحَسَن والحُسين عليهم السلام، من التواتُر في الأخْبار.

[٨١]

فإنْ قالَ: فَهَلْ لَكَ ـ مع ذلك ـ أخْبارٌ في إمامتهم، على الإجْماع والاتّفاق؟.

فقلْ: أجَلْ، إنَّ مَعيَ في ذلكَ ماليْسَ فيه اخْتلافٌ.

[٨٢]

فإنْ قالَ: هَلُمَّ به، على التفصيل للبيان.

فقلْ: قد أجْمَعَ أهْلُ الإسْلام على أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله نَصَبَ علياً عليه السلامُ يَوْمَ غدير خُمّ، في رجوعه من حَجّة الوَداع، للأُمَّةِ جَمْعاء، ثمَّ واجَهَهُم بالخطاب، فقالَ: «مَنْ كُنْتُ مولاهُ، فعليٌّ مولاهُ»[1].

فأوْجَبَ له ما لنَفْسِه من الطاعَةِ، وشريف المقام، ولا خِلافَ بينَ أهْلِ اللسان أنَّ «المولى» عبارةٌ ـ في اللغة ـ عن «السيّد المطاع».

---

(١) أجمعت الأمة على تواتره:

قال الكتاني في نظم المتناثر من الحديث المتواتر (ص١٩٤) رقم (٢٣٢): حديث «من كنتُ مولاه فعليّ مولاه» أورد من حديث... ثمانية عشر نفساً [وذكر أسماءهم] وعدّ عدّة من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم: أنهم سمعوا رسول الله صلّى الله عليه [وآله] وسلّم يقوله، وعن اثني عشر رجلاً [وسمّى منهم اثنين] و عن بضعة عشر رجلاً [وسمّى منهم واحداً]... و ورد أيضاً من حديث [أربعة اشخاص].

وفي رواية لأحمد: أنّه سمعه من النبي صلّى الله عليه [وآله] وسلّم ثلاثون صحابياً وشهدوا به لعليّ [عليه السلام]...

وممّن صرّح بتواتره ـ أيضاً ـ: المناوي في (التيسير) نقلاً عن السيوطي، وشارح (المواهب اللدنيّة) وفي (الصفوة) للمناوي: قال الحافظ ابن حجر: حديث «من كنتُ مولاه فعليّ مولاه» خرّجه الترمذي، والنسائي، وهو كثير الطرق جدّاً، وقد استوعبها ابن عُقدة في (مؤلّف) مفرد، وأكثر أسانيدها صحيح أو حسن.

أقول: خرجه من أعلام العامة أصحاب الصحاح والسنن: الترمذي (٥/٦٣٣) رقم (٣٧١٣) والنسائي في خصائص علي عليه السلام (ص٩٦ و ٩٩ / بالارقام ٧٩ و ٨٣) وأحمد في مسنده (١/٨٤) ومواضع أُخر، والحاكم في المستدرك على الصحيحين (٣/١٠٩ و ١١٠ و ١١٦) وابن أبي شيبة (١٢/٥٩) رقم (١٢١٢١).

وأما الشيعة، فقد صرّح بتواتره الإماميّة: =

= قال الكراجكي: قد اختُصّ هذا الخبرُ بما لم يشركه فيه سائر الأخبار، فمن ذلك أنّ الشيعة نقلته وتواترت به، وقد نقله ـ أيضاً ـ أصحاب السير نقل المتواترين به، يحمله خلفٌ منهم عن سلف، وضمّنه جميعهم الكتب بغير إسنادٍ معيّن، كما فعلوا في إيراد الوقائع الظاهرة والحوادث الكائنة التي لا تحتاج في العلم بها إلى سماع الأسانيد المتّصلة.
انظر الشافي للمرتضى (٢/٢٦١) ولاحظ دليل النصّ بخبر الغدير، المنشور في مجلة (تراثنا) العدد ٢١ ص٤٣٣.

وأما الزيديّة، فقد صرّحوا بتواتره:

قال الأمير الناصر الحسين بن محمّد: قد ذكر الطبريّ خبر يوم الغدير، وطرّقه من خمس وسبعين طريقاً، وأفرد له كتاب الولاية، وذكر ابن عقدة خبره، وأفرد له كتاباً وطرّقه من مائة طريق وخمس طرق. . .، ولا شك ولا إشكال في بلوغه حدّ التواتُر، وحصول العلم به، والأُمّة بين مُحتجٍّ به على الإمامة، ومتأوّلٍ فيه. ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة (ص١٩١ ـ ١٩٢) وأورده الحاكم الحسكاني من طرق في شواهد التنزيل (في سورة المائدة ذيل الآية ٦٧) وقد أفرد لجمع طرقه كتاباً قال: وطرق هذا الحديث مستقصاة في كتاب (دعاة الهداة إلى أداء حقّ الموالاة) من تصنيفي في عشرة أجزاء، وذكره ابن طاوس الحلّي في كتبه كالاقبال والطرائف وقال: إنّه كان في اثني عشر كرّاساً، مجلداً. لاحظ خزانة ابن طاوس (ص٣٥) رقم (١٩٠).

وأما الإسماعيلية:

فقد أورده القاضي النعمان بطرق ثم قال: فالخبر عن قيام رسول الله صلّى الله عليه وآله بغدير خمّ بولاية عليّ صلوات الله عليه. . . وما قال في ذلك ممّا ذكره من ولايته أيضاً من مشهور الأخبار، وما رواه الخاصّ والعام، شرح الأخبار (ج١ ص١٠٥).

وأما الخوارج:

فعلى قلّة عدد المنتمين إلى مذهبهم، ممن يعتدّ بنقلهم ورأيهم، وقلّة المصادر المتوفرة من كتبهم، فإنّ السيّد المرتضى بعد أن صرّح بقوله: ما نعلم أنّ فرقةً من فرق الأُمّة ردّتْ هذا الخبر واعتقدت بطلانه، قال: . . . واما الخوارج: فما يقدرُ أحدٌ على أنْ يحكيَ عنهم دفعاً لهذا الخبر، او امتناعاً من قبوله، وهذه كتبُهم ومقالاتُهم موجودةٌ معروفةٌ، =

وأجمعوا ـ أيضاً ـ على أنّه قال لعليّ عليه السلامُ: «أنْتَ مِنِّي بمنزلة هارونَ من مُوسى، إلاّ أنَّهُ لا نَبيَّ بَعْدي»(١).

فأوجب بذلكَ له الخلافة من بعده، وأوضحَ به عن استخلافهِ إماماً.

= وهيَ خاليةٌ من ردّ الخبر. الشافي، للمرتضى (٢/ ٢٦٤).

أقول: وبذلك ثبت إجماع الأُمّة بكافة مذاهبها على ورود الخبر وقبوله، وبلوغه رتبةً من الشهرة تفوق حدّ التواتر المصطلح، فلا ينكره إلاّ مكابر، أو شاذ، أو جاهل بطرق العلماء والمحدّثين في تعاملهم مع الأحاديث.

وقد جمع أسماء رواة الحديث من الصحابة، مع ذكر مصادر رواياتهم، فبلغ بهم (١٦٧) شخصاً محقّق صحيفة الرضا عليه السلام في ذيل الحديث. برقم (١٠٩) ص (١٧٢ ـ ٢٢٤).

واما عن دلالة الحديث على الإمامة فقد أشبع العلماء الكلام، ومنهم شيخنا المفيد في كتبه الكلامية، وخاصة رسالته في أقسام المولى ورسالة في معنى المولى.

(١) معروف بحديث المنزلة، اعترفَ المحدّثون بتواتره وشهرته: فالكتاني من العامّة، أورده من حديث ثلاث عشرة نفساً [وذكر أسماءهم] وقال: وقد تتبّعَ ابنُ عساكر طرقه في جُزْءٍ فبلغ عَدَدُ الصحابة فيه نيفاً وعشرين، وفي (شرح الرسالة) للشيخ جسوس رحمه الله ما نصّه: حديث «أنْتَ منّي بمنزلة هارونَ من مُوسىٰ» مُتواترٌ، جاء عن نيفٍ وعشرين صحابيّاً، واستوعَبها ابن عساكر في نحو عشرين ورقة. نظم المتناثر (ص١٩٥) رقم (٢٣٣).

وقد رواه أصحاب الصحاح والسنن: كالبخاري في صحيحه (٤/ ٢٠٨) و (٥/ ١٢٩) ومسلم في صحيحه (٢/ ٣٦٠) وأحمد في مسنده (١/ ١٧٣) ومواضع عديدة أُخر.

وقال السيّد الشريف المرتضى: إن عُلماء الأُمّة مطبقون على قبوله... والشيعة تتواتر به، وأكثر رواة الحديث يرويه، ومن صنّف الحديث منهم أورده من جملة الصحيح، وهو ظاهر بين الأُمّة شائع، كظهور سائر ما تقطع على صحّته من الأخبار. الشافي، للمرتضى (٣/ ٨). =

واتّفقوا على أنّه عليه السلامُ قالَ ـ في الحَسن والحُسين صلوات الله عليهما ـ: «إبنايَ هٰذانِ إمامانِ، قاما أوْ قَعَدا»[1].

وهذا في الإمامة من أوضح المقال.

ولم يختلفوا في أنّهُ عليه السلامُ قالَ: «الأئِمّةُ بَعْدي عَدَدُهم عَدَدُ نُقباء موسىٰ عليه السلام، اثنا عَشَرَ إماماً».

بالظاهر الصحيح من الأخبار[2].

= وقال الأمير الناصر: خبر المنزلة هو مُجمع على صحته وغير مختلف في ثبوته. ينابيع النصيحة (ص١٩٥).

وقال القاضي النعمان: وهذا ـ أيضاً ـ خبر مشهور، قد جاء من طرقٍ شتّى، وثبتَ. شرح الأخبار (١/٩٧).

(١) رواه الصدُوق في علل الشرائع (١/٢١١) من حديث الحسن عليه السلام والخزّازُ في كفاية الأثر (ص١١٧) من حديث أبي أيوب الأنصاري، والمفيدُ في الإرشاد (ص٢٢٠) وابن شهرآشوب في مناقب آل أبي طالب (٣/٣٩٤) وقال: أجمع عليه أهل القبلة.

و رواه الأمير الناصر في ينابيع النصيحة (ص٢٣٧) وقال: ولا شبهة في كون هذا الخبر ممّا تلقّته الأمّة بالقبول، وبلغ حدّ التواتُر.

وأرسله في حاشية شرح الأزهار (٤/٥٢٢) عن (الرياض) و رواه السيّد مجد الدين في التحف شرح الزلف (ص٢٢).

وقال بعض مولّفي الزيديّة ـ بعد أن نقل الخبر واحتجّ به ؛ فان قال قائل: لم قلتم: إنّ هذا الخبر قد وقع العلم بصحته فيصحّ الاحتجاج به؟ قيل له: لما بيّناه فيما تقدّم، وهو: أنّ كل خبر ظهر بين أهل العلم على اختلاف مذاهبهم واختلاف أقوالهم... وكان جماعتهم بين مستدل بظاهره وبين متأوّلٍ له... ولم يُحْكَ عن أحدٍ منهم دفعه، كان ذلك إطباقاً منهم على تلقّيه بالقبول. كتاب الزيديّة، المنسوب الى الصاحب (ص١٥٥).

(٢) نصوص حديث: «... اثنا عشر خليفة...» أوردها البخاري في صحيحه (٩/١٠١) الكتاب ٢٣ باب (٥١) الاستخلاف، ومسلم في صحيحه (٣/١٤٥١) =

[٨٣]

فإنْ قالَ: فإنّ الشيعةَ أنفسَها تفترقُ في الإمامة على مَذاهبَ وأقْوالٍ، فكيفَ يَصِحُّ لنا ماذكرتموهُ مع الاخْتلاف[١]؟.

فقلْ: يَصِحُّ ذلك على الوَجْهِ الذي يَصِحّ في تأويل القُرآن، وما تُثبتُ الآياتُ، وإنْ كانَ أهل فرقه[٣] اختلفوا[٤]... في المعجزات، وبما يثبت به أعلامُ النبيّ عليه السلامُ خاصّة، وفرائضُهُ، وسُنَنُه، وأحْكامُهُ، وإن كانَ بَيْنَ المُسلمينَ فيها اختلافٌ.

* * *

= كتاب الامارة، باب (١) الناس تبع قريش، والترمذي في سننه (الصحيح) (٢/٤٥) ط الهند ب ما جاء في الخلفاء، ثم رواه من تلاهم من المحدثين في المجاميع الحديثية، وقد جمع الحافظ ابن حجر طرقه في كتاب (لذّة العيش، بجمع طرق حديث الأئمة من قريش).

واقرأ بحثاً قيّماً عن الحديث في كتاب (الخلفاء الاثناعشر) للعلامة السيّد محمّد على البحراني الموسوي، ولاحظ كتابنا (تدوين السنّة الشريفة).

(١) من قولـه: (فكيف...) الى هنـا، ورد هكذا في «ك» وهو مشوّه في «الأصل» وفي «ضا»: في كون... ماذكرتموه من الاختلاف.

(٢) من أول الجواب إلى هنا لفّقناه من «ك و ضا» وهو مشوّه في «الأصل» وفي «ك»: يصلح، بدل (يصح) الثانية.

(٣) كذا ظاهر «الأصل» وفي «ك و ضا» فريقه.

(٤) كذا في «الأصل» ثم تشويش وفي «ضا» (يختلفوا) وبعده بياض وفي «ك»: (مختلفين).

بابُ
الكلام في الوَعْدِ والوَعِيْدِ

[٨٤]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنّ المُطِيْعَ مُسْتَحِقٌّ بطاعتِه للثواب؟ .

فقلْ: ما ثَبَتَ من حُسْنِ فِعْلِه، وثبتَ ـ في البدائه ـ من وجُوب المَدْحِ على ما حَسُنَ من الأفْعالِ .

[٨٥]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على أنَّ العاصِيَ مُسْتَحِقٌّ بمعصيته للعِقاب؟ .

فقلْ: ما ثبت من قُبحِ فِعْله، وصَحَّ ـ في البدائِه ـ من حُسْنِ الذَمِّ على ما قَبُحَ من الأفْعالِ .

[٨٦]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على جَواز العَفْو عن مُرْتَكِبِ كَبيرةٍ من المُوْبِقات؟.

فقلْ: ما حَسُنَ من العَفْوِ في العُقول عَمَّن وَجَبَ عليه عِقابٌ افْتَقَرَ إلى إزالته الصفح والغفران [١].

[٨٧]

فإنْ قالَ: ما الدليلُ على صِحَّةِ الوقْفِ في أصحاب الكبائر من أهل المعرفة والصلاة؟.

فقلْ: عدمُ الدلالة من الجهات التي لو كانت لَوُجِدتْ فيها، على فعل المُسْتَحق لَهُم، على القطع والثبات [٢].

[٨٨]

فإنْ قالَ: هَلْ مَعَ ذلك حُجَّةٌ أُخْرى توجبُ الوَقْفَ أو بيان؟.

فقلْ: أجَلْ، إنّ مَعَهُ لأكْثَرُ [٣] الحُجَجِ والبيِّنات، وهو القُرآن.

---

(١) اقرأ ما يفيد لهذه الفقرة في الفصول المختارة (ص٤٠ ـ ٤١).

(٢) اقرأ عن هذه الفقرة أوائل المقالات (ص٥٢ و ١٠٢)، واقرأ الفقرات التالية [٨٩ ـ ٩٢].

(٣) كذا في النسخ، ولعلّه: أكبر.

[٨٩]

فإنْ قالَ: أيْنَ وَرَدَ في ذلِكَ من القُرآنِ؟.

فقلْ: قَوْلُ الله تبارك وتعالى: ﴿إنَّ الله لا يَغفِرُ أنْ يُشرَكَ بِهِ ويَغْفِرُ ما دُونَ ذلِكَ لِمَنْ يَشاءُ﴾ [الآية (٤٨ و ١١٦) من سورة النساء (٤)].

وقولُهُ عزَّ وجلَّ: ﴿رَبُّكُمْ أعْلَمُ بِكُمْ إنْ يَشَأ يَرْحَمْكُمْ أوْ إنْ يَشَأ يُعَذِّبْكُمْ وما أرْسَلْناكَ عَلَيْهِم وكيلاً﴾ [الآية (٥٤) من سورة الاسراء (١٨)].

وما أشْبَهَ ذلك من الآياتِ...[1].

[٩٠]

فإنْ قالَ: هَلْ (نُقِلَ لك)[2] في هذين الأمْرَيْنِ شيءٌ عن النبيّ صَلّى الله عليه وآله؟.

فقلْ: نَعَمْ.

قوله صَلّى الله عليه وآله: «لَتَخرجُونَ من النّار بَعْدَ ما تَصِيرُونَ حمياً[3] وفحماً»[4].

---

(١) في «الأصل» هنا كلمة مشوّهة، و وضع مكانها في «ضا» فراغاً بقدر كلمة، وكتب في «ك»: بياض.

(٢) كذا ظاهر «الأصل» وهو مشوّش، وكان في «ك» موضعه: بياض، وفي «ضا» جاءت العبارة هكذا: هل لك مع ذلك في الأمرين دليلٌ عن النبيّ (ص).

(٣) كذا في «ك» وفي هامشه عن نسخة «حمماً» وهذا أقرب الى «الأصل» المشوّه، وموضع الكلمة فراغ في «ضا».

(٤) لم نعثر على الحديث في المصادر المتوفّرة، ولكن ورد في مسند أحمد (ج٣ ص٤٨) بلفظ: «يخرج الناس من النار بعد مااحترقوا وصاروا فحماً فيدخلون الجنّة...» من حديث أبي سعيد، وعن البخاري في صحيحه: «يخرج من النار قوم بالشفاعة كأنهم الثغارير» أورده =

وقوله عليه وآله السلامُ: «ادَّخَرْتُ شفاعَتي لأَهْلِ الكبائر من أُمّتي»[1].

وما أَشْبَهَ هٰذين من الأخبار.

= المناوي في كنوز الحقائق بهامش الجامع الصغير (٢/١٩٦). وبهذا المعنى أحاديث كثيرة في مصادر العامة.

(١) الحديث بلفظ: «شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي، أورده السيوطي عن أحمد في المسند، وعن أبي داود، والنسائي، وابن حبان في صحيحه، والحاكم في المستدرك (١/٦٩) عن جابر وأنس والطبراني في الكبير عن ابن عباس، والخطيب عن ابن عمر وعن كعب بن عجرة. الجامع الصغير (١/٤٠).

وعن ابن عبد البرّ في (الاستذكار): إثبات الشفاعة ركن من اركان اعتقاد أهل السنّة، وقد ذكرت في (التمهيد) كثيراً من أقاويل الصحابة والتابعين في ذلك، ...، والأحاديث فيها متواترة عن النبيّ صلّى الله عليه وآله، صحاحٌ ثابتة، وحديث جابر: شفاعتي لأهل الكبائر... وقال صلّى الله عليه وآله وسلم: إنّي ادّخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أُمّتي.

انتهى كلام ابن عبد البرّ، وقد نقله الزرقاني في شرح الموطأ مختصراً.

وقال ابن تيميّة: قد ثبت بالسنّة المستفيضة بل المتواترة واتّفاق الأمّة أنّ نبيّنا صلّى الله عليه وآله وسلم الشافع...

ثم اتّفق أهل السنّة أنّه يشفع في أهل الكبائر. لاحظ نظم المتناثر ص٢٣٧.

[٩١]

فإنْ قالَ: فعلىٰ هذا الأصْلِ الذي[١] قاطِعٌ على العَفْو دون الوقْف، على ما قدَّمْتَ في المقال؟.

فقلْ: مَعاذَ الله، ما قطعْتُ على ما وَقَفْتُ فيهِ، إذْ كانَ الوقفُ في كلّ عاصٍ في الد........[٢].

ولَيْسَ في القَطْعِ في الجُمْلة على عَفْوٍ عن مُبْهَم لا يُعْرَفُ عَيْناً، قَطْعاً على ماكانَ الوَقْفُ فيهِ من الأعْيان[٣].

[تَمَّ الكتاب]

* * *

---

(١) كذا في النسخ، إلّا أن الكلمة غير واضحة في «الأصل» وكأن فوقها (ظ) ولعلّ الكلمة: فأنْتَ.

(٢) كذا في النسخ، وموضع الفراغ مشوّه في «الأصل» وبياض في النسختين.

(٣) كتب في هامش «ك»: بلغ قبالاً.

نهايات النسخ

جاء في آخر نسخة «الأصل» ما نصّه:

تَمَّ الكِتابُ، والحمد لله ربِّ العالمين والصلاة على خير خلقه محمّد وآله الطاهرين.

فرغ من نسخه أفقر عباد الله تعالى أحمد بن الحسين بن العودي عفا الله عنه، يوم السبت الرابع والعشرين من شهر شعبان من سنة أربعين وسبعمئة.

وجاء في آخر نسخة «ك»:

والحمد لله ربِّ العالمين والصلاة على خير خلقه محمّد وآله الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

وجاء في آخر نسخة «ضا»:

تَمَّ الكِتابُ، والحمد لله ربِّ العالمين والصلاة على خير خلقه محمّد وآله الطاهرين.

ويقول محقّقُ الكتاب:

قد فرغت، بتوفيق الله الملك الوهّاب، من تحقيق هذا الكتاب، عصر يوم الأربعاء الثامن والعشرين من شهر محرم الحرام سنة ألف

وأربعمائة وثلاث عشرة للهجرة، في مدينة قم المقدّسة.

والحمد لله على نعمه الظاهرة والباطنة وصلّى الله على محمّد وعترته الطاهرة.

وكتب

السيّد محمّد رضا الحسيني

الجلاليّ

* * *

الفهارس[1]

(*) مرتّبة على ارقام الفقرات، وما وقع في هوامشها يوضع أمامه الحرف (هـ)، عدا ما وقع منها في المقدمة فهو على الصفحات مع الحرف (ص) قبله.

١ ـ فهرس الآيات الكريمة

* * *

٢ ـ فهرس الأحاديث الشريفة

* * *

٣ ـ الاعلام غير المؤلّفين للمصادر

* * *

٤ ـ الكتب غير المصادر

الاستذكار لابن عبد البر:	هـ ٩٠
الاقبال لابن طاوس:	هـ ٨٢
تدوين السنّة الشريفة (لمحقّق الكتاب):	هـ ٨٢
التمهيد لابن عبد البر:	هـ ٩٠
التيسير للمناوي:	هـ ٨٢
حديث المنزلة جزء لابن عساكر:	هـ ٨٢
الحدود والحقائق للآبي البريدي:	ص٧
دعاة الهداة الى أداء حق الموالاة للحسكاني:	هـ ٨٢
رسالة في أقسام المولى للمفيد:	هـ ٨٢
رسالة في معنى المولى للمفيد:	هـ ٨٢
الرياض (من كتب الزيدية):	هـ ٨٢
شرح الرسالة للشيخ جسوس:	هـ ٨٢
الصفوة للمناوي:	هـ ٨٢
الطرائف لابن طاوس:	هـ ٨٢
القرآن (كتاب الله):	٧٣/٧٤/٨٨/٨٩
كتاب ابن عقدة في الغدير:	هـ ٨٢
لذّة العيش بجمع طرق حديث الأئمة من قريش، لابن حجر:	هـ ٨٢
المواهب اللدنية:	هـ ٨٢

المقدمة في المدخل الى صناعة الكلام للشيخ الطوسي: ص٥ و ٧
نسخة مكتبة بادليان (من كتابنا): ص٨
نسخة مكتبة الحكيم ـ النجف: ص٩
نسخة مكتبة الروضاتي ـ اصفهان: ص٩
النكت في مقدمات الاصول (كتابنا هذا): ص٦
الولاية للطبري: هـ ٨٢

* * *

٥ ـ فهرس المصطلحات والفرق والألفاظ الخاصّة

* * *

٦ ـ فهرس المصادر والمراجع

ـ أوائل المقالات في المذاهب المختارات:
للشيخ المفيد، محمّد بن محمّد النعمان (ت ٤١٣) علّق عليه الشيخ فضل الله الزنجاني، المطبعة الحيدرية ـ الطبعة الثالثة ـ النجف ١٣٩٣ هـ.
ـ التحف شرح الزلف في سيرة الأئمة الزيدية:
للسيّد مجد الدين بن محمّد المؤيدي حفظه الله، الطبعة الأُولى.
ـ تراثنا:
نشرة فصليّة تصدرها مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث ـ قم السنة الخامسة ـ قم ١٤١٠ هـ.
ـ التحصين زاد على كتابُ اليقين:
لابن طاوس علي بن موسى الحلي (ت ٦٦٤) تحقيق الأنصاري، مؤسسة الثقلين ١٤١٠ هـ.
ـ الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير:
للسيوطي جلال الدين (ت ٩١١).
طبع عبد الحميد حنفي ـ مصر ـ القاهرة.
ـ الحدود:
لابن سينا الحسين بن عبد الله، حقّقته امليه ماري جواشون.
طبع مع ترجمة فارسية في مؤسسة سروش ـ طهران ١٣٢١.
ـ الحدود والحقائق في شرح الألفاظ المصطلحة بين المتكلّمين من الامامية:

للقاضي صاعد بن محمّد البريدي الآبي (ق ٦) تحقيق الدكتور الشيخ حسين علي محفوظ، مطبعة المعارف ـ بغداد ١٩٧٠ م.

ـ خصائص الامام علي عليه السلام:

للنسائي.

ـ الخلفاء الاثنا عشر:

للسيّد محمّد علي البحراني الحائري، دام ظله.

مطبعة أهل البيت (ع) كربلاء.

ـ دليل النصّ بخبر الغدير على إمامة عليّ أمير المؤمنين عليه السلام:

للعلامة الكراجكي القاضي محمّد بن علي (ت ٤٤٩).

طبع في نشرة تراثنا، العدد (٢١) السنة الخامسة ١٤١٠ هـ.

ـ الزيديّة:

المنسوب الى الصاحب بن عباد (ت ٣٨٥) تحقيق الدكتور ناجي حسن.

الدار العربية للموسوعات ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.

ـ السنن:

الترمذي محمّد بن عيسى بن سورة، تحقيق ابراهيم عطوة عوض.

دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

ـ السيّد علي بن طاوس حياته ومؤلفاته وخزانة كتبه:

للشيخ محمّد حسن آل ياسين.

مقال نشر في مجلة المجمع العلمي العراقي، العدد (١٢) سنة ١٣٨٤ هـ.

ـ الشافي في الإمامة:

للسيّد الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي (ت ٤٣٦) حقّقه السيد عبد الزهراء الخطيب، مؤسسة الصادق (ع).

ـ شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار:

للقاضي النعمان بن محمّد المصري التميمي (ت ٣٦٣) تحقيق السيّد محمّد الحسيني الجلالي.

مؤسسة النشر الاسلامي ـ قم ـ ١٤١٢ هـ.

ـ شواهد التنزيل لقواعد التفضيل:

للحاكم الحسكاني عبيد الله الحذاء النيسابوري (ق ٥)، حقّقه الشيخ محمّد باقر المحمودي دام ظله، الطبعة الأولى ـ بيروت.

ـ صحيح البخاري.

ـ صحيح مسلم.

ـ صحيفة الرضا عليه السلام:

تحقيق مؤسسة المهدي (ع) ـ قم ـ ١٤٠٨ هـ.

ـ الصواعق المحرقة:

لاحمد بن حجر الهيثمي المكّي (ت ٩٧٤).

المطبعة الميمنيّة ـ مصر ١٣١٢ هـ.

ـ علل الشرائع:

للشيخ الصدوق أبي جعفر محمّد بن عليّ القمي (ت ٣٨١).

المطبعة الحيدرية ـ النجف ١٣٨٥ هـ أعادت نشره مكتبة الداوري ـ قم.

ـ الفصول المختارة من العيون والمحاسن:

ما اختاره السيّد الشريف المرتضى من آمالي المفيد.

الطبعة الرابعة، مكتبة الداوري ١٣٩٦ بالأوفست عن الطبعة الحديرية ـ النجف.

ـ القرآن الكريم:

بخط عثمان طه السوري، الدار الشاميّة للمعارف ـ دمشق ـ ١٤٠٣ هـ.

ـ كفاية الأثر في النصّ على الأئمّة الإثنى عشر:

للشيخ أبي القاسم علي بن محمّد الخزّاز القمي الرازي (ق ٤) انتشارات بيدار ـ قم ١٤٠١ هـ.

ـ كنوز الحقائق:

لعبد الرؤوف المناوي طبع بهامش الجامع الصغير للسيوطي.

ـ المستدرك على الصحيحين:

للحاكم النيسابوري (ت٤٠٥) طبعة حيدرآباد ـ الهند.

ـ مسند أحمد:

طبعة مصر في (٦) مجلدات، أعادته بالأُوفست دار الفكر ـ بيروت.

ـ المصنَّف:

لابن أبي شيبة أبي بكر.

الدار السلفية ـ بومباى الهند.

ـ مقدِّمة في المدخل إلى صناعة الكلام:

للشيخ الطوسي محمَّد بن الحسن (ت ٤١٠) حقَّقه محمَّد تقي دانش بزوه.

طبع ضمن (الرسائل العشر) للطوسي من منشورات جامعة المدرسين برقم (٢٠٨) بلا تاريخ.

ـ مناقب آل أبي طالب:

لابن شهرآشوب الشيخ محمَّد بن علي المازندراني (ق ٥).

ـ نظم المتناثر من الحديث المتواتر:

لمحمَّد بن جعفر الكتاني، دار الكتب السلفية ـ مصر ١٩٨٣ هـ.

ـ اليقين بإمرة مولانا أمير المؤمنين:

لابن طاوس، علي بن موسى الحلي (ت ٦٦٤) تحقيق الأنصاري، مؤسسة الثقلين، الطبعة الأُولى ١٤١٠ هـ.

ـ ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة:

لشرف الدين الناصر، أبي عبد الله الحسين بن محمَّد بخط الشيخ أحمد محمَّد حجر، دار مكتبة الخير ـ صنعاء ـ اليمن.

* * *

٧ ـ فهرس المحتوىٰ

باب الكلام في حَدَث العالم وإثبات مُحدثه والإبانة عن صفاته

باب الكلام على نفي التشبيه

باب الكلام في التوحيد

* * *

باب الكلام في الرسالة

باب الكلام في الإمامة

باب الكلام في الوعد والوعيد

﴿سبحان ربّك ربّ العزّة عمّا يصفون
وسلامٌ على المرسلين والحمد لله ربّ العالمين﴾.

* * *

الحكايات

في مخالفات المعتزلة من العدلية
والفرق بينهم وبين الشيعة الإمامية

من أمالي

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي
(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

عرض ورواية

السيد الشريف المرتضى
علي بن الحسين بن موسى
أبي القاسم، الموسوي، البغدادي
(٣٥٥ - ٤٣٦ هـ)

تحقيق
السيد محمد رضا الحسيني الجلالي

بســم الله الرحــمن الرحــيم

الحمـدُ لله ربّ العالـين ،

والصـلاة والسَلام على سـيّدنا ونَبيّـنا الرسـول الأميـن ،

وعلى الأئمـة الطاهريـن من آله الطيّبـين .

تقديم :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ، والصلاة والسلام على سيّدنا رسول الله ، وعلى الأئمة من آله حُجج الله .

وبَعْدُ :

في عام (١٤٠٨) طبع هذا الكتابُ بتحقيقي في العدد السادس عشر من نشرة « تراثنا » الفصليّة ، التي تُصدرها مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التُراث ، في مدينة قم المقدّسة .

وكنت قد اعتمدتُ في تحقيقه على ثلاث نسخ ، وقدّمتُ له مقدّمة مُسْهبة احتوتْ على : دعوة لإحياء الذكرىٰ الألفية لوفاة مؤلّفه الشيخ المفيد رحمه الله (٤١٣ ـ ١٤١٣) .

واحتوت على حديث عن أقسام التعاليم الإسلاميّة ، ونشوء الفرق الكلاميّة ، والخَلْط بين المذاهب ، ونبذة عن حياة الشيخ المفيد قدّس الله سرّه ، وعن هذا الكتاب .

ولقد قيّضَ الله مَنْ حقّق الرغبة ولبّىٰ الدعوة لإحياء الذكرىٰ الألفيّة ، فرغبَ إليّ في إعادة طبع هذا الكتاب ، ضمن ما عزم على نشره من تُراث الشيخ المفيد (رضوان الله عليه) .

ولقد تمّ تصميم القائمين على هذا الأمر أنْ يُعيد نشره ثانيةً ، بصورة مستقلّة .

فقمتُ بقراءةٍ ثانيةٍ للكتاب ، مع اعتماد نسختين أُخريَينْ منه في العمل ، وتقديم كلمةٍ قصيرةٍ عن موضوع الكتاب ، ونسبته ، ونسخه ، ومنهج العمل فيه .

آملاً أنْ يحوزَ رضا المُراجعين الفُضلاء .

ولله الحَمدُ في الأُولىٰ والآخرة ، إنّه وليّ التوفيق ، وهو نِعْم المولىٰ ، ونِعْم النصير .

وكَتبَ

السيّد محمّد رضا الحسينيّ

في ٢٥ رجب المرجّب ١٤١٢

المُقَدِّمَةُ

١ ـ علىٰ الأعتاب

يُعتبرُ القرنُ الرابع الهجريّ ـ عند بعض الدارسين حول التاريخ الإسلامي ـ عهداً مميّزاً بأهمّية خاصّة من بين القرون التي سبقته ولحقته .

وربما يكون بين أسباب ذلك أنّه القرن الذي سبقته ثلاثمائة عام ، كانت كافيةً لأن ترسو فيها الأُمّة علىٰ شاطئ الاستقرار والأمان ، في السياسة والقانون والعقيدة ، بعد أنْ مرّتْ بالتجارب العديدة واللازمة والمتفاوتة في أشكال الحكم وأنظمته ، وفي المدارس الفقهيّة ومناهجها ، وفي الآراء والعقائد ونظريّاتها ، كما كان المفروض أنْ يتمّ الازدهار علىٰ كافّة الأصعدة ، بعد أن جرّب كل أصحاب القدرات والمهارات المهنيّة والصناعيّة والعمليّة حظوظهم ، وحتىٰ بعد أن امتلأ اصحاب الشهوات والأهواء من أُمنيّاتهم ورغباتهم التي حصلوا عليها ، بعد أنْ عانت الأُمّة وعاشتْ كلّ الآلام والآمال ، ووقفت علىٰ كلّ التجارب ، وحان لها أنْ تقترع علىٰ الشكل النهائيّ والأفضل ، والذي يتمثل فيه « الحقّ الاسلاميّ » الذي تنتمي إليه الأُمّة بكاملها ، علىٰ اختلاف أهوائها ومذاهبها ، والعنوان الكبير الذي لا يزال له الهيبة والرسم ، والىٰ وُدّه وحُبّه تتسابق كلّ الفئات ، وكلّ يدّعي وصلاً به ، هذا من ناحية .

ومن ناحية أُخرىٰ : نجد في هذا القرن خاصة ، الزمان الذي تكاملت فيه مصادر المعرفة الإسْلاميّة ، وجُمعتْ وضُبِطَتْ ، بحيثُ لم

يشذّ عن حيطة الدارسين ما يُعْذَرونَ بجهله .

وملاحظة أُخرىٰ تعتبر هامّة : أنّ الثقافات غير الإسلاميّة ، أصبحتْ تُظهر نشاطاً خاصّاً بعد أن تمادىٰ بالأُمّة البُعْدُ عن التعاليم الإسلاميّة ، فتردّتْ في مهاوي الفراغ العقائديّ ، والفساد الخلقي ، والضعف العسكريّ ، فوجدت تلك الثقافاتُ منافذَ للتسلّل إلىٰ المجتمع الإسلاميّ ، مستغلّين ذلك ، إلىٰ جانب السماح الإسلاميّ المتبني لمبدأ « لا إكْراه في الدين » .

ولقد حاولت المذاهب والفرق المختلفة من اتخاذ المواقع المحدّدة ، للحفاظ علىٰ نفسها وعلىٰ المنتمين اليها ، فرسمت لأنفسها الحدود العقيديّة ، حسب مناهجها الفكريّة ، كما حصل للمذهب السنيّ علىٰ يد منظّره العقيديّ ابي الحسن علي بن اسماعيل الأشعري (ت ٣٣٠) الذي حدّد معالم « العقيدة الأشعرية » في مؤلّفاته ، فظلّت ملتزماً بها ، عند أهل السنّة حتىٰ اليوم !

وبالنسبة الىٰ مذهب الشيعة ، فإنّ هذا القرن كذلك كان مميّزاً ومهمّاً :

في بداياته واجهت الطائفة مسألة غيبة الإمام عليه السلام بشكل جديد ، وهو أمر ـ وإن سبقتْ له أمثلةٌ ـ إلاّ أنّها في هذه المرّة كانتْ أدقّ ، وأوسع مدىً .

وفي هذا الظرف بالخصوص كانت النصوصُ الشرعيةُ المباشرةُ قد تكاملتْ ، ولم يتوقّع بعدَ ذلك صدورُ نصّ جديدٍ ، بفرض الغيبة الكبرىٰ للإمام عليه السلام الذي يعتبر مصدراً ممتدّاً للتشريع .

وعنـدهـا أقـدم واحـد مـن كبار علماء الشيعة في ذلك العصـر ، بتجميع كافّة ما توفّـر منَ النصـوص المعتمدة ، للمـعرفة الإسلاميـة ، وهو الإمام أبو جعفـر الكلـيني محمّد بن يعـقوب الرازيّ (ت ٣٢٩) الذي ألّـف كتاب (الكافي) فاعتبر مجدّداً للإسلام في مطـلع القرن الرابع الهجـريّ ، وكـذلـك عَمَـدَ الاعـلام مـن معـاصـريه بتأليف النصـوص وتجميعها ، لتكون نـواةً لاسـتنباط الأحـكام ، والتفـريع علىٰ أساسـها .

ومـن هـذا ارتأيـنا في بعـض بحوثـنا أن يُسَمّىٰ هذا العـصر بعصـر « تحديـد النصـوص » .

ومـن ناحية سياسـيّة : فإنّ هذا القـرنَ شهد انفـراجاً امام الطائـفة الشيعـيّة ليُظْـهـروا قابليّاتهم علىٰ السـاحـة ، فتمكّن العـديد من أبنـائها بجهـودهـم من الفـوز بمواقـع هامة ، والاحـتواء علىٰ حقائب وزاريـة ـ باصطلاح عصرنا ـ أو تولّي إمارات البلدان الكبرىٰ في الدولة العباسيّـة ، كما تغـلّبتْ بعـضُ الـطوائف الشيعيةَ علىٰ مـقـاطـعـات من الامـبراطوريـة الاسلامية بالنضـال والحرب ، كما كان بالنسـبة إلىٰ الزيـديّة في اليَمن ، والفاطميّيـن في المغـرب .

وكان لهـذا ، ولوجـود الأُمراء الشـيعة ضِمْن الدولة المتـمثّلة في نظام الخـلافـة العبـاسيّة في بـغداد ـ كالحمدانيـيـن في الموصل وحلب الشـهباء والبـويهـيّين في الـريّ وفارس وأصبـهان ـ أثره الفعّال في انعطاف السياسـة الحكـوميّة السنيّة ـ ظاهراً ـ تجاه الطائـفة الشيـعية والمذهب الشـيعي ، واتّخاذ مواقف أكثـر مرونةً ، أو ديمقراطـيّة ـ إن صحّ التعبيـر ـ .

وتمـكّن الشيعـة في ظـلّ هذه الـظروف من التـنفُّس والتـواجـد في الساحة بحريّـة ، بالرغم من المشـاغبات الطائـفيّة التي كان يُثيرها الجهـلة

من العوامّ ، او بتدخّل بعض المتعصّبين من علماء السوء أو المغفّلين ، وحتّىٰ بفعل الحكّام المنتهزين للفرص .

فكان علىٰ عُلماء المذهب أنْ يُعلنوا عن مواقفهم الصريحة والمحدّدة تجاه المسائل المعروضة علىٰ الساحة ، ويدافعوا بكلّ ما أُوتوا من قوّة ، كَيْ يتمّوا الحجّة علىٰ مَنْ لا يعرف ، ويَدْحروا اتهامات المغْرضين ، فكان أن انبرىٰ أعلام الطائفة بِبَياناتهم وتأليفاتهم ، بعرض تفاصيل العقائد الحقّة ، وبصورتها المتكاملة والمتطوّرة ، في هذا القرن .

والذي تزعّم هذه الحركة الخطيرة ومع اتمّ الصلاحيّة وكلّ العزم وأشدّ القوّة ، هو الشيخ الامام أبو عبدالله المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان ، البغداديّ ، العكبريّ (ت ٤١٣)

لقد تمكّن هذا الشيخ العظيم من تحديد ما يجب اعتقاده للشيعة الإماميّة ، مميّزاً لعقائدهم الحقّة من بين مقالات الفرق الشيعيّة الأُخرىٰ .

أمّا الفرق غير الشيعيّة ، فإنّ له معها مواقف حاسمةً في مجالسه ، ومُناظراته ، وبحوثه ، وكتبه ، حول المواضيع المطروحة علىٰ الساحة يومئذٍ ، وهي معروفة من خلال قائمة مؤلّفاته وعناوين مناظراته .

والحقّ أنّ الشيخ المفيد ، قد استفاد من الأَوضاع التي عاصرها ، والتي كانت ملائمةً الىٰ حدٍّ ما ، في المجالات السياسيّة والاجتماعيّة والعلميّة ، فائدةً كبيرة وفخمة ، وبجودة ودقّة فائقة حتّىٰ اعتبر - بحقٍّ - مُرسي قواعد المذهب ، ومشيّد صرح الدين ورافع أَعْلام الحقّ ، ومناصر المؤمنين ، فله علىٰ كلّ الطائفة « مِنّةٌ » مدىٰ القرون .

إنّه تمكّـن ـ بقُدْرته الفائقـة في العلم والبيان ، ومـوقعه الرفيع بـين أعلام الأُمّة ـ من تشـييد اصول المـذهـب ، والاسـتدلال علىٰ عقائده الحـقّة بأقوىٰ ما لدىٰ المـسلمين من أدلّة معتـمده علىٰ مصادر الـمعرفة من قرآن ، وحديـث ، وإجماع ، ومناهـج عقلية ، ومـسالك عرفيّة مـسلمة ، وعلىٰ أُسس علمية رصينـة ، بعـد ان كانت قـد غمـرتهـا تـرسُّبات سياسات الخلافـة الـظالمـة ، وتـعصُّبـات الطائفيّة الجاهـلية ، وتعدّيات الأعـداء الحاقـدين ، فصُـمّت الآذان عن سـماعها ، وعمـهت قلوبٌ وعقول عن تعـقّلها والانتعـاش بحقّها .

فكان الشيخ المفيد البـطل الذي اقتحـم أهوال الميدان ، فأعلنَ عـن حقّ أئمّـة أهـل البيت عليهم السـلام في الـديـن ومعـارفـه ، وفي الدنيا وولايتهـا ، وفي الآخرة وشفاعتـها .

ولقـد قام الشيـخ بهذا كلّه ، إلىٰ جانـب ما كانَ يتمتّعُ به من مرجعيّةٍ عامّـة في الأحكام ، وموسوعيّـة تامّـة في العلوم ، وبتدبيـر وحنكـة ، وإلىٰ جانـب ما كانَ يبذلـه من جهود جبّارة في تربيـة جيل من الأعلام ، فكان العمـلاقـان : السيّد المرتـضىٰ ، والشيـخ الطوسي من تلامذة مدرستـه العظيمة .

فلكـلّ ذلك استحقّ بجـدارةٍ وسام « التجـديد » في مطلع القـرن الخامـس ، وأكرم بـه[1] .

---

(١) للتوسّع ، لاحظ الحضارة الاسلاميّة في القرن الرابع ، لادم متز ، وأوائل المقالات ، المقدمة بقلم الزنجانيّ ، والكشكول للشيخ البحراني (١ / ٢٨٣) ومقدمة شرح عقائد الصدوق ، للسيد الشهرستاني .

٢ ـ أقسام التعاليم الإسلاميّة

تنقسم تعاليم الإسلام إلىٰ قسمين رئيسيّين :

الأول : الأحكام الشرعية المرتبطة بتحديد أفعال المكلّفين من عبادات ومعاملات ، والحكم عليها بأحد الأحكام الخمسة .

الثاني : العقائد ، والالتزامات الفكريّة للإنسان المسلم .

وقد اختلفت الفرق والمذاهب الإسلامية في تحديد مصادر هذه التعاليم .

أمّا القسم الأول :

فقد قال قوم بأنّ مصدره هو خصوص الطرق المقرّرة من قبل الشارع نفسه ، ولا يمكن أن يتدخّل العقل ـ بأي شكل ـ في تحديد التكليف الشرعي ، وهؤلاء هم « المحدِّثون » .

وقال قوم بأنّ مصدره هو الطرق المقرّرة : إن وجدت ، وإلاّ فإنّ الدليل العقليّ يكشف عن وجود التزام شرعيّ علىٰ طبقه ، وهم « المجتهدون » .

ومحلّ تفصيل هذين القولين ، بما لهما من الخصوصيات ، والمضاعفات ، واللوازم ، هو علم أُصول الفقه .

وأمّا القسم الثاني :

فقد تكفّل ببيان مسائله علم (الكلام) لكن المسلمين اختلفوا اختلافاً كبيراً في تحديد مصدر أساسي لهذا العلم ، بعد اتّفاقهم علىٰ أنّ مسائله جزء من أهمّ تعاليم الإسلام .

وبذلك يمكن القول بأنّ من المجمع عليه بين الأُمّة وجود بذور علم الكلام مع بزوغ الإسلام ومنذ بداية ظهوره ، فإنّ من مهمّات المسائل الكلامية ، هي مسألتا « التوحيد » و « النبوّة » وهما من المعتقدات التي أكّد عليها الإسلام منذ البداية .

فيتّضح خطأ من أخّر عهد نشوء علم الكلام إلىٰ عهد متأخّر[٢] .

وإذا قارنا بين العلوم الإسلامية ، وجدنا أنّ علم الكلام ، أكثرها أهمّيّة من حيث ما يحتويه من بحوث عميقة ضرورية ، كما هو أسبق رتبةً من غيره ، وأشرف موضوعاً ، لأنّه يبحث عن أساس ما علىٰ المسلم من التزامات فكرية وعقائد ، من المبدأ ، والمعاد ، وما بينهما ، وعلىٰ ذلك تبتني كلّ تصرفاته وشؤون حياته الدنيويّة والأُخرويّة[٣] .

وبالرغم من اتّحاد المسلمين علىٰ عهد الرسالة في الالتزام بما يتعلّق بالقسمين من تعاليم الإسلام معاً ، فإنّ عنصراً جديداً طرأ بعد وفاة الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم ، فأدّىٰ إلىٰ حدوث خلاف بينهم ، وهو « الخلافة » وسبّب البحث حولها انقسام الأُمّة إلىٰ فرقتين :

---

(٢) الرسائل العشر ـ للشيخ الطوسي ـ : المقدمة ص ١١٦ ؛ وقارن : تاريخ المذاهب الإسلامية ـ لأبي زهرة ـ : ١٥٤ .

(٣) لاحظ : تلخيص المحصّل ـ للمحقّق الطوسي ـ : ١ .

١ ـ الفرقة الأُولىٰ : تقول بوجوب الإمامة علىٰ الله تعالىٰ ، كما هو الاعتقاد في النبوّة ، وأنّ الإمام يتعيّن بتعيين الله تعالىٰ ، وهم « الشيعة » .

وعلىٰ رأيهم يكون بحث الإمامة ، من صميم المباحث الكلامية .

٢ ـ الفرقة الثانية : تقول بأنّ الإمامة واجب تكليفي علىٰ الأُمّة ، فيجب علىٰ المسلمين كافّة تعيين واحد منهم لأنْ يلي أمر الأُمّة ، وهؤلاء هم « العامة » .

وعلىٰ رأيهم يكون بحث الإمامة ، من مباحث الأُحكام الشرعية ، وهذا النزاع مع أنّه لم يمسّ ـ ظاهراً ـ العقائد المشتركة التي كانت علىٰ عهد الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وكان الإنسان بها مسلماً إلاّ أنّه أدّىٰ إلىٰ تصديع الحقّ الذي كانوا عليه في ذلك العهد ، وسبّب بُعدَ إحدىٰ الفرقتين عن الأُخرىٰ ، فوجود مدرستين منفصلتين ، لكلٍّ منهما طريقتها الخاصة في التدليل والتحليل ، إلىٰ حدٍّ دخل بحث الإمامة في صلب مباحث علم الكلام ، بعد حين(٤) .

ولئن كانت العقائد الإسلامية في بداية عصر الإسلام محدودة كمّاً ، وواضحة سهلة كيفاً ، لتحدّدها بالتوحيد والتنزيه ، وإثبات الرسالة بالمعاجز المشهودة عيناً ، والوعد والوعيد ، فإنّها كانت تعتمد علىٰ القرآن المجيد كنصّ ثابت ، وعلىٰ السُنّة النبوية كنصّ حيّ ، فقد كانت بعيدة عن البحوث المعقّدة المطروحة علىٰ طاولة علم الكلام فيما بعده من الفترات ، كما أنّ تلك البحوث لم تمسّ تلك الأُصول الواضحة ،

---

(٤) لاحظ : المقالات والفرق ـ للأشعري القمّي ـ : ص ٢ وبعدها ، وخاندان نوبختي : ٥ ـ ٧٦ ، وقارن : تاريخ المذاهب الإسلامية ـ لأبي زهرة ـ : ٢٠ و ٢٥ و ٨٨ .

ولم تـؤثّر عليها بشـيء[٥] .

وطُـرحـت في العـقـود الأُولىٰ لـتـأريخ الإسـلام ، بحـوثٌ كلامية مسـتجدّة ، كانت مسـرحاً للنـزاعات الفـكريّة بين المسلمين ، أدّت بالـتالي إلىٰ تاسيـس مدارس كلامية متـعدّدة ، ومـن أهمّ تـلك البحـوث :

١ ـ الجبـر والاختيـار ، وما يرتبـط بمبحـث العـدل .

٢ ـ القضــاء والقــدر .

٣ ـ صـفات الله تعـالىٰ ، وما يرتبـط بمبـحث التـوحيد .

٤ ـ الإيـمان ، والفسـق ، وارتـكاب المعاصـي ، وما يرتبـط بمبـحث المعـاد .

وغيـر ذلـك ممّا لم يـطرح من ذي قبـل ، أو كان مطـروحاً بـشكل بدائيّ جدّاً ، من دون تفـصيل .

ومع ذلـك ، فإنّ هـذه البحـوث ـ أيضاً ـ لم تُـثِرْ اختـلافاً يؤدّي إلىٰ حـدوث فرق مذهـبيّة منفصـلة ، إلاّ بـعـد فترة ، وإن لم تـتجاوز القرن الأول الهـجري[٦] عـلىٰ الأكـثر .

---

(٥) لاحظ : تأريخ المذاهب الإسلامية : ١٠ و ١١٤ .

(٦) لاحظ : تأريخ المذاهب الإسلامية : ١٠٩ و ١٤٨ .

٣ ـ نشوء الفرق الكلاميّة

واختلف المسلمون في تحديد المصادر الأساسيّة للتعاليم الإسلاميّة في مجال العقائد ، فكانوا فرقاً ثلاثاً :

١ ـ فرقة تقول بأنّ المصدر الوحيد هو النصّ الشرعيّ ، من الكتاب والسُنّة ، وأنّ المسائل الاعتقاديّة توقيفيّة ، فلا يتجاوزون ما ورد في النصوص موضوعاً ، وتعبيراً ، ولا يتصدّون لشرح ما ورد فيها أيضاً ، ولا لتوضيحه أو تأويله ، ويلتزمون بعقد القلب علىٰ تلك الألفاظ بما لها من المعاني التي لم يفهموها ولم يدركوها[٧] .

٢ ـ وفرقة تقول بأنّ المصدر هو النصّ ، لكنّ ما ورد فيه من ألفاظ وتعابير لا بُدّ من حملها علىٰ ظواهرها المنقولة ، لا المعقولة ، والالتزام بها علىٰ أساس التسليم بما ورد النصّ بتفسيره ، وقد التزم بهذا من ليس له حظ من العلوم العقلية ، وهم « أصحاب الحديث »[٨] .

٣ ـ وفرقة تقول بأنّ طريق المعرفة بالعقائد الحقّة والمسائل الكلاميّة هو العقل ، إذ به يعرف الحقّ ، ويميّز عن الباطل ، ولا منافاة بين الشرع والعقل في ذلك ، فالنصّ إنّما يرشد إلىٰ الحقّ الذي يدلّ

---

(٧) لاحظ : تأريخ المذاهب الإسلامية : ١٢ ـ ٢١٣ .

(٨) تلبيس إبليس ـ لابن الجوزي ـ : ١١٦ .

عليه العقل ، ولو ورد ما ظاهره منافٍ لما قرّره العقل ، فلابُدّ من تأويل ذلك الظاهر إلىٰ ما يوافق العقل ويدركه[٩] .

فالفرقة الأُولىٰ : تسمّىٰ من العامّة بـ « السلفيّة » وهم « المقلِّدة » من الشيعة .

والفرقة الثانية : تسمّىٰ من العامّة بـ « الأشاعرة » وهم « الأخباريّة » من الشيعة .

والفرقة الثالثة : تسمّىٰ من العامّة بـ « المعتزلة » وهم « الفقهاء » المجتهدون من الشيعة .

ويلاحظ في كلّ فرقة ، شَبَهٌ كبير بين شيعتها ، وبين العامّة منها .

فالسلفيّة من العامة ، يشبهون في المحاولات الفكرية والالتزامات العقائدية المقلِّدة من الشيعة .

والأشاعرة من العامّة ـ وهم أهل الحديث عندهم ـ يقربون في الطريقة والأُسلوب من الأخبارية الّذين هم أهل الحديث من الشيعة .

والمعتزلة من العامّة ، تشبه طريقتهم في التفكير والاستدلال طريقة الفقهاء المجتهدين من الشيعة .

وقد يتصوّر البعضُ أنّ الفرق بين شيعة كل فرقةٍ وبين العامّة منها ، هو مجرّد الاختلاف في الإمامة ، وتعيين أشخاص الأئمّة ، ذلك الخلاف الأول الذي أشرنا إليه .

---

(٩) تاريخ المذاهب الإسلامية : ١٤٨ و ١٤٩ .

لكنّ الواقع أنّ الخلاف بين الشيعة والعامة من كل فرقة واسع ، مضافاً علىٰ ذلك الخلاف في الإمامة والإمام .

فالفرقة الأُولىٰ :

يعتمد العامّة منهم ـ وهم « السلفية »[١٠] ـ علىٰ ما جاء في الكتاب والسُنّة من العقائد ، وإذا تعذّر عليهم فَهْمُ شيءٍ من النصوص توقّفوا فيه ، كما أنّهم يلتزمون بالنصوص حرفياً ، فيكرّرون ألفاظها ، ويفوّضون أمر واقعها إلىٰ الشرع .

وكانوا يقفون من « علم الكلام » المصطلح ، موقفاً سلبياً ، فكان مالك بن أنس يقول : « الكلام في الدين أكرهه ، ولا أُحِبّ الكلام إلاّ فيما تحته عمل . . . أمّا الكلام في الدين وفي الله تعالى فالكفُّ أحبّ إليّ »[١١] .

وكان يقول زعيمهم أحمد بن حنبل : « لستُ صاحب كلام ، وإنّما مذهبي الحديث »[١٢] .

لكنّ الشيعة من هذه الفرقة ، وهم « المقلّدة »[١٣] كانوا يأخذون العقائد من الكتاب وسُنّة النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم ، مع

---

(١٠) لاحظ : تاريخ المذاهب الإسلامية : ٢١٢ ـ ٢١٣ .

(١١) الاعتصام ـ للشاطبي ـ : ٢ / ٢ ـ ٣٣٤ ، وانظر : مناهج الاجتهاد في الإسلام : ٦٢٤ ـ ٦٢٥ .

(١٢) المنية والأمل ـ المطبوع باسم « طبقات المعتزلة » لابن المرتضىٰ ـ : ١٢٥ ، وانظر : مناهج الاجتهاد في الإسلام : ٧ ـ ٥٠٨ ، ٦٧٩

(١٣) لاحظ عن « المقلّدة » : الفصول المختارة : ٨ ـ ٧٩ ، وتصحيح الاعتقاد ـ للمفيد ـ : ٢١٩ ، ٢٢٠ طبعة النجف ، وعدّة الأُصول ـ للطوسي ـ ١ / ٧ ـ ٣٤٨ .

ما ورد عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام من الاستدلالات ، وفيها الكثير ممّا لم ينله السلفية من العامة لبعدهم عن الأئمّة عليهم السلام .

لكنّ المقلّدة والسلفيّة يشتركون في أنّهم لا يحاولون الاستدلال علىٰ شيء خارج عن النصّ ، ولا يجتهدون في المزيد من البحث والفكر فيما يرتبط بالعقائد .

والفرقة الثانية :

فأهل الحديث من العامّة ، هم « الأشاعرة » يلتزمون بالعقائد التي تدلّ عليها النصوص ، ويفسّرونها حسب ما تدلّ عليها العبارات من الظواهر المفهومة لهم ، وبما يدركونه من المحسوسات ، حتىٰ ما ورد فيها من أسماء الأعضاء المضافة إلىٰ اسم الله ، كاليد ، والرجل ، والعين ، والوجه ، ولم يلجؤوا إلى تأويل ذلك عن ظاهره[١٤] ولذلك يُسمّون بـ « المشبّهة » .

ويختلف الأشاعرة عن السلفية في تجويز هؤلاء البحث في الكلام ، وقد كان أبو الحسن الأشعري ـ وهو زعيم الأشاعرة ومؤسّس مذهبهم ـ من أوائل الرادّين علىٰ دعوة ابن حنبل رئيس السلفية في النهي عن الكلام ، إذ تصدّىٰ له في كتاب بعنوان « رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام » قال فيه : « إنّ طائفة من الناس جعلوا الجهل رأس مالهم ، وثقل عليهم النظر والبحث عن الدين ، ومالوا إلىٰ التخفيف والتقليد ، وطعنوا علىٰ من فتّش عن أُصول الدين ، ونسبوه إلى الضلال

---

(١٤) تأريخ الفرق الإسلامية ـ للغرابي ـ : ٢٩٧ ، وتاريخ المذاهب الإسلامية ـ لأبي زهرة ـ : ١٨٦ .

وزعموا أنّ الكلام . . . بدعة وضلالة » ثم تصدّىٰ لردّهم بقوّة[١٥]

أمّا أهل الحديث من الشيعة ، وهم « الأخبارية » فيعتقدون بلزوم متابعة ما ورد في النصوص والاعتماد عليها ، لكنّهم يعتمدون علىٰ ما ورد في حديث أئمّة أهل البيت عليهم السلام من تأويل وتفسير لتلك النصوص ، كما يتّبعون ما ورد عنهم من الاستدلالات العقلية ، ولذلك فإنّهم يؤوّلون النصوص التي ظاهرها إثبات اليد والوجه والعين لله تعالىٰ ، وينفون التشبيه ، تبعاً لأهل البيت عليهم السلام[١٦] .

قال الشيخ الكركي (ت ١٠٧٦) ـ وهو من الأخبارية المتأخّرين ـ عند البحث عن التقليد في أُصول الدين : « والحقّ أنّه لا مخلص من الحيرة إلّا التمسّك بكلام أئمّة الهدىٰ عليهم السلام ، إمّا من باب التسليم ، لمن قلبه مطمئنّ بالإيمان ؛ أو بجعل كلامهم أصلاً تُبنىٰ عليه الأفكار الموصلة إلىٰ الحقّ ، ومن تأمّل نهج البلاغة ، والصحيفة الكاملة ، واصول الكافي ، وتوحيد الصدوق ، بعين البصيرة ، ظهر له من أسرار التوحيد والمعارف الإلٰهية ما لا يحتاج معه إلىٰ دليل ، وأشرق قلبه من نور الهداية ما يستغني به عن تكلّف القال والقيل »[١٧] .

ويشترك الأشاعرة من العامّة والأخبارية من الشيعة ، في رفض المحاولات العقلية ، والاحتجاجات الخارجة عن النصّ .

---

(١٥) وردت الرسالة كاملة في : مذاهب الإسلاميّين ـ للبدوي ـ ١ / ١٥ ـ ٢٦ .
(١٦) أُنظر : مقدّمة « التوحيد » للصدوق : ص ١٧ ، طبعة طهران .
(١٧) هداية الأبرار إلىٰ طريق الأئمّة الأطهار : ١ ـ ٣٠٢ .

والفرقـة الثالثـة :

فالمعـتمـدون علىٰ العقل مـن العامّـة ، وهم « المعتـزلة » يفـترقون عـن « الفقهاء » من الشـيعة ، في جهـات عديدة كـما سيأتي ، وإنْ اشـتركوا في اعتمادهم علىٰ العقل كـمصدر للعقـائد .

٤ ـ الخلط بين المذاهب

والتشابُه الكبير بين الشيعة من كل فرقةٍ والعامّة منها ، أصبح منشأً لاتّهام كلٍ منهما بالأخذ من الآخر ، أو للخلط بين كل من المذهبين ، أو نسبة آراء كل منهما إلىٰ الآخر ، باعتبار أنّ منهجهما الكلاميّ واحد ، ويلتزمان في الفكر بمصدر واحد[١٨] .

وعلىٰ أساس من هذا الخلط ، قد يسوّي البعض بين أهل الحديث من العامّة ، وبين أهل الحديث من الشيعة ، باعتبار اعتمادهم علىٰ الحديث مصدراً للمعتقدات الكلاميّة ، غفلةً عن الفوارق المهمّة الأُخرىٰ التي ذكرناها .

فإنّ أهل الحديث من العامّة ، يرفضون التأويل في النصوص ، بينما أهل الحديث من الشيعة يلتزمون بالتأويل بالمقدار الموجود في أحاديث أهل البيت عليهم السلام .

والتزامهم بالتأويل ـ ولو بهذا المقدار منه ـ سَبَّب اتّهامهم بأنّهم من المعتزلة ، لأنّ هؤلاء أيضاً يلتزمون بتأويل الظواهر ، غفلةً عن أنّ المعتزلة يختلفون عن أهل الحديث من الشيعة في جهات عديدة ـ بعد الإمامة ـ أهمّها اختلاف المنهج الفكري ، حيث يعتمد أهل الحديث من

---

(١٨) أُنظر : مقدّمة « أوائل المقالات » ـ بقلم الزنجاني ـ ١٢ طبعة النجف .

الشيعة علىٰ النصوص ، بينما المعتزلة يلتزمون بالعقل مصدراً للفكر والعقيدة ، كما ذكرنا .

وقد تُكال هذه التُهم عن علم بالواقع ، وعمد للأمر ، لغرض تشويه سمعة الفرقة المتّهَمة ، أو إثارة الفتن والإحن بين المذاهب المختلفة .

ومن ذلك الخلط بين المعتزلة وهم العامّة من الفرقة الثالثة ، وبين الفقهاء وهم الشيعة .

فمن لم يحدّد المناهج الفكرية ، ولم يقف علىٰ أُصول الانقسامات المذهبية ، قد يتّهم جمعاً من المعتزلة بالتشيّع ، لما يجد من وحدة المنهج والفكر الكلامي بينهما ، واعتمادهما علىٰ العقل كمصدر للعقيدة[19] .

وقد يتّهم التشيّع بالاعتزال ، علىٰ ذلك الأساس نفسه .

والمعترضون المغرضون ، لا يفرّقون بين التهمتين ، تهمة الاعتزال بالتشيّع ، أو تهمة التشيّع بالاعتزال ، فأيّتهما حصلت تحقّق غرضهم ، مِن ضرب الفريقين ، لأنّهم يجدونهما ـ معاً ـ معارضين لمنهجهم الكلامي ، وملتزماتهم الفكرية .

وهذا ما وقع ـ مع الأسف ـ في تأريخ الفكر الاسلامي ، حيث عمد بعض الأشاعرة ، إلىٰ إلقاء تلك التُهم ، بغرض التشويش علىٰ سمعة المعتزلة تارة ، وعلىٰ سمعة الشيعة أُخرىٰ .

---

(١٩) أُنظر : الملل والنحل ـ للشهرستاني ـ ١ / ٨٥ ، ومنهاج السُنّة ـ لابن تيميّة الحنبلي ـ ١ / ٣١ طبعة بولاق .

مع أنّ الأشاعرة هم الّذين يشتركون مع المعتزلة في أصل المذهب ، وهو الالتزام بمنهج الخلافة علىٰ طريقة العامّة ، وبذلك يبتعدون عن التشيّع في أصل المعتقد .

وكذلك يَتّهم بعضُ الشيعة من الأخباريّين ، الفقهاءَ من الشيعة بالاعتزال ، باعتبار اتّخاذهم كلّهم العقل مصدراً للفكر .

ناسين أن التشيّع يفترق عن الاعتزال في أصل الإمامة ـ قبل كل لقاء ـ كما يفترق عنه في كثير من المسائل الفكرية المهمّة .

وأنّ مجرّد التقاء التشيّع مع الاعتزال في بعض المواضع والنقاط ، كالتوحيد ، والعدل ، ليس معناه اتّحادهما في كل شيء ، فضلاً عن أن يكون التشيّع مأخوذاً من الاعتزال ، أو أن يكون الاعتزال مأخوذاً من التشيّع !

والغريب أنّ أشخاصاً كباراً من متكلّمي الشيعة نُسبوا إلىٰ الاعتزال مثل الحسن بن موسىٰ النوبختي (ت ٣٠٠)[٢٠] !

مع أنّه قد ألّف كتاباً باسم « النقض علىٰ المنزلة بين المنزلتين »[٢١] .

والمنزلة بين المنزلتين من أهم عناصر الفكر المعتزلي ، وهو رابع الأصول الخمسة التي يبتني عليها الاعتزال[٢٢] .

قال الشيخ المفيد : « المعتزلة لقب حدث لها عند القول بالمنزلة

---

(٢٠) لاحظ : طبقات المعتزلة ـ المنية والأمل ـ لابن المرتضىٰ .

(٢١) رجال النجاشي : ٥٠ ، خاندان نوبختي : ١٣١ .

(٢٢) أنظر : مذاهب الإسلاميّين ـ للبدوي ـ ١ / ٦٤ ـ ٦٩ ، والشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة : ١٢٦ وبعدها .

بين المنزلتين[٢٣] فمن وافق المعتزلة فيما تذهب إليه من المنزلة بين المنزلتين كان معتزلياً علىٰ الحقيقة ، وإنْ ضَمَّ إلىٰ ذلك وفاقاً لغيرهم من أهل الآراء[٢٤] .

وقد تصدّىٰ جمع من متكلّمي الشيعة لردّ هذا الاتّهام ودفع تهمة أخذ مذهب الشيعة من المعتزلة ، وبيّنوا الفرق بين المذهبين ، وفي مقدّمتهم الإمام الشيخ المفيد (ت ٤١٣) فقد أورد في كتبه المختلفة أبواباً ذكر فيها الفرق بين الشيعة والمعتزلة ، ومن ذلك ما ورد في كتابه « أوائل المقالات » بعنوان :

باب القول في الفرق بين الشيعة والمعتزلة فيما استحقّت به اسم الاعتزال[٢٥] .

وباب في ما اتّفقت الإمامية فيه علىٰ خلاف المعتزلة ممّا أجمعوا عليه من القول في الإمامة[٢٦] .

وقد ردّ الشيخ المفيد في كتب خاصة علىٰ آراء المعتزلة وكبار أهل الاعتزال مثل كتاب « نقض فضيلة المعتزلة »[٢٧] .

ونقوضه علىٰ معتزلة البصرة :

كأبي بكر الأصمّ (ت ٢٣٦) وأبي علي الجبائي (ت ٣٠٣) وأبي

---

(٢٣) أوائل المقالات : ٤٠ طبعة النجف .

(٢٤) أوائل المقالات : ٤٢ .

(٢٥) أوائل المقالات : ٣٨ .

(٢٦) أوائل المقالات : ٤٨ .

(٢٧) اُنظر عن هذا الكتاب ، وما يلي من النقوض علىٰ المعتزلة ، الفصل الخاص بمؤلفات الشيخ المفيد من كتاب « أنديشه‌هاى كلامى شيخ مفيد » : ٣٤ ـ ٦٦ .

هاشم ابن الجبائي (ت ٣٢١) وأبي عبدالله البصري (ت ٣٦٧) .

وردوده علىٰ معتزلة بغداد :

كجعفر بن حرب أبي الفضل الهمداني (ت ٢٣٦) وأبي القاسم البلخي الكعبي (ت ٣١٩) وعلي بن محمد بن إبراهيم الخالدي أبي الطيّب (ت بعد ٣٥١) .

وكتابنا هذا « الحكايات » ـ الذي نقدّم له ـ خاصّ لعرض عدد كبير من مخالفات المعتزلة ، والردّ عليها ، وبيان آراء الشيعة فيها .

كما ردّ عليهم في أثناء كتبه الأُخرىٰ ، فانظر « الإفصاح » في « عدّة رسائل » ، ص ٦٨ و ٧٠ و ٧٣ و ٧٧ .

والرسالة الساروية ، عدّة رسائل ، ص ٢٣٠ ، المسألة (١١) .

والمسائل الصاغانية ، عدّة رسائل ، ص ٢٣٩ .

وقد كتب من أئمّة الزيديّة عبدالله بن حمزة المنصور بالله (ت ٦١٤) كتاب « الكاشفة للإشكال في الفرق بين التشيّع والاعتزال » كما أورد ذلك السيّد مجد الدين المؤيّدي ، في مقدّمة كتاب الشافي ، ص ٩ .

و « حكاية الأُقوال العاصمة عن الاعتزال في بيان الفرق بين الشيعة والمعتزلة » في أربعة فصول ، لأبي عبدالله حميدان بن يحيىٰ القاسمي الحسني الزيدي ، يوجد في دار الكتب المصرية ، ضمن المجموعة ٣٤ ، قسم النحل ، [الذريعة ٧ / ٥٢] .

وهناك محاولات حديثة قيّمة للردّ علىٰ هذه التهمة ، قام بها مؤلفون معاصرون .

مثل ما جاد به العلاّمة المحقّق المرحوم السيّد هاشم معروف الحسني العاملي الصوري في كتاب « الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة » المطبوع[٢٨] .

وجعل مارتين مكدرموت من جامعة شيكاغو الأمريكية هدفه من كتابه « الآراء الكلامية للشيخ المفيد » التحقيق في أوجه الشبه والاختلاف بين آراء الشيخ المفيد ، وبين آراء المعتزلة[٢٩] .

---

(٢٨) أُنظر : خاصة ص ٢٧٩ ـ ٢٥١ وهي خلاصة الكتاب .
(٢٩) أنديشه‌هاى كلامى شيخ مفيد : ٥ .

٥ ـ موضـوع الكتـاب :

يتـركّز البحث في الكـتاب في الـردّ على المعتـزلة وتسـفيه آرائهـم الشاذّة عن جماعـة المسلمـين ، والتي ينـفردون بـها عن جمـيع الأُمّـة ، ويتصـدّىٰ للّذيـن يتّهـمـون الشـيعة بالأخـذ من المعـتزلة ، مع وجـود البَـوْن الشاسـع بين التشـيّع والاعتـزال في أُصول المنهـج الكلاميّ الذي يتّبعـه كلٌّ مـن المَذْهَبـين .

ومـعَ أنَّ المتعـمّـدِيْنَ لإلقاء هـذه التُهَـم ـ وهمُ الأشاعـرةُ ـ هم الّـذين يشـتركون مع المعـتزلة في أُصـول المذهب الواحـد ، كالالتـزام بمنهـج الخـلافة على طريقـة العامّـة ، دون الإمامـة بالنـصّ .

ولو كان مجـرّد الالتـقاء بين المذهـبين في شيء من الآراء والأفـكار والنظـريّات دليلاً على أخذ أحدهـما من الآخر ، أو اتّحادهـما في الفكر والنظر ، لكان الأشاعـرة هم الآخذون من المعتـزلة ، لاتّفاقهـم في مسألة الخلافـة ، وأنّـها من واجبات الأُمّـة ، بينـما هذا من أهمّ ما افترقـت به العامّـة عن المسلـمين الشيعـة .

وقـد ركّـز الشـيخ المفـيد في هـذه (الحكايات) عـلى أنّ المعـتزلة بعيـدون عن الشيعـة في كثيـر من أُصـول معتقـداتهم وفـروع ملتزماتهـم ، وأنّ نِسْـبة التشـيّع إلى الاعتـزال منشـؤها الخطأ ، وعـدم المعرفـة ، أو قلّة الديـن ، والغرض الحاقـد .

وعَرَضَ كثيراً ممّا أجْمعتْ عليه المعتزلة ، ممّا لا تُقرّه الشيعةُ .

ثمّ ذكر الجوابَ عن بعض التُهم التي اشترَكَ العامّةُ ـ معتزلةً وأشاعرةً ـ في توجيهها إلى التشيّع والشيعة . وأثبتَ بالنصوص عراقةَ القدم الشيعيّة في الالتزام بالبحث العلميّ المعتمد على الفكر والنظر ، في ظلّ التوجيهات الإسلاميّة المستلهَمة من تعاليم النبيّ والأئمّة عليهم السلام ، والتي جاءت بها النصوصُ الحديثيّة المعتمدة ، بعد القرآن الكريم الآمر بالتدبر والتفكّر ، والنظر والبصر .

٦ ـ نسـبة الكتاب إلى المفيـد :

اتّفقت القرائـنُ الخارجيّةُ والداخلـيّةُ على نسـبة هذا الكتاب إلى الشيخ المفـيد رحمـه الله :

فمـن الأُولىٰ :

ـ عدم نسبتـه ، أو شيء ممّا فيه إلى شخـص آخـر ولـو السـيّد المرتضى الذي وردَ اسـمُه في صـدر الكتاب ، وهـو الذي رواه ، فلم يُنسـبْ ـ ولو احتمالاً ـ إلاّ إلى الشـيخ .

ـ وضعـه مع كتب الشـيخ وآثاره في أكـثر نُسَـخه المتوفّـرة ، فـتارةً مع أوائل المـقالات ، وأُخرىٰ مع الفصـول المخـتارة بعنـوان (فصـل من حكـايات الشـيخ المفـيد) وأمّا النسـخ المسـتقلّة فهي معـنونة بآسمـه كلّهـا .

ومن الثانيـة :

ـ وجـود اسـم الشـيخ أو كنيته في بداية الكتاب ونهايـته بعنوان صـاحب الحكـايات ، وأنّها مسـموعة منه ومرويّة بطريقـه ، وفي أثـناء الكتاب يكـرّر السـيّد المرتـضىٰ ـ الراوي لها ـ قوله : سـمعتُ الشـيخَ ، و : قلـتُ له ، وقال أبو عبدالله ، ممّا لا ريب في إرادة المفيد منه .

ـ ثمّ إنّ جميع ما في الكتاب من آراء ونظـريّات علمـيّة هو من آراء

الشيخ المعروفة ، ولم تُنْقَل عن غيره .

ـ وقد جاء في المتن ذكر كتابين للمؤلّف هما « الأركان في دعائم الدين » و « الكامل في علوم الدين » وهما مذكوران في فهرست كُتُب المفيد دون غيره .

ـ ابتداء الأحاديث الواردة في الكتاب بمشايخ المفيد المعروفين ، والروايات المذكورة منها ما لم ينقل إلاّ بواسطة الشيخ المفيد .

ـ وأخيراً : فإنّ نَفَسَ هذا الكتاب وأُسْلُوبَه ، ليسَ إلاّ نَفَسُ المُفيدِ وأُسْلُوبُهُ ، وهو مَعْروف لدىٰ المُتداولينَ لتراثه ، والمأنوسينَ بأعماله .

ولكن يبدو وجود ما يُعارض هذا الفرضَ : .

مثل : ابتداء الكتاب بذكر السيّد الشريف المرتضىٰ وقوله : سمعتُ الشيخ ، وهو في مواضع عديدة يقول : قلتُ للشيخ ، أو : قال الشيخُ ، ويطرحُ الأسئلة ، وينقل الاعتراضات ، ويستدعي الإجابة عليها من الشيخ .

وكلّ هذا يقتضي أنْ يكونَ العملُ للسيّد ، وإن كانت الإجابة للشيخ ومن أقواله ، وأفكاره ورواياته .

ومثل : وجود هذه الحكايات ، وبعنوان (فَصل من حكايات الشيخ المفيد) وبرواية السيّد المرتضىٰ ، مُلْحقاً بكتاب « الفصول المختارة » للسيّد .

وهذا يقتضي أن يكون فصل الحكايات ، واحداً من الفصول الكثيرة التي اختارها السيّد الشريف وجمعها في ذلك الكتاب .

ـ ومثل : أنّ عنوانَ (الحكايات) لم يرد في قائمة مؤلّفات

الشيخ المفيد ، لا عند القدماء ، ولا عند المتأخّرين ، سوى ما ذكره الشيخ الطهرانيّ في الذريعة (٧ / ٥١ رقم٢٦٩) والظاهر أنّه اعتمد علىٰ ما وجده في بعض النسخ المتأخّرة .

أقول : ولدفع هذه المعارضات ، لا بُدّ من التأمّل في أُمور :

فأولاً : إنّ المادّة العلميّة التي تشكّل قوام الكتاب ، إنّما هي من عبارة الشيخ المفيد وإنشائه .

فلا يمكن أن ينسبَ الكتابُ إلىٰ غيره ، بينما جميعُ محتواه من كلامه وفكره .

وثانياً : إنّ الكتابَ وإنْ أُلْحِقَ بالفصول المختارة ، في بعض نسخه ، إلاّ أنّه ملحقٌ كذلك بكتاب أوائل المقالات ، الذي يشبهه في موضوعه في نسخٍ أُخرىٰ ، وهو موجود ـ مستقلاً ـ في بعض النسخ أيضاً .

وثالثاً : إنّ الشيخَ ابنَ إدريس الحلّيّ ، إنّما نقل من هذا الكتاب ، رواياتٍ ، في ما استطرفه في آخر السرائر ، وعنون لمصدرها بـ (العيون والمحاسن ، للمفيد) وهذا يدلّ على كون (الحكايات) من (العيون والمحاسن) المعلوم النسبة إلى المفيد .

وربّما يكون المرتضى هو الذي جمع فوائد الشيخ المفيد بعنوان (الفصول المختارة)وألحق بها (الحكايات) كفصل منها ، وإنّ كتاب (العيون والمحاسن) ليس إلاّ هذه (الفصول . . .) التي جمعها السيّد .

ويهذا يُفسّر وجود آثار السيّد المرتضىٰ بوضوح ووفرة في هذه

الفصول وهذه الحكايات ، فهو الذي رواها ونقلها عن الشيخ ، وهو الذي عرَض عليه الأسئلة المختلفة ، ودفعَ الشيخ إلى الإجابة عنها ، وهو الذي طلب منه أن يُثبت الروايات ، وأخيراً فهو الذي جمع بين شتات هذه الأجوبة والمقالات والحكايات والروايات .

ومن مجموع ما أوردنا ظهر لنا أنّ الأنسبَ في حلّ أمر نسبة الكتاب هو :

١ ـ أنّ الكتابَ ليس للمرتضى ، قطعاً ، بل هو راويه .

٢ ـ أنّ الكتابَ لم يكتبه الشيخُ المفيد بيده وقلمه ، وإنّما هو منقولٌ عنه شفهيّاً ، ومرويٌّ عنه سماعاً .

٣ ـ إذن : فالكتابُ هو من إملاء الشيخ المفيد ، وبيانه ، أجابَ فيه عن أسئلةٍ عرضها عليه تلميذه السيّدُ المرتضى .

ومن شأن الأمالي والأجوبة ، أن ينسبَ الكتابُ الحاوي لها إلى الشيوخ المُملِين ، أو العُلماء المُجيبين ، لا إلى غيرهم من المستملين أو الكاتبين للأمالي ، أو السائلين ، أو الجامعين للأجوبة ، إلاّ باعتبارات أُخر غير معتمدة علميّاً في فنّ الفهرسة المنهجيّة .

٧ ـ نسخ الكتاب :

إنّ هذا الكتابَ عُني به النُسّاخ ، فمنهم من ألحقه بكتاب « الفصول المختارة » باعتباره فصلاً منه ، وعلى منهجه في التأليف ، والبحث ، ولعلّ المرتضىٰ نفسه هو الذي وضعه هناك .

ومنهم من ألحقه بكتاب « أوائل المقالات » لاتّحادهما موضوعاً ، ومحتوىً ، فكلاهما يتصدّيان للمعتزلة ، ويحتويان على بيان الفرق بين التشيّع والاعتزال فكرياً وعقائدياً .

ومنهم من جعله مستقلاً ، باعتبار اشتماله على حكايات تشكّل في نفسها وحدةً متكاملة ، فأفردها بالاستنساخ .

وهذا الهدف الأخير هو الذي بعثنا على إفراد الكتاب بالعناية والتحقيق والتوثيق ، لِكونه فريداً في بابه ، وجديراً بكلّ رِعاية وعناية .

وقد توفّرتْ لديّ نسخ كثيرة منه ، إلاّ أنّي اعتمدتُ بعضها ، للاكتفاء بها في الوصول إلى الهدف ، وتيسّر الوقوف عليها في مثل الظروف الراهنة ، وهي :

١ ـ *النسخة المطبوعة (مط)* :

طبعت ملحقة بكتاب « الفصول المختارة من العيون

والمحاسن » المطبوع في النجف الأشرف ، بالمطبعة الحيدريّة ، سنة ١٣٧٠ هـ ، وقد أعادته بالأفست مكتبة الداوري في قم سنة ١٣٩٦ هـ .

ويقع كتاب « الحكايات » في الصفحات (٢٧٩ ـ ٢٨٩) منه ، بعنوان « فصل من الحكايات » .

وهي من أجود النسخ ، ورمزنا إليها برمز « مط » .

٢ ـ *مخطوطة مجلس الشورى الإسلامي (مج)* :

نسخة منضمّة إلى « الفصول المختارة » وتليها رسالة الشيخ المفيد حول حديث « نحن معاشر الأنبياء لا نورّث » .

وهي محفوظة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي ـ في طهران ، برقم (٥٣٩٢) وفي هامش آخر صفحة منها : « بلغت المقابلة بعون الله » .

وجاء في آخر الرسالة المذكورة :

اتّفق فراغه عصر يوم الخميس الحادي والعشرين من شهر جمادىٰ ... سنة السادسة والعشرين بعد الألف على يد أقلّ عباد الله وأحوجهم إلى رحمة ربّه عيسى بن إبراهيم بن عبد الله لحسا منشأً ومولداً....

وقد رمزنا إليها بـ « مج » .

٣ ـ مخطوطة السيّد النجوميّ (ن) :

ملحقة بكتاب « أوائل المقالات » للشيخ المفيد .

وهو ضمن مجموعة في مكتبة السيّد الحجّة النجوميّ ، في مدينة كرمانشاه (باختران) من محافظات الجمهورية الإسلامية .

وقد سمّاه مفهرسها باسم « الفَرْق بين الشيعة والمعتزلة ، والفصل بين العدليّة منهما »[1] كما ذكر بهذا الاسم كتاب في قائمة مؤلّفات المفيد[2] .

ولكنّه ليس إلّا كتاب أوائل المقالات .

وقد رمزنا إليها بـ (ن) .

٤ ـ مخطوطة مكتبة الإمام الرضا عليه السلام (ضا) :

ملحقة بكتاب (أوائل المقالات) أيضاً ، ضمن مجموع برقم (٧٤٥٤) .

وفي آخرها :

« تمت الحكايات عن الشيخ أبي عبدالله المفيد قدّس الله روحه ، كتبه العبد الفقير عبد العزيز نجل المرحوم سعيد النجّار ، في سنة الألف والمائتين وثمانين

---

(١) دليل المخطوطات ، للسيّد أحمد الحسيني (ج ١ ص ٢٦١) .

(٢) أمالي المفيد : المقدّمة (ص ٢٢) .

من هجرة سيّد الأوّلين والآخِرين ، وصلّىٰ الله عليه وعلىٰ أولاده الطاهرين .

ولقد فرغتُ من تنسيخ هذه النسخة الشريفة في خمس ليالٍ بقين من شعبان سنة ألْف وثلاثمائة واثنين وخمسين من الهجرة في مشهد مولاي أمير المؤمنين عليه السلام ، وأنا العبد محمّد حسين بن زين العابدين الأروميهٔي عفا الله عن جرائمهما .

وقد رمزنا إليها بـ « ضا » .

٥ ـ مخطوطة السيّد الروضاتي (تي) :

في مكتبة العلاّمة الحجّة السيّد محمّد علي الروضاتي الأصفهاني دام علاه مجموعة قيّمة ، بخطّ جدّه السيّد محمد الأصفهاني الجهارسوقي ، جاء في آخرها :

« تمّت الحكايات عن الشيخ أبي عبدالله المفيد قدّس الله سرّه ، نقلاً عن خطّ أحمد بن عبد العالي الميسيّ العاملي ، وكتب العبد محمّد الموسويّ حامداً مصلّياً مسلّماً مستغفراً .

وقد رمزنا إليها بـ « تي » .

والنسختان « مط » و « مج » متّفقتانِ في الأكثر ، كما أنّ النسخ البواقي : « ن » و « ضا » و « تي » متّفقاتٌ كذلك ، في إيراد النصّ .

٨ ـ العمل في الكتاب :

تحدّد عملنا في الكتاب بما يلي :

١ ـ التحقيق :

اعتماداً على النسخ المذكورة ، قمنا باستخلاص النصّ الموثوق به ، على أساس التلفيق بينها .

ولم نُهمل ما جاء في النسخ ، إذا خالف ما اخترناه للمتن ، لدقّة البحث ، واحتمال احتوائها على معنىً يختلّ النصّ بإهماله ، أو ربّما يُستفاد منها أمر ، أو تصلح للقرينيّة على آخر .

وقد أضفت على النصّ ما وجدتُه ضرورياً واضعاً له بين المعقوفين للتميز .

٢ ـ التقطيع :

عمدنا إلى النصّ ، فقسّمناه إلى عشر فِقْرات ، تضمّ كلّ فِقْرةٍ معلومات مترابطة ، وحكاية لمطالب متكاملة .

والهدف من ذلك تحديد ما عرض في الكتاب ، كما أنّ فيه تسهيلاً لضبط المعلومات ويسر المراجعة والفهرسة .

٣ ـ التوثيق والتعضيد :

وقمنا بتوثيق ما جاء في النصّ من الآراء والعقائد ، بالتوضيح والتخريج ، كما أرجعنا إلى مزيد من المصادر تعضيداً لما جاء في النصّ .

والهدف تقريب المسافة للمراجعين ، تمهيداً لسبيل المقارنة والتوسّع ، واختصاراً للوقت والجهد .

والله هو المسؤولُ أنْ يبلغَ بهذا العمل ما أمّلناه ، وأن يُسبغ علينا رضاه ورأفته وبرّه ، وأن يوفّقنا لخدمة الحقّ وأهله ، وأن يُصلح نيّاتنا وأعمالنا ، ويجعلها في سبيله ،وأنْ يتغمّد والدينا وأساتذتنا ومشايخنا بالرحمة والرضوان ، إنّه قريب مجيب .

والحمد لله رب العالمين .

الحكايات

متن الكتاب

[بسم الله الرحمن الرحيم]

فصل من حكايات الشيخ المفيد أبي عبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان[1]

قال (السيّد)[2] الشريف ؛ أبو القاسم ؛ عليّ بن الحسين ، الموسوي (أيّده الله)[3] :

---

(١) أضاف في « ضا » على العنوان : « عليه الرحمة والرضوان » .

(٢) ما بين القوسين ورد في « ن » و « تي » .

(٣) ما بين القوسين ورد في « مط » .

[١]

[ثلاثةُ أشياء لا تُعْقَل]

سمعتُ الشيخَ أبا عبدالله (أدام الله عزّه)[١] يقولُ :

ثلاثةُ أشياء لا تُعْقَلُ ، وقد اجتهدَ المتكلّمون في تَحْصيل مَعانيها من مُعْتَقديها[٢] بكلّ حيلةٍ ؛ فلم يظفروا (منهم)[٣] إلاّ بعباراتٍ يتناقضُ المعنىٰ فيها[٤] على مفهوم الكلام : .

اتّحادُ النصرانيّة[٥] .

---

(١) ما بين القوسين من « مط » .

(٢) في « مط » : معتقدها .

(٣) في « ضا » : منهما ، وفي « تي » : منها .

(٤) في « مط » : يتناقض في المعنى .

(٥) اتّحاد النصرانيّة :

هو قول النصارى باتّحاد الأقانيم الثلاثة : الأب ، والابن ، والروح القدس .

وقد اتّفقوا على هذا ، واختلفوا في كيفيّته : هل هو من جهة الذات ؟ أو من جهة المشيئة ؟

لاحظ بعض توجيهاته في تلبيس إبليس لابن الجوزيّ (ص ٧١) ومذاهب الإسلاميّين ، للبدوي (١ / ٦ ـ ٤٤٨) .

واقرأ الردّ عليهم في : الهُدى إلى دين المصطفىٰ (٢ / ٢٦٥ و ٢٨٠ و ٢٨٥ ـ ٢٨٨) والتوحيد والتثليث ، كلاهما للبلاغيّ ، وكشف المراد شرح تجريد الاعتقاد ، للعلاّمة (ص٣ ـ ٢٩٤)وشرح الأُصول الخمسة للقاضي عبد الجبّار المعتزليّ (ص ٥ ـ ٢٩٨)

وكَسْبُ النجّاريّة[٦] .

وأحْوالُ البَهْشَميّة[٧] .

وقال (الشيخ)[٨] : .

ومَن آرتابَ بما ذكرناه في هذا الباب ؛ فليتوصّل إلى إيراد

---

(٦) كَسْب النجّاريّة :

النجّارية : هم أتباع الحسين بن محمّد النجّار (ت ٢٣٠) فرقة من المعتزلة ، ويقال لهم « الحُسينيّة » أيضاً .

والكَسْبُ عندهم ما التزموه عند قولهم بأنّ الله تعالى هو خالق أفعال العباد كلّها ، وأثبتوا للعبد تأثيراً في الفعل بقدرةٍ حادثة ، سمّوه « كَسْباً » .

وقرّر بعض الأشاعرة ـ أيضاً ـ هذه الفكرة ، مثل : أبي الحسن الأشعريّ ، وأبي بكر الباقلاّني .

كما ردّها غير النجاريّة من المعتزلة ، كالقاضي عبد الجبّار .

أُنظر احتمالات الكَسْب ، والردّ عليها في : نهج الحقّ وكشف الصدق ، للعلاّمة (ص ١٢٥ ـ ١٢٩) وكشف المراد ، له (ص ٣٠٨) .

وراجع : الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٠٦) ومذاهب الإسلاميّين (ج ١ ص ٦١٦ ـ ٦١٨) وفي (ص ٤٥٦ ـ ٤٦٢) جاء ردّ القاضي عبد الجبّار عليهم .

واقرأ عن النجّارية وآرائها : الملل والنحل ، للشهرستاني (١ / ٨٨ ـ ٨٩) .

(٧) أحوال البَهْشَميّة :

البَهْشَميّة : فرقة من المعتزلة ، منسوبة إلى أبي هاشم ، عبد السلام بن محمّد الجبّائي (ولد ٢٤٧ ومات ٣٢١) وترجم له الخطيب في تاريخ بغداد (١١ / ٥٥) رقم ٥٧٣٥ وابن خلّكان في وفياته (٣ / ١٨٣) رقم ٣٨٣ .

واقرأ عن مذهبه : الملل والنحل (١ / ٧٨) .

وسيتحدّث الشيخ المفيد عن فكرة « الأحوال » في الفقرة التالية [٢] فلاحظ مصادر البحث عنها هناك .

(٨) كلمة « الشيخ » من : « مط » و « مج » .

معنىً - في واحدٍ[٩] منها - معقول ، أو [١٠] الفرق بينها في التناقض والفساد ؛ لِيَعْلَمَ [١١] أنَّ خلافَ ما حكمنا به هو الصوابُ ! وهَيْهاتَ !؟ .

---

(٩) في « مط » : معنى واحدٍ .

(١٠) في « مط » : و (بدل : أو) وفي « ن » : إذا ، وفي « تي » : أو للفرق .

(١١) في « ن » : وليعلم .

[٢]

[مَفاسِدُ القَوْلِ بِالحَالِ]

وسَمِعتُه يقولُ :

القولُ بالأحوالِ (١) يتضمّن من فُحْش الخَطَأ والتناقُض ما لا يخفىٰ علىٰ ذي حِجا :

فمن ذلك : أنّ الحالَ في اللغة هيَ : « ما حالَ الشيء فيها

---

(١) الأَحْوالُ :

هيَ ما التزمه ابو هاشم من أنّ : صفاتَ الباريْ ـ جلّ وعلا ـ ليست هيَ الذاتَ ، ولا أشياءً تقومُ بالذات ، بل هيَ غير الذات منفصلة عنها ، وسمّاها « أحْوالاً » واحدها : « الحالُ » .

وقالت الشيعةُ الإماميّة : إنَّ صفات الباريْ هيَ معانٍ معقولةٌ فقط ، وليس لها مصداق غير الذات الإلٰهيّة الواحدة ، ولم يتصوّروا للأحْوال المذكورة معنىً ، لاحظ « أوائل المقالات » للشيخ المفيد (ص ٦١) .

كما أنّ الأشاعرةَ لم يُوافقوا على الأحوال ، بل التزموا بالصفات باعتبارها أُموراً منفصِلةً عن الذات قائمةً بها ، فلذا سُمّوا بالصفاتيّة ، لاحظ التعليقة التالية برقم (٣٦) في هذه الفقرة .

وللتفصيل عن الأحْوال ، والردّ عليها ، لاحظ : كشف المراد ، المقصد (١) الفصل (١)المسألة (١٢) في نفي الحال (ص ٣٥ ـ ٣٧) ؛ والمسألة (١٣) (ص ٣٧ ـ ٣٩)والمقصد (٣) الفصل (٢) المسألة (١٩) (ص ٢٩٦) والملل والنحل (١ / ٨٢ ـ ٨٣) . ومذاهب الإسلاميّين (١ / ٣٤٢ ـ ٣٦٤) .

وقد قال الجويني المعروف بإمام الحرمين ـ وهو من كبار الأشاعرة ـ بفكرة الأحوال ، وهُوَ أوّل أشعريّ يقول بها ؛ أُنظر مذاهب الإسلاميّين (١ / ٧٣٠ ـ ٧٣٢) .

عن معنىً كانَ عليه ، إمّا موجودٍ ، أو مَعْقولٍ ، لا نَعْرفُ[٢] الحالَ في حقيقة اللسان إلّا ما ذكرناه ، ومَنْ ادّعىٰ غيره كانَ كَمَنْ ادّعىٰ في « التحوُّل » و « التغيُّر » خِلافُ معقولهما .

ومَنْ زعمَ : أنّ الله تعالىٰ يحولُ[٣] عن صفاته ، ويتغيّر في نفسه ؛ فقد كفَرَ به كُفْراً ظاهِراً[٤] ، تعالىٰ الله عن ذلك عُلوّاً كبيراً .

ثُمّ العَجبُ ممّن يُنكِرُ علىٰ المشبِّهة[٥] (قولَهم)[٦] : « إنّ لله تعالىٰ[٧] عِلْماً به كانَ عالماً ، وقدرةً بها كانَ قادِراً »[٨] ويزعمُ أنَّ ذلك شِرْكٌ ممَّنْ يعتقدُه !! وَهُوَ يزعمُ أنَّ للهِ (عزَّ وجلَّ)[٩] حالاً بها كانَ عالماً[١٠] وبها فارقَ مَنْ ليس بعالمٍ ، وأنَّ له حالاً بها كانَ[١١] قادراً ، وبها فارقَ مَنْ ليس بقادرٍ ، وكذلك القولُ في : حَيٍّ ، وسَميعٍ ،

---

(٢) كذا في « ن » وفي غيره : لا يُعْرَفُ .

(٣) في « مج » : تحوّل .

(٤) في « مط » : فقد كفر بربّه ظاهراً .

(٥) المشبِّهة :
السلفيّة من العامّة الّذين يجعلون لله أعضاء مثل : الوجه واليد والرجل ، استناداً إلى ما جاء في ظاهر النصوص ، وقد أثبتنا كلماتهم والردّ عليها في بحث مستقلّ ، ولاحظ ما يأتي في التعليقة رقم (٣٦) في هذه الفقرة .

(٦) ما بين القوسين من : « مط » و « مج » .

(٧) في « ن » و « ضا » و « تي » : عزّ وجلّ ، بدل « تعالى » .

(٨) وهذه عقيدة الصفاتية ، وسيأتي ذكرهم في التعليقة رقم (٣٦) .

(٩) في « مج » : جلّ اسمه .

(١٠) في « مط » و « مج » : كان بها عالماً .

(١١) في « مط » : كان بها .

ونَصيرٍ ، ويدّعي ـ مَع ذلك ـ أَنَّه مُوَحِّدٌ !؟ .

كَيْفَ[١٢] لا يُشْعِرُ بموضع مناقضته[١٣] ؟! .

هذا ، وقد نطقَ القُرآن بأنَّ للهِ تعالىٰ عِلْماً ، فقال عَزَّ اسمهُ[١٤] :

﴿ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ [من الآية (١٦٦) سورة النساء(٤)] .

و ﴿ ما تَحْمِلُ مِنْ أُنثىٰ ولا تَضَعُ إلاّ بِعِلْمِهِ ﴾ [من الآية (١١) سورة فاطر (٣٥) والآية (٤٧) سورة فصّلت (٤١)] .

و ﴿ لا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إلاّ بما شاءَ ﴾ [من الآية (٢٥٥) سورة البقرة (٢)] .

وأطْلقَ المسلمونَ القَوْلَ بأنَّ للهِ سُبْحانَه قُدْرةً[١٥] .

ولم يأتِ القُرآن بأنّ للهِ[١٦] حالاً ، ولا أَطْلقَ ذلك أَحَدٌ من أَهْلِ العِلمِ والإسلام ، بل أجْمعوا على تخْطِئة مَنْ تلفَّظ بذلك في اللهِ سُبْحانَه ، ولم يُسْمَع من أَحَدٍ من أَهْلِ القِبْلة ، حتّى أَحْدَثَهُ أبو هاشم ، وتابَعَهُ[١٧] عليه نَفَرٌ من أهْل الاعتزال ، خالفوا بِهِ الجميعَ ، على ما ذكرناه .

---

(١٢) في « ن » و « ضا » : بحيث ، بدل « كيف » .

(١٣) كذا في « مج » وفي النسخ : مناقضة .

(١٤) في « ن » و « ضا » : جلّ اسمه .

(١٥) في « ن » : أطلق المسلمون أنّ لله قدرةً .

(١٦) في « مط » و « مج » : بأنّ له تعالى .

(١٧) كذا الصواب ، وفي النسخ : (تبعه) وفي « تي » : أتبعه .

هـذا ، وصاحـبُ هـذِهِ[١٨] المَقـالَةِ يـزْعمُ : أَنَّ هـذِهِ[١٩] الأَحـوالَ مُختلفةٌ ، ولـولا اختـلافُهـا لَمـا[٢٠] اختلفـت الصِفـاتُ ، ولا تبـايَنَتْ في معانيها المعقولاتِ .

فإنْ قيلَ لَهُ : أفهذهِ[٢١] الأَحْوالُ ، هيَ اللهُ تعالى[٢٢] أم غَيْرُ اللهِ ؟!

قالَ : لا أقول : « إنّما هيَ اللهُ »[٢٣] ولا : « هيَ غيرُه » والقولُ بأحَدِ هذين المَعْنَيَيْنِ مُحالٌ !

وَهُوَ - مَعَ هذا - جَهَّلَ المشبّهةَ[٢٤] في قَوْلهم : « إنَّ صِفاتِ اللهِ لا هِيَ اللهُ ، ولا هيَ غيرُ اللهِ » وتَعَجَّبَ منهم ، ونَسَبَهُم[٢٥] بذلك إلى الجنونِ والهذيانِ .

وإذا احْتَفَلَ[٢٦] في الفَرْق بين الأَمْرَيْنِ ؛ قالَ : إنّما جَهَّلْتُ المُجبرةَ في نَفْيهم أَنْ تكـونَ الصفـاتُ هيَ اللهَ (وغيرَ اللهِ)[٢٧] ؛ لأَنّهم يُثْبِتونَها

---

(١٨) كلمة « هذه » لم ترد في « مط » .

(١٩) كلمة « هذه » هنا من « مط » .

(٢٠) كذا في « تي » وفي النسخ : ما .

(٢١) في « ن » و « ضا » و « تي » : هذه .

(٢٢) كلمة « تعالى » من « مط » .

(٢٣) في « مط » : لا أقول : « إنّما هيَ هو » .

(٢٤) في « مط » : المُعْتزلة والمُجبرة ، وفي « مج » : المعتزلة ، وعن نسخة أُخرى بدلها : المجبرة ، لكن الصواب ما اثبتناه ، لأنّ القولَ المذكور إنّما هو للمشبّهة الحشويّة ، ، فلاحظ التعليقة (٥) من هذه الفقرة .

(٢٥) كذا في « ضا » و « تي » وفي النسخ : ويعجب منهم وينسبهم .

(٢٦) كذا في « مط » و « مج » وفي « ضا » و « تي » : احتيل ، والكلمة مهملة في « ن » .

(٢٧) ما بين القوسين من « مط » وفي « مج » : أو غيره الله .

مَعانيَ[٢٨] موجوداتٍ ، وأنَا لا أُثبتُ الأَحْوالَ معانيَ موجوداتٍ .

ولـو عَلِمَ أنـهُ آزْدادَ مُنـاقَضـةً[٢٩] فيما رامَ به الفرقَ ، وخَرجَ عن المعقول[٣٠] لاستحيى من ذلك :

لأنَّ القومَ لَمّا[٣١] أثبتوا الأَوْصافَ التي تختصُّ بالموجود لمعانٍ ، أوْجبوا (وجـودها عـلى تحـقيـق الكـلام ، لاسـتحالةِ إيْجـاب الصفـةِ المختَصّـةِ بالمـوجـودِ)[٣٢] بالمعـدوم الذي ليسَ له وجودٌ ، لِما يدخُـلُ في ذلك من الخَـلَلِ والفسـادِ .

وهـذا الرجلُ لم[٣٣] يتأمَّلْ ما اجتناهُ[٣٤] ، فأَثْبَتَ من الصِفاتِ ما لا يَصِحُّ تَعَلُّقُهُ بالمعدوم بِحالٍ ، وزَعَمَ أَنَّهُ لا وجودَ لها ولا عَدَمَ !

فصارتْ مناقضتُه بذلك[٣٥] من جهتين ، تنضافُ إلى مناقضـتهِ في الإنْكـــار على أصْـــحاب الصــفاتِ[٣٦] على

---

(٢٨) في « ضا » : معا في .

(٢٩) كذا في « ن » و « تي » ونسخة من « مج » وفي نسخة أُخرى من «مج » : قد أراد مناقضة ، وفي « مط » : أنّه قد زاد مناقضته، وفي « ضا » : أنّه أراد مناقضته .

(٣٠) في « مج » : العقل ، وفي « تي » : العقول .

(٣١) في « مط » ونسخة من « مج » : إنّما ، يدل « لمّا » .

(٣٢) ما بين القوسين لم يرد في « ن » ، وفي « مج » المخصّصة ، بدل « المختصّة » .

(٣٣) في « مط » : لا .

(٣٤) كذا في « مط » وفي النسخ : أجناه ، وفي « مج » : ما اجتباه .

(٣٥) كذا في « مط » وفي « تي » : لذلك ، وفي « مج و ن و ضا » : مناقضةً .

(٣٦) أصحاب الصفات :

هم الصفاتيّة القائلون بأن لله تعالى أعضاء هي صفاتٌ أزليّة ، وهي صفاتٌ خبريّة .

ولمّا كانت المعتزلة ينفون الصفات ـ بهذا المعنى ـ سمّوهم « معطّلة » ولمّا كان سلف العامّة ←

ما (ذكرناهُ و)[٣٧] حكيناهُ .

على أَنَّ من مَذْهبه ومذهب أبيه[٣٨] أَنَّ حدَّ الشيء على[٣٩] « ما صَحَّ

يثبتونها سمّوهم « صفاتيّة » .

وقد بالغ بعض السلفية في إثبات الصفات إلى حدّ التشبيه بصفات المُحْدثات ـ كما يقولُ الشهرستاني ـ انحازَ أبو الحسن الأشعريّ إلى هذه الطائفة، فأيّدَ مقالتهم بمناهج كلاميّة، وصار ذلك مذهباً لأهل السُنّة ، وانتقلت سِمةُ « الصفاتية » إلى « الأشعريّة » .

ولمّا كانت المشبّهةُ والكرّاميّةُ من مُثْبتي الصفات عَدُّوهم فرقتين من جملة الصفاتيّة ؛ لاحظ الملل والنحل (١ / ٩٢ ـ ٩٣) و (٩٤ ـ ٩٥) .

وللتفصيل عن القول بالصفات وأنّها قائمة بالذات ، راجع مذاهب الإسلاميّين (١ / ٥٤٥ ـ ٥٤٨) .

وهذا القول يُعارض القول بالأحوال . كما عرفنا في التعليقة (١) من هذه الفقرة .

وردّ العلاّمة الحلّي على الصفاتيّة في نهج الحقّ (ص ٦٤ ـ ٦٥) .

وقد ردّ ابن حَزْم على أهل الصفات ردّاً حازماً ، فقال : هذا كفرٌ مجرّد ، ونصرانيّة محضةٌ ، مع أنّها دعوى ساقطة بلا دليل أصلاً ، وما قال بهذا ـ قطّ ـ من أهل الإسلام قبل هذه الفِرقة المحدَثة بعد الثلاث مائة عام [يعني على يد أبي الحسن الأشعري ، مؤسّس الأشعريّة] فهو خروج عن الإسلام ، وترك للاجماع المتّفق .

ثم قال : وما كنّا نصدّق أنّ من ينتمي إلى الاسلام يأتي بهذا ، لولا أنْ شاهدناهم وناظرناهم ورأينا ذلك صراحاً في كتبهم ، ككتاب السمناني قاضي الموصل في عصرنا هذا، وهو من أكابرهم ، وفي كتاب المجالس للأشعري ، وكتب أُخرى ؛ لاحظ الفِصَل لابن حزم (٢ / ١٣٥) .

وانظر رأي الشيعة الإماميّة في الصفات ، في أوائل المقالات (ص ٥٥ ـ ٥٦) .

(٣٧) ما بين القوسين لم يرد في « ضا » و « ن » وفيهما : على ما حكينا .

(٣٨) الجبّائي ، أبو أبي هاشم :

محمّد بن عبد الوهّاب ، أبو عليّ ، الجبّائي (ولد ٢٣٥ ومات ٢٩٥) وهو صاحب مذهب « الجبّائيّة » من المعتزلة ، ترجمه في وفيات الأعيان (٤ / ٧ ـ ٢٦٩) رقم (٢٠٧) .

واقرأ عن مذهبه وآثاره : الملل والنحل (١ / ٧٨) ومذاهب الإسلاميّين (١/ ٢٨٠) .

(٣٩) كلمة « على » لم ترد في « مط » ولا « مج » .

العِلْمُ بهِ والخَبَرُ عنه »[٤٠] .

وهُوَ يزعمُ : أَنَّ الأَحوالَ مَعْلومةٌ له[٤١] وهُوَ دائماً[٤٢] يُخْبرُ عنها ، ويدعو إلى اعتقاد القول بِصحّتها ، ثمَّ لا يُثبتُها أشياءَ !

وهـذا ممّا لا يكادُ عِلْمُ[٤٣] المناقَضةِ فيه يخفى على إنسانٍ قد سَمِعَ بشَيْءٍ من النظر والحِجاج[٤٤] .

وأظُنُّ (أنَّ)[٤٥] الـذي أَحْـوَجَـهُ إلى هذه المنـاقضةِ : ما سَطَرهُ المتكلّمونَ ، واتّفقوا على صوابه ، من « أنَّ الشيءَ لا يخلو من الوجودِ أو[٤٦] العَدَم » فَكَرِهَ أن يُثبِتَ الحالَ شيئاً[٤٧] فتكونَ موجودةً أو معدومةً :

ومتىٰ كانتْ موجودةً ؛ لَزِمَهُ ـ علىٰ أصْلِهِ ، وأُصُولنا جميعاً ـ أنّها لا تخلو من القِدَم[٤٨] والحُدُوثِ :

---

(٤٠) حدّ « الشيْء » :
نُقل هذا الحدّ عن الجبّائي ، في مقالات الإسلاميّين للأشعريّ (٢ / ١٨١) وذكره الجرجانيّ ـ تعريفاً لُغوياً ـ في التعريفات (٥٧) .
واقرأ عن رأي الجبّائي في « الشيْء » في مذاهب الإسلاميّين (١ / ٣٠٩ و ٣٢٣) .

(٤١) كذا في « مج » وفي النسخ : لله ، بدل « له » .

(٤٢) في « ن » و « ضا » و « تي » : ذاتيّ ، بدل « دائماً » ولعله : دائميّ .

(٤٣) في « مج » بتيسّر علم ، وفي « ن ، ضا ، تي » : على ، بدل (علم) .

(٤٤) في « ن » و « ضا » : سمع من النظر والحجاج شيئاً ، وفي « تي » : والمحاج شيئاً .

(٤٥) كلمة « أنّ » من « مط » و « مج » .

(٤٦) في « مط » و « مج » : و ، بدل « أو » .

(٤٧) كـذا في « ن » وفي « مط » : شيئاً ما ، وفي « ضا » : أن يثْبتَ شيئاً ، وفي « مج » و « تي » : وكره .

(٤٨) في « ضا » و « تي » : العدم ، بدل « القدم » .

وليس يُمكنهُ الإخْبارُ عنها بالقِدَم ؛ فيخرج[٤٩] بذلك عن التوحيد ، ويصيرُ بهِ أسوأ حالاً من أصْحاب الصفات .

ولا يستجيزُ القولَ بأنّها مُحْدَثةٌ ـ وهيَ التي بها لم يزَلْ القديمُ (تعالىٰ)[٥٠] مُسْتحقّاً للصفاتِ ـ فيكون بذلك مُناقِضاً .

وإنْ قالَ : إنّها شيءٌ معدومٌ ؛ دخل عليه من المناقضة مثلُ الذي ذكرناه .

فأنْكَرَ ـ لذلك ـ أنْ تكونَ الحالُ شيئاً .

وهُوَ ، لو شَعَرَ بما قد جَناهُ[٥١] على نفسِهِ ، بنَفْيِ الشَيْئيّةِ[٥٢] عنها ـ مع اعتقاده العلم بها ، وصحّة الخَبَرَ عنها ، وإيجابه كونَ القديم (تعالى)[٥٣]، فيما لم يَزَلْ ـ مستحقّاً لِصِفاتٍ[٥٤] أوْجَبْتَها أحوالٌ لَيْسَتْ بشيْءٍ ، ولا موجُودةً ، ولا معدومةً ، ولا قديمةً ، ولا مُحْدَثَةً[٥٥] ـ لَما رَغَبَ في هذا المقالِ ، ولانْتَقَلَ عنه إلىٰ الحقّ والصواب[٥٦] .

---

(٤٩) في « تي » لتخرج .

(٥٠) كلمة « تعالى » من « مط » و« مج » .

(٥١) في « ن » و« تي » : خبأه .

(٥٢) في « مج » و« تي » : التشبيه .

(٥٣) كلمة « تعالى » من « مط » و« مج » .

(٥٤) في « ن » و« تي » و« ضا » : للصفات ، وأضاف في « ضا » : أوجبها أحوالاً .

(٥٥) لاحظ شبه هذا الكلام في الملل والنحل (١/٨٢)

(٥٦) كذا في « مط » و« مج » وفي النسخ : والصفات ، إقرأ عن الحقّ في الصفات ، أوائل المقالات (٥٥ ـ ٥٦)

[٣]

فَصْلٌ[١]

[في رأي المعتزلةِ البصْريّينَ في القُدرةِ والإرادةِ]

قالَ الشيخُ (أدامَ اللهُ عِزَّهُ)[٢] :

زعَمَ البصريّونَ ـ جميعاً ـ أنَّ القدرةَ لا يَصِحُّ تعلُّقُها[٣] بالموجود ؛ لأنَّها إنّما[٤] تتعَلّقُ بالشيْءِ على سبيل الحُدوثِ ، وأوْجَبوا ـ لذلك ـ تقدُّمَها [علىٰ][٥] الفعل .

ثمَّ قالوا ـ مُناقِضين ـ : إنَّ الإرادة لا تتعلّقُ بالشيْءِ ـ أيضاً ـ إلّا علىٰ سبيل الحدوث ، ولذلك[٦] لا يَصِحُّ أن يُراد الماضي ، ولا القديمُ .

---

(١) كلمة « فصل » لم ترد في « مط » ولا في « ن » .

(٢) في « ضا » : رحمه الله ، وفي « تي » : ره ، وفي « ن » : (رحمه) فقط .

(٣) في « مج » : تعقلها .

(٤) في « ن » و « ضا » : إمّا أن ، بدل « إنّما » .

(٥) زيادة منّا يقتضيها المعنى واللفظ .

(٦) في « ن » و « ضا » و « تي » : وكذلك ما ، بدل « فلذلك » .

وهيَ ، مـع ذلك ـ عندهـم[٧] ـ تـوجَد مع المـراد .

فـهَلْ تخفىٰ هـذه المناقـضةُ علىٰ عاقلٍ ؟!

---

(٧) « عندهم » لم ترد في « ن » .

[٤]

[قولُ المعتزِلة في الجواهر بما]

[يقولُ أصْحابُ الهَيُوْلىٰ]

وقالوا - بأجْمعهم - : إنَّ جواهر العالم[١] وأعراضه لم تكن[٢] حقائقُها بالله تعالىٰ (ولا بفاعلٍ ألْبَتَّة)[٣] ، لأنَّ الجوهَرَ جَوْهَرٌ في العدم ، كما هُوَ جوهَرٌ في الوجود ، وكذلك العَرَضُ[٤] .

ثمَّ قالوا : إنَّ الله خَلَقَ الجوهَرَ ، وأحْدَثَ عَيْنَهُ ، وأوْجَدَهُ بعد العدم .

---

(١) في « مط » : العلم ، بدل (العالم) .

(٢) زاد في « ن » و « ضا » كلمة « على » هنا .

(٣) كذا جاء ما بين القوسين في « ن » و « تي » ونسخة من « مط » ولكن في أُخرى : « ولا بفاعليّته » وفي « مج » : ولا تفاعُل .

(٤) القولُ بِقِدَم الجَوْهَر والعَرَض :
نَسَبَ ابنُ الجوزيّ ذلك إلى أبي عليّ وابنه أبي هاشم الجبّائيَّيْن ومَنْ تابَعهما من البصريّين [المعتزلة] أُنظر : تلبيس إبليس (ص ٨٠) .
ونقل نحوه عن الجبّائي في مذاهب الإسلاميّين (١ / ٣٠٢ و ٤ - ٣٠٥) وأنظر رأي الجبّائي في أصالة « الأشياء » في مذاهب الإسلاميّين (١ / ٢٩٠) ورأي أبي الهُذَيْل العلّاف من المعتزلة في « الجوهر والعَرَض » في مذاهب الإسلاميّين (١ / ١٩١) .

فقيلَ لهم : ما معنى « خَلَقَهُ » (وهو قبل أنْ يخلُقَهُ جوهَرٌ كما هو حينَ خَلَقَهُ)[٥] ؟!

قالوا : معنىٰ ذلك « أوْجَدَهُ » !

قيل لهم :[٦] ما معنىٰ قولكم : « أوْجَدَهُ » وهو قبل الوجود جوهَرٌ ، كما هو في حال الوجود ؟!

قالوا : معنىٰ ذلك أنَّه أحدثَهُ وأخرجه من العدم إلى الوجود .

قيل لهم : هذه العبارةُ مثلُ الأوَّلتين[٧] ومعناها معناهما ، فما الفائدةُ في قولكم[٨] :« أحْدَثَهُ ، وأخرجه (من العدم إلىٰ الوجود)[٩] » ؟! وهُوَ قبل[١٠] الإحداث والإخراج جوهَرٌ ، كما هُوَ في حال الإحْداث والإخْراج ؟!

فلمْ يأتُوا بمعنىً يُعْقَلُ في جميع ذلك ، ولم يزيدوا علىٰ العبارات ، والانتقال من (حالةٍ إلىٰ حالةٍ)[١١] أخرىٰ ، نُزُوْحاً[١٢] من الانقطاع !

ولمْ يُفْهَم عنهم معنىً معقولٌ في « الخلق » و « الإحداث »

---

(٥) ما بين القوسين من « مط » و « مج » .

(٦) زاد في « مط » هنا : هذه مغالطة و . . . .

(٧) في « مط » : الأوليَيْن .

(٨) في « ضا » و « تي » : في الفائدة في قولك .

(٩) ما بين القوسين ليس في « مج » .

(١٠) في « ضا » و « تي » : من قبل ، وفي « ن » : من قبيل .

(١١) جاء في « مج » بدل ما بين القوسين : وأحدة إلى .

(١٢) كذا في « مط » لكن في « مج » و « ن » تروّحاً ، وفي « ضا » و « تي » بُروحاً .

و « الاختراع »[١٣] مع مذهبهم في الجواهر والأعراض !

واصْحابُ بُرُقْلُس[١٤] ومَنْ دان[١٥] بالهيولى[١٦] وقِدَمِ الطبيعة[١٧] أعْذَرُ من هؤلاء القوم ، إنْ كانَ لهم عُذْرٌ !

ولا عُذْرَ للجميع فيما ارتكبوه من الضلال ، لأنّهم يقولونَ : إنَّ الهَيُوْلى هُوَ أَصْلُ العالَم ، وإنَّهُ لَمْ يَزَلْ قديماً ، وإنَّ اللهَ تعالى مُحْدِثٌ له[١٨] كما يُحْدِثُ الصائغُ[١٩] من السبيكة خاتَماً ، والناسجُ من الغَزْلِ ثوباً ، والنجّارُ[٢٠] من الشَجرةِ لوحاً .

---

(١٣) كلمة « والاختراع » من « مط » و « مج » .

(١٤) بُرُقْلُس «Poroklos» :

فيلسوف يونانيّ ، من أصحاب الأفلاطونيّة الجديدة (٤١٢ ـ ٤٨٥ م) ترجمه في فرهنك معين (٥ / ٢٥٦) واقرأ آراءه في الملل والنحل (٢ / ٢٠٨ ـ ٢١٢) .

وكتب بُرقلس كتاب « العلل » في الحجج التي أدلى بها لإثبات قِدَم العالم ، لاحظ مذاهب الإسلاميّين للبدوي (١ / ١١ ـ ٥١٢) .

وقد اختلفت النسخ في هذا الاسم ، وصوابه في « مج » وفي « مط » أُبرقلس .

(١٥) في « ن » و « ضا » و « تي » : وقروان والقول ، بدل « ومن دان » .

(١٦) الهَيُوْلى :

قال الجرجانيّ : لفظ يونانيّ ، بمعنى الأصل والمادّة ، وفي الاصطلاح هي : « جوهرٌ في الجسم ، قابلٌ لِما يعرض لذلك الجسم من الاتّصال والانفصال ، محلٌ للصورتين الجسميّة ، والنوعيّة » : التعريفات (ص ١١٣) .

وانظر : الحدود ، لابن سينا (ص ١٧) رقم (٦) .

(١٧) في « ن » و « مج » : الطينة .

(١٨) كلمة له من « مط » وفي « تي » يحدث .

(١٩) في « ن » الصانع .

(٢٠) في « مط » و « مج » : الناجر .

فأضافوا إلى الصانع الأَعْيانَ ، لِصُنْعِه[٢١] ما أَحْدَثَ فيها[٢٢] من التَغَيُّراتِ .

والبَصْرِيُّونَ من المعتزلة ، ومَنْ وافَقَهم فيما ذكرناه ، أضافوا إلىٰ الفاعل الجواهِرَ والأَعْراضَ ، ولم يحصّلوا في باب الإضافة معنىً يُتعلّق به .

ومَن تأمّلَ (قولَ[٢٣] هذا الفريق علم : أنّه)[٢٤] قولُ أصْحاب الهيولىٰ ، في معنى قِدَم أصْل العالم ، بعينهِ ، وإنْ فارقَ أَهْلَه في العبارة التي يَلْحَقُها الخَلَلُ ، ويَسْلَمُ أُوْلئك منه ، ومن المُناقِضات ، لكَشْفهم القِناعَ ، وتَجَمْجُمة[٢٥] هؤلاء للتمويهات .

---

(٢١) في « ن » : لصنعة ، وفي « ضا » و « تي » : لصنعته .

(٢٢) كذا في « مط » وفي « ن » و « ضا » و « تي » : ما شاكلها ، وكلمة « أحدث » لم ترد في « مج » .

(٢٣) أضاف في « مط » و « ضا » هنا كلمة : أصحاب .

(٢٤) ما بين القوسين ليس في « ن » .

(٢٥) في « ن » : ومحجمة ، وفي « ضا » و « تي » : ومحجّة .

[٥]

[مفاسِدُ قَوْل المُعْتزلةِ في الوَعيد]

قال الشيخ (أدامَ اللهُ عزّه)[١] :

وقولُ جميع المعتزلة في الوعيد ، تجويرٌ[٢] للهِ تعالىٰ ، وتظليمٌ له ، وتكذيبٌ لأخباره[٣] .

لأنَّهم يزعمون ، أنَّ مَنْ أطاعَ اللهَ (عزَّ وجلَّ)[٤] ألْفَ سَنةٍ ، ثمّ قارَفَ[٥] ذَنْباً محرَّماً له ، مسوِّفاً[٦] للتوبةِ منه ، فمات على ذلك ، لمْ يُثِبْهُ على شيْءٍ من طاعاته[٧] وأبْطَلَ جميع أعماله ، وخلَّدَهُ بذَنْبه في

---

(١) ما بين القوسين ليس في « ن » و « ضا » و « تي » .

(٢) في « ن » و « تي » : تجويز .

(٣) الوعيدُ عندَ المعتزلة :

هو الأصل الثالث ، من الأصول الخمسة للمعتزلة ، وفسّروه بأنّه : كلّ خَبَرٍ يتضمّنُ إيصالَ ضَرَرٍ إلى الغَيْر ، أو تفويت نفع عنه في المستقبل ، ولا فرق عندهم بين أن يكون حَسَناً مُسْتَحقّاً ، أو لا يكون كذلك .

أُنظر ، مذاهب الإسلاميّين (١ / ٥٥ و ٦٢ ـ ٦٤) وأوائل المقالات (ص ٩٩) والشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٦٨) .

(٤) ما بين القوسين ليس في « ن » ولا في « تي » .

(٥) في « ن » : فارق .

(٦) في « ن » مسوقاً .

(٧) في « مج » : طاعته .

نار جهنّم أبداً ، لا يُخرجُهُ منها برحمةٍ منه ، ولا بشفاعة مخلوق فيه .

وأبو هاشم منهم - خاصّة - يقولُ : إنّ الله تعالىٰ يُخَلِّدُ في عذابهِ مَنْ لَمْ يَتْرُكْ شيئاً من طاعاته(٨) ، ولا ارتكَبَ شيئاً من خلافه ، ولا فَعَلَ قبيحاً نَهاهُ عنه ، لأَنّه زَعَمَ وقتاً من الأَوقات أَنّه(٩) لَمْ يفعلْ ما وَجَبَ عليه ، ولا خرج عن الواجب باختياره له(١٠) ولا بفعلٍ يضادّه(١١) .

هذا ،

والله تعالىٰ يقول : ﴿ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾(١٢)[الآية (٥٦) سورة يوسف (١٢)] .

ويقولُ : ﴿ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [الآية (٣٠) سورة الكهف (١٨)] .

ويقولُ : ﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْراً يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾ [الآية (٧ و ٨) من سورة الزلزلة (٩٩)] .

ويقول : ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ إِلَّا مِثْلَهَا ﴾ [الآية (١٦٠) سورة الأنعام (٦)] .

---

(٨) في « مط » و « ن » و « تي » : طاعته .

(٩) كلمة « أنّه » من « تي » .

(١٠) في « مط » : باختيار له ، وفي « ن » و « ضا » : وله .

(١١) في « ضا » و « تي » : ولا يعقل تضادّه .

(١٢) هذه الآية لم ترد في « مط » ولا « مج » .

ويقول : ﴿ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَٰلِكَ ذِكْرَىٰ لِلذَّاكِرِينَ ﴾ [الآية (١١٤) سورة هود (١١)] .

[٦]

[مُخالَفاتٌ أُخْرىٰ للمعتزلة]

هذا ، وهُمْ بأجْمَعهم :

[١] يُبْطِلُونَ الشفاعةَ[1] ، وقد أجْمعت الأُمَّةُ عليها .

[٢] ويدفَعونَ نُزولَ الملائكةِ على أهل القُبُورِ[2] ، ولا خِلافَ بينَ المسلمينَ في ذلك .

---

(١) في « مط » و « ضا » : مُبْطلون لِلشفاعة .

الشفاعة في رأي المعتزلة :

أُنظر رأي المعتزلة في الشفاعة ، في أوائل المقالات (ص ٥٢ و ٩٦) وكشف المراد (ص ٤١٦ ـ ٤١٧) والشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٤٧ ـ ٢٥٠) .

واقرأ عن رأي الجَهْميّة في ذلك ، التنبيه والردّ ، للملطيّ (ص ١٣٤) .

وللشيخ المفيد كلام حول الشفاعة في الفصول المختارة (ص ٤٧ ـ ٥٠) .

وراجع أحاديث الشفاعة في : كتاب « الزهد » للحسين بن سعيد (ص ٩٤) الحديث (٢٦٠) و (ص ٩٧) الحديث (٢٦٤) ومسند شمس الأخبار (٢ / ٣٨٥) الباب (١٩٢) .

(٢) نزول الملائكة على أهل القُبُور :

وهو المعروف بين المسلمين بنزول مُنكرٍ ونَكيرٍ ومُحاسبتهما للميّت .

اقرأ عن ذلك : أوائل المقالات (ص ٩٢ ـ ٩٣) وتصحيح الاعتقاد ، للمفيد (ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠) .

←

[٣] ويَسْتَهزِؤونَ بِمَنْ أَثْبَتَ عذابَ القَبْر[٣] ، وكافَّةُ أَهْلِ المِلَّةِ عليه .

[٤] ويُنكرونَ خَلْقَ الجَنَّةِ والنارِ ، الآنَ[٤] ، والمسلمونَ ـ بأَجْمَعِهم ـ علىٰ إثباتِه .

→ وعن إنكار الجَهْميّة لذلك راجع : التنبيه والردّ (ص ١٢٤) .
وراجع أحاديثه في كتاب الزهد ، للأهوازيّ (ص ٨٦) الباب (١٦) الحديث (٢٣١) و (ص ٨٨) الحديث (٢٦٣ و ٢٣٨) .
وانظر : الإيضاح ، لابن شاذان (ص ٥) .

(٣) عذابُ القَبْر عند المعتزلة :

نقل عن ضرار بن عمرو ـ من المعتزلة ـ إنكار عذاب القبر ، في كشف المراد (ص ٤٢٤ ـ ٤٢٥) ، وأنكره كذلك جَهْم ، كما في التنبيه و الردّ للملطيّ (ص ١٢٤) .
واقرأ عن هذا الموضوع ، أوائل المقالات (ص ٩٣ ـ ٩٤) ومن كتب الحديث : كتاب الزهد ، للأهوازي (ص ٧ ـ ٨٨) رقم (٢٣٣ و ٢٣٤ و ٢٣٥) وانظر الإيضاح ، لابن شاذان (ص ٥) .
وقد تحدّث الشيخ المفيد عن عذاب القبر في جواب المسألة الخامسة من المسائل الساروية ، المطبوعة في « عدّة رسائل للشيخ المفيد » (ص ٢١٨ ـ ٢٢١) .
وأورد الشيخ الطهراني كتاباً باسم « مسألة في عذاب القبر وكيفيّته » للشيخ المفيد ، وقال : موجود عند السيّد شهاب الدين ، بقم ، فلاحظ : الذريعة (ج ٢٠ ص ٣٩٠) .
وعقد في مسند شمس الأخبار ـ من كتب الزيدية ـ الباب (١٨٣) من الجزء الثاني (ص ٣٤٨) لذكر ما ورد في عذاب القبر .
ولاحظ ما نقله القاسمي في : تاريخ الجهميّة والمعتزلة (ص ٣٣ ـ ٣٤) عن المقبلي في « العلم الشامخ في الردّ على الآباء والمشايخ » من الدفاع عن المعتزلة في هذا الموضوع ، واعتباره منكر عذاب القبرمن شذوذ المعتزلة مثل بشر المريسي ، وضرار

(٤) خلق الجنّة والنار عند المعتزلة :

خالف المعتزلة والخوارج في خلق الجنّة والنار ، ولأبي هاشم في ذلك كلام ذكره الشيخ المفيد ←

[٥] وجُمْهُورُهُمْ يُبْطِلُ المِعْراج ، ويزعمونَ : أنَّ ذلك كانَ مناماً من جُمْلةِ المنامات(٥) .

[٦] ومشايخهم يَجْحَدُونَ انشقاقَ القَمَرِ في مُعْجزاتِ النبيِّ صلّى الله عليه وآله وسلّم(٦) .

[٧] وكثيرٌ منهم يُنْكِرُ نُطْقَ الذِراع(٧) .

[٨] وشَيْخُهُم عَبّاد(٨) يَدْفَعُ الإعجازَ في القُرآن(٩) .

← في أوائل المقالات (ص ١٥٧ ـ ١٥٨) وانظر الملل والنحل (١ / ٧٣) .

وإنكار خلق الجنّة والنار ـ الآن ـ نُقل عن الأشاعرة ـ أيضاً ـ في كتاب الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٤٥) وعن بعض الجهميّة في التنبيه والردّ (ص ٩٨) وإنكار جَهْم بن صفوان له في (ص ١٣٧ ـ ١٤٠) .

واقرأ عن الجنّة والنار : الإيضاح ، لابن شاذان (ص ٥ ـ ٦) وتصحيح الاعتقاد للمفيد (ص ٢٤٨ ـ ٢٥٠) وصفة الجنّة والنار لسعيد بن جناح المطبوع مع كتاب الاختصاص المنسوب إلى الشيخ المفيد (ص ٣٥٤) . وصفة الجنّة ، لأبي نُعيم الأصفهاني .

(٥) المعراج عند المعتزلة :

تحدّث عن ذلك القاضي عبد الجبّار المعتزلي في : تثبيت دلائل النبوّة ، الجزء الأول .

(٦) انشقاق القمر ، عند المعتزلة :

اقرأ عن ذلك : تثبيت دلائل النبوّة ، الجزء الأول .

(٧) نطق الذراع عند المعتزلة :

اقرأ عن ذلك : تثبيت دلائل النبوّة ، الجزء الأول .

(٨) عبّاد :

هو ابن سُليمان الصَيْمريّ ، من شُيوخ المعتزلة من طبقة الجاحظ .

اقرأ عنه شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (٤ / ١٥٩) ومقالات الإسلاميّين للأشعري (ص ٢٢٥) .

(٩) إعجاز القرآن :

أنكره النّظام من المعتزلة في « النظم والتأليف » أُنظر : مذاهب الإسلاميّين (١ / ٢١٣ ـ ←

[٩] وسائِرُهُم ـ إلاّ مَنْ شَذَّ مِنْهُم ـ يَزْعمُ : أنَّ طريقَ المُعْجزات التي[١٠] للنبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ سِوَى القرآن ـ أخبارُ الآحاد[١١]، ليطرّق بذلك إلى[١٢] إنكارها ، والطَّعْن في الاحتجاج بها على الكفّار .

[١٠] وأمّا قولُهم في الأنبياء عليهم السلام ، فإنَّهم يَصِفُونَهُم بالمعاصي ، والسَهْو ، والنِسْيان ، والخَطأ ، والزَلَلِ في الرأي[١٣] .

[١١] ويقولونَ : إنَّ الإمامَ ـ الذي يَخْلُفُ النبيَّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ قد يكونُ إماماً لجميع أهْل الإسْلام ، وإنْ كانَ زِنْديقاً ، كافِراً باللهِ العَظيم ؛ في الباطِن ، جاهِلاً بكثيرٍ من عِلْمِ الدين ؛ في الظاهر[١٤] مُجَوَّزاً عليه السَهْوُ ، والنسيانُ ، وتَعَمُّدُ[١٥] الضلالِ ، وإظْهارُ الكُفْرِ والارتدادِ[١٦] .

← ٢٢٠) ومقالات الإسلاميين (ص ٢٢٥) وأنظر كشف المراد للعلاّمة (ص ٣٥٧) .

وراجع الردّ عليه في الكتب الخاصّة بذلك ، وللأستاذ الدكتور مصطفى محمود ـ الكاتب المصري ـ نظرية قيّمة في الإعجاز أثبتها بأسلوبه الشيّق في كتاب « القرآن محاولة لفهم عصريّ » .

(١٠) كلمة « التي » لم ترد في « تي » .

(١١) أُنظر حول إنكارهم للمعجزات : مذاهب الإسلاميّين (ج ١ ص ٤٧٥ ـ ٤٧٨) .

(١٢) في « تي » ليطرف بذلك إنكارها ، وفي « مط » : يتطرّق بذلك إنكارُها .

(١٣) عصمة الأنبياء عليهم السلام :

إقرأ عن هذا ، كتاب تنزيه الأنبياء ، للسيد المرتضى ، وعصمة الأنبياء للرازي ، وبحثاً مفصّلاً في كتاب حجّيّة السُنّة ، للشيخ عبد الغني عبد الخالق بعنوان « المقدمّة الثانية : في عصمة الأنبياء » (ص ٨٥ ـ ٢٣٩) .

(١٤) « في الظاهر » لم ترد في « ن » ولا في « تي » .

(١٥) في « ن ، ضا ، تي » : ويعتمد .

(١٦) عصمة الأئمّة :

إقرأ عن ذلك : تنزيه الأنبياء ، للمرتضى ، وكشف المراد ، للعلاّمة المقصد الخامس ، ←

ومع هـذا ؛ فإنَّ الأُمَّـةَ ـ التي تَحْتاجُ إليه ـ عِنْدهُم ـ ولا تستغني عنه في وَقْتٍ من الأَوْقاتِ ـ أشْرَفُ من الأنبياء كُلِّهم ، في صِفات الكَمال ، لأنَّها مَعْصُومَةٌ من الصَغائِر ، والكَبائِر ،والسَهْو ،والغَفْلَةِ ، والغَلَطِ ، عالِمَةٌ بجميع الأَحْكام ، لا يجوزُ اجْتماعُها علىٰ شيْءٍ من الضلال ، ولا يسوغُ لأَحَدٍ مُخالَفَتُها فيما اتَّفقت عليه ، وإنْ كانَ من جِهَةِ الرأي[17] .

وهذه الأَقوالُ ـ كُلُّها ـ ظاهرةُ الاخْتلال[18] بَيِّنةُ التناقُضِ والفَسادِ ، مُخالِفةٌ لأدلَّة العُقُولِ ، ومقتضىٰ السُنَّةِ والكتابِ .

واللهَ نَسْأَلُ العِصْمةَ مِمّا يُسْخِطُهُ ، والتوفيقَ لِمَرْضاتِه ، وإيّاهُ نَسْتَهْدِي إلىٰ سَبيل الرشاد .

← المسألة (٢ ، ٣) ص (٣٦٢ ـ ٣٦٦) والشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٣٤) وما بعدها .

(١٧) كلمة « الرأي » ساقطة من « ن ، ضا ، تي » .

عصمة الأمّة :

التزم بعض بها ، وصرّح به منهم ابن قدامة المقدسي ، في روضة الناظر في بحث الإجماع (ص ١١٨) .

(١٨) في « مط » و« مج » : الاختلاف .

[٧]

فَصلٌ[١]

[المناظرة من أصول الإماميّة]

ومن الحكايات (أيضاً عنه)[٢] :

قلتُ للشيخ (أبي عبدالله ، أدام الله عزّه)[٣] :

إنّ المعتزلة[٤] والحشويّة[٥] يزعمون : أنّ الذي نَسْتَعْمِلُهُ من

---

(١) كلمة « فصل » وردت في « مج » و « تي » .

(٢) ما بين القوسين من « مط » و « مج » .

(٣) ما بين القوسين من « مط » .

(٤) المعتزلة :

فرقة من العامّة تعتمد العقلَ في التفكير وتسترشده للوصول إلى الحقّ ، وأهمّ عناصر فكرهم الأصول الخمسة التي يبتني عليها الاعتزال ، وأهمّها المنزلة بين المنزلتين .

إقرأ عنها : شرح الأصول الخمسة ، للقاضي ، وتاريخ المذاهب الإسلامية (ص ١٤٨ و ١٤٩) ومذاهب الإسلاميّين (١/٦٤ ـ ٦٩) والشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ١٢٦)وبعدها . ولاحظ : أوائل المقالات (ص ٤٢) .

(٥) الحشويّة :

فرقة من أصحاب الحديث من العامّة ، ذكرها الشيخ المفيد في كتبه ، لاحظ : أوائل المقالات (ص ٦٨) والإيضاح ، لابن شاذان (ص ٣٦ و ٤٢) .

وجاء اسم الحشويّة في كتاب الاقتصاد للغزّالي (ص ٣٥) .

المُناظرة شيْءٌ يُخالف أُصول الإماميّة(٦) ويَخْرُج عن إجماعهم ، لأنَّ القوم لا يرونَ المناظرة دِيناً(٧) ويَنْهَوْنَ عنها ، ويَرْوُونَ عن أئمّتهم عليهم السلام تبديع فاعلها(٨) وذمّ مستعملها !

فَهَلْ مَعَكَ روايةٌ عن أَهْل البيت عليهم السلام في صِحّتها ؟ أو(٩) تعتمدُ على حُجَج العُقول ، ولا تلتفتُ إلى ما(١٠) خالَفها وإنْ كانَ عليه(١١) إجْماعُ العِصابَة ؟!

فقال : قد أخْطَأَتِ المعتزلةُ والحشويّةُ ، فيما آدّعوه علينا من خلاف جماعة أهْلِ مذهبنا ، في استعمال المناظرة .

وأَخْطأَ من ادّعىٰ ذلك ـ أيضاً ـ من الإماميّة ، وتجاهَلَ .

لأنَّ فُقَهاءَ الإماميّة، ورُؤساءَهم في علم الدين ، كانوا يَسْتَعْمِلُونَ المناظرةَ، ويدينونَ بصحّتها ،وتلقّىٰ ذلك عَنْهم الخَلَفُ ، ودانُوا به(١٢) .

---

(٦) الإماميّة :

فرقة من المسلمين ، تلتزم بالتوحيد والعدل، ونبوّة النبيّ محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم ، والمعاد الجسماني ، وبإمامة الأئمّة الاثني عشر من أهل بيت النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم .

إقرأ عنها : عقائد الإماميّة للمظفّر ، وأصل الشيعة وأصولها لكاشف الغطاء .

وراجع : تصحيح الاعتقاد للشيخ المفيد .

(٧) أضاف في « ضا » كلمة : إلاّ .

(٨) في « مج » : فاعليها .

(٩) في « مط » و« مج » : أم .

(١٠) في « مط » : من .

(١١) كلمة « عليه » لم ترد في « تي » .

(١٢) موقف السلفية العامّة من علم الكلام :

وقف السلفيّة أهل السُنّة من علم الكلام الإسلامي موقفاً معادياً فكان مالك بن أنس ←

وقـد أَشْبَعْتُ القـول في (هـذا الباب [وذكرتُ أسـماء المعروفـين بالنَظَرِ ، وكُتُبهـم ، ومدائـح الأئمّة عليهم السلام لهم][١٣] في كتابي : الكامل في علوم الدين ، وكـتاب : الأركان في دعائـم الديـن .

وأنـا أَرْوي لَـكَ ـ في هـذا الوقـت ـ حديـثاً من)[١٤] جُمْـلَة ما أوْرَدْتُ في ذلك[١٥] :

أَخْـبَرني أبو الحسـن ، أحمد بن محمّد بن الحسـن بن الولـيد ، عن أبـيه ، عن سعد بن عبدالله ، عـن أحمد بن محمّد بن عيـسى ، عـن يونس بن عبـد الرحمن ـ مـولىٰ آل يقطـين ـ عـن أبي جعفر ، محمّد بن النعمان : عـن أبي عَبْـدالله ، الصادق جعفر بن محمّد عليه السـلام :

قـال : قال لي : خاصِـمُوهُم وبيِّـنُوا لهـم الهُـدىٰ الذي أنْـتُم عليه (وبيِّنـوا لهـم ضـلالهم)[١٦] وباهـلوهـم في عليٍّ عليـه السلام[١٧] .

يقول : « الكلام في الدين أكرهه ، ولا أُحبّ الكلام إلّا فيما تحته عمل . . » الاعتصام، للشاطبي (٢ / ٢ ـ ٣٣٤) ومناهج الاجتهاد في الإسلام (ص ٦٢٤ ـ ٦٢٥) .

وكان أحمد بن حنبل يقول : « لست صاحب كلام ، وإنّما مذهبي الحديث » المنيةُ والأمل، لابن المرتضى (ص ١٢٥) ومناهج الاجتهاد في الإسلام (ص ٧ ـ ٥٠٨ و ٦٧٩) وألّف الخطّابي منهم كتاب : الغُنية عن الكلام وأهله .

لكنّ الأشاعرة من العامّة تصدّوا لهم فألّف الأشعري « رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام » لاحظ مذاهب الإسلاميّين (١ / ١٥ ـ ٢٦) .

(١٣) ما بين المعقوفين لم يرد في « ن » .

(١٤) ما بين القوسين لم يرد في « ضا » ولا في « تي » .

(١٥) زاد في « مط » و « مج » : إن شاء الله .

(١٦) ما بين القوسين ليس في « ن » ولا في « تي » .

(١٧) الحديث ذكره المفيد مرسلاً في تصحيح الاعتقاد (ص ٢١٨) .

[٨]

[اتّهام التشبيه]

[وقول هِشامٍ بِالتجسيم اللفْظيّ]

قلتُ : فإنّي لا أزالُ أسْمَعُ المعتزلةَ يدّعُونَ علىٰ أسلافِنا[١] : أنّهم كانوا ـ كلّهم ـ مُشَبِّهةً .

وأسْمَعُ المشبِّهةَ من العامّةِ[٢] يقولون مثل ذلك .

وأرىٰ جماعةً من أصْحاب الحديث من الإماميّة يطابقونهم علىٰ هذه الحكاية ، ويقولون : إنَّ نفْيَ التشبيهِ إنّما أخَذْناهُ من المعتزلة !

فأُحِبُّ[٣] أنْ ترويَ لي حَديثاً يُبْطِلُ ذلك .

فقالَ : هذهِ الدَعْوىٰ كالأُولىٰ[٤] .

ولم يكن في سَلَفِنا رحمهم الله مَنْ يَدِيْنُ بالتشبيه من طريق

---

(١) في « ن ، ضا ، وتي » : أسلافكم .

(٢) في « ن » و « ضا » و « تي » : من العالم .

(٣) في « ن » : فأوجب .

(٤) في « مج » : كالأُوَلة .

المعنى(٥) .

وإنّما خالَفَ هشامٌ(٦) وأصحابُه ، جماعةَ أبي عبدالله عليه

---

(٥) يعتقد الشيعة الإماميّة بالتوحيد ، ونفي التجسيم ، ونفي الرؤية ، وقد أقاموا على ذلك الأدلّة ، من العقل والنقل ، وألفوا في ذلك الكُتب ، لكنّ المخالفين ـ ولأغراضٍ أو شُبَهٍ ـ اتّهموهم بخلاف ذلك ، فتصدّى لهم كبار الطائفة بالردّ والتفنيد .

قال الشيخ الصدوق أبو جعفر محمد بن عليّ بن الحسين القميّ (ت ٣٨١) في مقدّمة كتابه « التوحيد » : إنّ الذي دعاني إلى تأليف كتابي هذا أنّي وجدتُ قوماً من المُخالفين لنا ينسبون عصابتنا إلى القول بالتشبيه والجبر ، لِما وجدوا في كتبهم من الأخبار التي جهلوا تفسيرها ، ولم يعرفوا معانيها . . . فقبّحوا لذلك عند الجهّال صورةَ مَذْهبنا ، ولبّسوا عليهم طريقتنا ، وصدّوا الناس عن دين الله ، وحملوهم على جُحود حُجَج الله ، فتقرّبتُ إلى الله تعالى ذكرُهُ بتصنيف هذا الكتاب في التوحيد ، ونفي التشبيه والجبر . لاحظ : التوحيد (ص ١٧ ـ ١٨) .

هذا ، والشيخ الصدوق يعدّ في أهل الحديث من الشيعة .

وقد ألّف أخوه الحسين بن عليّ بن الحسين القميّ كتاباً باسم « التوحيد ونفي التشبيه » .

وأنظر حول اعتقادنا في التوحيد : نهج الحقّ ، للعلاّمة (ص ٥٥ ـ ٥٦) وكشف المراد ، له (ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤) .

والغريب أنّ للعامّة ـ وخاصّة الحشوية منهم ـ مقالات منكرة في التجسيم والتشبيه والرؤية ، تَقْشَعِرُّ منها الجُلُود ، وقد فصّلنا البحث معهم والردّ على شُبهاتهم ، والكشف عن أغلاطهم وما إلى ذلك ، في مقال مستقلّ ، أعاننا الله على تكميله .

ولاحظ التعليقين رقمي (٢١) و (٣٥) من الفقرة [٩] فيما يأتي .

(٦) هشام بن الحكم ، أبو محمّد ، الكنديّ ـ مولاهم ـ البغداديّ ، الكوفيّ :

متكلّم شيعيّ ، من أصحاب الإمامين الصادق والكاظم عليهما السلام ، ولد في الكوفة ، ونشأ في واسط ، وانتقل إلى بغداد ، له روايات كثيرة في العقائد والأحكام ، وألّف كُتباً عديدة ، أكثرها في الكلام ، منها : التوحيد ، والكلام على حد ث الأجسام ، والردّ على الزنادقة ، والردّ على أصحاب الاثنين ، والردّ على أصحاب الطبائع ، وكتاب الشيخ والغُلام في التوحيد ، الردّ على المعتزلة ، والردّ على أرطاطا لس في التوحيد ، والمجالس في التوحيد ، وكتب كثيرة في الإمامة .

السلام بقوله[٧] في الجسم ؛ فَزَعَمَ أَنَّ الله تعالىٰ : « جِسْمٌ لا[٨] كالأجسام »[٩] .

وقد روي : أنه رجع (عن هذا القول بعد ذلك .

وقد اخْتَلَفَت الحكاياتُ)[١٠] عنه ، ولم يصحّ ـ منها ـ إلّا ما ذكرتُ[١١] .

وأمّا الردُّ على هشام ، والقول بنفي التشبيه ، فهو أكثر من أنْ

→

ترجم له أصحاب الكتب الرجالية الشيعيّة كافّة ، وأثنوا عليه بالثقة والتحقّق بهذا الأمر ، والتقدّم في الكلام ، كما جرحه العامة ، وخاصة المعتزلة لشدّته عليهم ، ولعجزهم عن مقارعة حُججه .

وقد تحدّثنا عنه في مقالنا عن مقولته « جسم لا كالأجسام » كما سيأتي .

وأنظر ترجمته في رجال النجاشي (ص ٤٣٣) رقم (١١٦٤) والفهرست للطوسي (ص ٢٠٣) رقم (٧٨٢) ورجال الكشّي ، الأرقام (٤٧٥ ـ ٥٠٣) و (١٠٢٥) .

(٧) يدل هذا التعبير على أنّ لهشام رأياً في التعبير بالجِسْم ، وهو إطلاقه على البارئ بلفظه ، لا بمعناه المعروف ، بل بمعنى « الشيء » الذي اصطلحه هشام ، وكان متداولاً في عصره ، واستدلّ عليه بالحصر العقليّ ، وقد أوضحنا كلّ هذه الجوانب في مقالنا عن « جسم لا كالأجسام » .

(٨) كذا في « مط » و « مج » لكن في « ن ، ضا ، تي » : ليس ، بدل « لا » .

(٩) هذه المقولة المعروف عن هشام إطلاقها ، وإن نقلت عن غيره أيضاً ، وقد تحدّثنا عن مدلولها وعن دليلها عند هشام ، بنحو مفصّل جدّاً في مقال بعنوان « مقولة جسم لا كالأجسام بين موقف هشام بن الحكم ومواقف سائر أهل الكلام » نشر في مجلّة (تراثنا) العدد التاسع عشر (ص ٧ ـ ١٠٧) .

(١٠) ما بين القوسين ورد في « مط » و « مج » .

(١١) لاحظ مقالنا المذكور آنفاً ، فقد ذكرنا بتفصيل ما يصحّ نسبته إلى هشام من القول ، في باب التجسيم ، وأنّ أعداءه من العامة ـ خاصة المعتزلة ـ قد نسبوا إليه أُموراً باطلة اتّهموه بها زوراً وبُهتاناً ، فلاحظ .

يحصى من الرواية عن آل محمّد عليهم السلام .

أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمد بن قُولَوَيْه (رحمه الله)[١٢] ، عن محمد بن يعقوب[١٣] ، عن محمد بن[١٤] أبي عبدالله ، عن محمد بن إسماعيل ، عن الحسين بن الحسن ، عن بكر بن صالح والحسن[١٥] ابن سعيد ، عن عبدالله بن المغيرة ، عن محمد بن زياد ، قال : سمعت يونس بن ظبيان ، يقول : دَخَلْتُ على أبي عبدالله عليه السلام ، فقلتُ له : إنّ هشام بن الحكم يقول في الله عزّ وجلّ[١٦] قولاً عظيماً ،

---

(١٢) الترحّم لم يرد في « ن » ولا في « تي » .

(١٣) روى الكلينيّ محمد بن يعقوب هذا الحديث بنفس السند الذي جاء في كتابنا (الحكايات) إلّا أنّ فيه : « ... بكر بن صالح ، عن الحسن بن سعيد ... » في الكافي (ج ١) كتاب التوحيد ، باب النهي عن الجسم والصورة ، الحديث (٦) تسلسل (٢٨٣) .

وقد رواه الصدوق ، بعين السند ، إلّا أنّ فيه : « ... الحسين بن الحسن والحسين بن عليّ ، عن صالح بن أبي حمّاد ، عن بكر بن صالح ، عن الحسين بن سعيد ... » في كتاب التوحيد ، الباب (٦) الحديث (٧) (ص ٩٩) .

وبعد المتابعة والفحص في الأسانيد توصّلنا إلى أنّ الصحيح ما جاء في كتابنا من عطف الحسن بن سعيد بالواو ، على الحسين بن الحسن ـ وهو ابن بردة ـ لأنّه في طبقته ، وهما يرويان عن بكر بن صالح ، وبكر يروي عن محمد بن زياد .

وأمّا الحسين بن سعيد ـ فهو الكوفي الخزّاز ، وهو الذي يروي عنه بكر بن صالح ، وهو غير الأهوازي المعروف ، بل أقدم منه طبقةً .

والاستدلال على كلّ هذه الدعاوي ، والاستشهاد لها ، يطول جدّاً وليست هذه التعليقات متّسعة لذلك ، وسنوردها في بعض بحوثنا الرجالية ، بعونه تعالى .

(١٤) في « ن » زيادة : أحمد بن .

(١٥) في « مط » و« مج » : الحسين ، ولاحظ التعليقة (١٣) السابقة هنا .

(١٦) قوله : « عزّ وجلّ » لم يرد في « تي » .

إلاّ أنّي أختصر لك منه أحرفاً [١٧] : يَزْعمُ : أنّ الله سبحانه[١٨] : « جِسْمٌ (لا كالأجسام)[١٩] » لأنَّ الأشياءَ شيئانِ : جِسْمٌ ، وفِعْلُ الجِسْم ؛ فلا يَجُوزُ أنْ يكونَ الصانع[٢٠] بمعنى الفِعْل ، ويجبُ أنْ يكون بمعنىٰ الفاعِل .

فقال أبو عبدالله عليه السلام : يا وَيْحَهُ ! أما عَلِمَ أنَّ الجِسْمَ مَحْدُودٌ ، مُتَناهٍ ، مُحْتَمِلٌ للزيادة[٢١] والنقصانِ ، وما احْتَمَلَ ذلك كان مَخلوقاً ؟! (فَلَوْ كانَ الله تعالىٰ جِسْماً ؛ لم يكن بَيْنَ الخالِقِ)[٢٢] والمَخْلُوقِ فَرْقٌ .

فهذا قول أبي عبدالله عليه السلام ، وحُجَّته على هشام فيما اعْتَلَّ به هشام من المقال[٢٣] .

فكَيْفَ نَكُوْنُ قد أخَذْنا ذلك[٢٤] عن المعتزلة ؟!

لَوْلا قِلَّةُ الدِيْنِ !؟

---

(١٧) في « مط » : حرفاً .

(١٨) في « تي » : تعالى ، بدل « سبحانه » .

(١٩) ما بين القوسين ورد في « مط » فقط .

(٢٠) في « ن ، ضا ، تي » : التابع ، والكلمة مهملة من النقط في « تي » .

(٢١) في « ن » : متحمّل الزيادة .

(٢٢) ما بين القوسين من « مط » و « مج » .

(٢٣) في « ن ، ضا ، تي » : على هشام اعتلّ فيه لمقاله .

(٢٤) في « ن » : أخذناه ، بدل : أخذنا ذلك .

[٩]

[اتّـهامُ الجَـبْر والـرؤيَة]

[ضـدّ شـيعة أهل البـيت عليهم السـلام]

قلـتُ له[١] : فإنّهـم يـدّعُونَ[٢] : أنّ الجماعة كانت تَديْنُ بالجَبْر، والقَـوْلِ بالرُّؤيَـةِ ، حتّى نُـقِلَ عـن جماعَةٍ مـن المُتـأخّرينَ منهـم المُعْتَـزِلَةُ عنّا ذلـك[٣] .

فَهَـلْ مَعَنا رِوايَةٌ بخـلافِ ما ادّعَـوْهُ ؟

فقالَ : هـذا ـ أيْضاً ـ (تَـخَرُّصٌ علينا)[٤] كالأَوّل .

مـادانَ (أحَـدٌ مـن)[٥] أصْحابنا قَطُّ[٦] بالجَـبْر ، إلاّ أنْ يكـونَ عامّـيّاً[٧] لا يعـرفُ تَأْويـلَ الأخـبـارِ ، أَوْ شاذّاً عـن جَماعَـةِ الـفُقَـهـاءِ

---

(١) « له » من « تي » .

(٢) في « ن ، ضا ، تي » : يزعمون .

(٣) كذا في « ضا » لكن في النسخ البواقي : عن ذلك .

(٤) ما بين القوسين من « ن » و « تي » .

(٥) ما بين القوسين من « ن » .

(٦) كلمة (قط) من « مط » و « مج » .

(٧) المراد بالعامّيّ : هو من لا خبرة له بالعلم ، ولو كان يلمّ بعباراته ، ويحفظ النصوص ←

والنُظّارِ[٨] .

والروايةُ في العَدْلِ ، ونَفْيِ الرُؤْيَةِ ، عن آلِ محمّد عليهم السلام أكْثَرُ من أنْ يَقَعَ عَلَيْها الإحْصاءُ .

أَخبَرني أبو محمّد ، سَهْلُ بن أَحْمد الدِيباجيّ ، قالَ : حَدَّثنا أبو محمّد قاسِمُ بن جَعْفر بن يَحْيىٰ المصريّ[٩] ، قال :حَدَّثنا[١٠] أبو يُوسف يَعْقُوب بن عليّ[١١] ، عن أبيه ، عن حَجّاج بن عَبْدالله[١٢] ،

←

المرتبطة به ، وإنّما يخرج من ذلك مَنْ كان من أصحاب النظر في العلم ، وهذا يعمّ الفقه والكلام ، بل سائر المعارف .

(٨) ذهب أهل الحديث ـ وهم الأخباريّون ـ إلى الالتزام ، بما ورد في الروايات والتسليم لظواهرها ، وما تدلّ عليه من الاعتقاد بالجَبْر ، فقالوا تبعاً لبعض النصوص : « أفعال العباد مخلوقة لله خلق تقدير لا خلق تكوين » قال الصدوق منهم : ومعنى ذلك : أنّه لم يزل عالماً بمقاديرها

وقد رُدّ ذلك في مذهب المتكلّمين من الشيعة ، قال الشيخ المفيد ـ وهو من أهل الاجتهاد ـ: الصحيح عن آل محمّد صلّى الله عليهم : أنّ أفعال العباد غير مخلوقة لله ، والذي ذكره أبو جعفر [الصدوق] قد جاء به حديث غير معمول به ، ولا مرضيّ الإسناد ، والأخبار الصحيحة بخلافه ، وليس يعرف في لُغة العَرَب أنّ العلم بالشيء هو خلق له . . .

أُنظر تصحيح الاعتقاد (ص ١٩٧ ـ ٢٠١) ولاحظ (ص ٢٠١) فإنّ فيه تفصيلاً عن الجبر ومعناه .

واقرأ كتاب الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ٢٨٢) .

وتعرّض الشيخ المفيد لذلك في المسألة السابعة من المسائل السارويّة ، لاحظ : عدّة رسائل للشيخ المفيد (ص ٢٢١) .

(٩) في « ن » : البصري ، بدل « المصري » .

(١٠) في « ن » : حدّثني .

(١١) « بن علي » لم ترد في « ن » .

(١٢) في « ن » و« تي » : عبيدالله .

قال : (سَمِعْتُ أبي يَقُولُ)[١٣] :

سمعتُ جعفر بن محمّد عليه السلام ـ وكان أفْضَلَ من رَأَيْتُ من الشرفاء[١٤] والعُلَماء ، وأهل الفَضْل ـ وقد سُئِلَ : عن أَفْعالِ العباد ؟

فقال : كُلُّ ما وَعَدَ الله ، وتوَعَّدَ[١٥] عليه ، فَهُوَ من أفعال العباد .

وقالَ : حَدَّثني أَبي ، عن أَبيه ، عن الحسين[١٦] عليه السلام ، قال : قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ـ في بعض كلامه ـ : إنّما هي أعمالكم تُرَدُّ إليكم[١٧] فَمَنْ وَجَدَ خَيْراً ؛ فَلْيَحْمَد الله ، ومَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذلك ؛ فلا يَلُومَنَّ[١٨] إلاّ نَفْسَهُ[١٩] .

فَأَمّا نَفْيُ الرؤيةِ عن الله عَزَّ وَجَلَّ بالأَبْصارِ ؛ فَعَلَيْهِ إجْماعُ الفُقَهاءِ[٢٠] والمتَكَلِّمِينَ من العصابة كافّةً ، إلاّ ما حكي عن هشامٍ في خلافه[٢١] .

---

(١٣) ما بين القوسين من « مط » و « مج » .

(١٤) في « ن ، ضا ، تي » : من البشر ، بدل « من الشرفاء » .

(١٥) في « ن » و « مج » : وتواعد .

(١٦) في « ن و مج و تي » : عليّ بن الحسين عليهما السلام .

(١٧) في « ن » و « ضا » : عليكم .

(١٨) في « ن ، ضا ، تي » : فلا يلوم .

(١٩) لم أقف على تخريج هذا الحديث فيما توفّر لديّ من كتب الحديث .

(٢٠) كلمة « الفقهاء » لم ترد في « ن » .

(٢١) حكى المخالفون للشيعة عن هشام أقوالاً غريبة في التوحيد وفي الأمور العقلية حتى نسبوا إليه « المحال الذي لا يتردّد في بُطلانه ذو عقل » كما نسبه إليه ابن حجر في لسان الميزان (٦ / ١٩٤) .

وأكبر كلمةٍ خرجت من أفواههم نسبة (التجسيم) إلى هذا الرجل العظيم ، معتمدين على إطلاقه مقولة « جسمٌ لا كالأجسام » غافلين ـ أو متغافلين ـ عن مؤدّى هذه ←

والحُـجَجُ عليـه مأثُـورةٌ[٢٢] عـن الصادِقيْـنَ عليهم السـلام[٢٣] :

فـمن ذلك : حَديـثُ أحْمَد بـن إسْحاق ، وقـد كـتب[٢٤] إلى أبي الحسـن الثالث عليـه السلام ، يسـأله[٢٥] : عـن الرؤية ؟

فكـتـب جوابـه : ليـس تجوز[٢٦] الـرؤيـة ما لم يَكُـنْ بَـيْنَ الـرائي

← المقولة ، ومحتواها ، ودليلها ، وصدرها وذَيلها .

وقد أثبتنا في مقالنا السالف الذكر أنّ المقولة إنّما تدلّ على التوحيد والتنزيه ونفي التجسيم المعنويّ ، ونفي التشبيه ، وإنما مدلولها عند هشام وعلى مصطلحه في الجسم أنّه بمعنى الشيء الموجود القائم بذاته ، هو مفهوم جملة « شيء لا كالأشياء » المأخوذة من قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ كمثلهِ شيْءٌ ﴾ بلا زيادة أو نقصان .

وعلى أثر جهلهم بهذا ، أو تجاهلهم عنه ، عمدوا إلى اتّهام هشام بما يستلزمه القول بالتجسيم ، من القول بالتشبيه ، والقول بالرؤية .

وممّن تعمّد اتّهام هشام ، مع وقوفهم على مؤدّى مقولته ، هم المعتزلة من العامّة ، فهذا القاضي عبد الجبّار يقول : وأما هشام بن الحكم وغيره من المجسّمة ! فإنّهم يجوّزون أن يُرى في الحقيقة ويلمس . المغني في العدل والتوحيد (٤ / ١٣٩) .

مع أنّ عبد الجبّار نفسه اعترف بأنّ معاني الشيء ، والموجود ، والقائم بنفسه ، لا تؤدّي إلى التجسيم ، ولا تلازم القول بالرؤية ، المغني (٤ / ١٨٠) وقد أثبتنا في مقالنا المذكور أنّ هشاماً إنّما عنى بقوله « جسم » أنّه شيء ، موجود ، قائم بنفسه .

هذا ، والقاضي وغيره يَرَوْنَ ذيل المقولة : « . . . لا كالأجسام » حيث ينفي فيه كلّ شَبَهٍ بالأجسام ، وينفي بذلك كلّ صفةٍ وخصوصية للأجسام عن الباريْ ، فكيف ينسبون إلى هشام القول بالرؤية واللمس ؟!

فأنظر مقال : مقولة جسم لا كالأجسام ، . . . وخاصّة (ص ٥٠ ـ ٥١) .

(٢٢) في « ن » و « تي » : ما نرويه .

(٢٣) في « مط » : عليهما السلام .

(٢٤) في « ن ، ضا ، تي » : قال : كتبتُ ، بدل « وقد كتب » .

(٢٥) في « ن ، ضا ، تي » : أسأله .

(٢٦) في « مجـ » : تحرز ، بدل « تجوز » .

والمَرْئيّ هَواءٌ ينفذه البَصَر ، فمتى انقطعَ الهواءُ وعدم الضِياءُ ؛ لم تصحّ الرُؤْيَةُ ، وفي وجوب[٢٧] اتّصال الضِياء بين الرائي والمَرْئيّ وجوبُ الأَشباه[٢٨] ، والله يتعالىٰ عن الأَشباه[٢٩] فثبتَ أَنّه سُبْحانَهُ لا تَجُوزُ عَلَيْه الرُؤيَةُ بالأَبْصارِ[٣٠] .

فهذا قَوْلُ أبي الحَسَن عليه السلامُ وحُجّتُهُ في نَفْيِ الرُؤْيَة ، وعليها اعْتَمَدَ جَميعُ[٣١] من نَفىٰ الرُؤيَةَ من المُتكلِّمينَ .

وكذلك الخَبَرُ المَرْوِيّ عن الرضا عليه السلام[٣٢] .

وثُبُوْتُه مَعَ نظائره في كتابيَّ المُقَدَّم ذكرهما ، يغني[٣٣] عن

---

(٢٧) في « مج » : وجود ، بدل « وجوب » .

(٢٨) كذا في « مط » ، لكن في النسخ : الاشتباه .

(٢٩) في « ن » و « ضا » : الاشتباه .

(٣٠) الحديث رواه الكليني في الكافي ، كتاب التوحيد ، باب في إبطال الرؤية ، الحديث (٤) ، وانظر بحار الأنوار (٤ / ٣٤ ـ ٣٦) .

(٣١) في « ن ، ضا ، تي » : كلّ ، بدل « جميع » .

(٣٢) وردت عن الإمام الرضا عليّ بن موسى عليه السلام أحاديث عديدة في نفي الرؤية :
منها : حديث أبي قرّة ، عنه عليه السلام ، في الكافي ، كتاب التوحيد ، باب في إبطال الرؤية ، الحديث (٢) ، ورواه الصدوق في التوحيد ب٨ ح٩ ص ١١١ .
ومنها : حديث سؤال المأمون للرضا عليه السلام حول الرؤية : في التوحيد ـ للصدوق ـ الباب (٨) الحديث (٢٤) ص (١٢١) .
ومنها : حديث آخر ، في التوحيد ، للصدوق ، الباب (٨) ح١٣ ص ١١٣ . وانظر ـ أيضاً ـ نفس الباب ، الحديث (٢١) ص (١١٧) .
وقد جمع الكليني أحاديث نفي الرؤية في ذلك الباب من كتاب التوحيد من الكافي ، وكذلك الصدوق في التوحيد ، وجمع الإمام السيد عبد الحسين شرف الدين أحاديث أهل البيت عليهم السلام في نفي الرؤية في كتابه القيّم « كلمة حول الرؤية » (ص ٣٢ ـ ٣٨) .

(٣٣) في « مج » : غِنَىً .

إيـراده[٣٤] في هـذا المكان[٣٥] .

(٣٤) في « تي » : أيرادها .

(٣٥) لقد تبرّأ الشيعةُ الإماميّةُ من عقيدة التجسيم للبارئ ، فنزّهوه عن كل ما يحدّه ويصفه بصفات الأجسام وخصائصها ، ومنها الرؤية ، لا في الدنيا ، ولا في الآخرة .

فلاحظ : نهج الحقّ - للعلاّمة - (ص ٤٦ - ٤٨) وكشف المراد ، له (ص ٢٩٦ - ٢٩٩) والشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة (ص ١٩٥ - ١٩٨) .

وقد ألّف سماحة الإمام السيّد شرف الدين الموسوي العاملي كتابه الحافل باسم « كلمة حول الرؤية » استوعب فيه جهات البحث عقلاً ونقلاً ، وهو مطبوع منشور .

وألّف السيّد أبو القاسم بن الحسين النقويّ ، القُميّ ، اللكهنوي ، المتوفّىٰ سنة (نيّف وعشر وثلاثمائة) كتباً ثلاثة في نفي الرؤية وهي : « نفي رؤية الله » و « لا تدركه الأبصار » و « إزالة الغَيْن في رؤية العين » باللغة الفارسية ، وهي كلّها مطبوعة في الهند ، كما في الذريعة (١ / ٥٢٩ - ٥٨٤) .

أمّا العامة ، فقد خالف الأشاعرة منهم عُقلاء العالم كافّة بادّعائهم غير المعقول ، في باب الرؤية ، إذ حكموا بأنّ الله - جلّ وعلا - يُرى بالعين المجّردة ، وهذا هو مذهب السلفيّة منهم ، ويسمّون في كتب الفرق بالصفاتية ، وقد صرّح الشهرستاني بأنّ سِمة الصفاتية تطلق على الأشاعرة .

فهذا إمامهـم المتفلسـف الغزّالي يقول في كتابـه : الاقتصاد (ص ٣٠ - ٣٥) : إنّ الله - سبحانه وتعالى - عندنا مَرئيٌّ ، لوجـوده ، ووجـود ذاتـه ! ثـم اسـتدلّ على جـواز ذلك عقـلاً ، بمسلكين (ص ٣٢ - ٣٤) ثم قال في وقوعه شرعاً : فدلّ الشرع على وقوعـه ! وأضـاف :

أمّا « الحشوية » [ويعني السلفيّة من العامّة] فإنّهم لم يتمكّنوا من فهم موجود لا في جهة ، فأثبتوا « الجهة » حتى لزمتهم بالضرورة « الجسميّة » و « التقدير » والاتّصاف بصفات الحدوث .

وأمّـا « المعـتزلة » فإنّهم نفوا الجهة ، وخالفوا قواطع الشرع [!] فهؤلاء تَغلْـغَلُوا في « التـنزيـه » محترزين عن « التشبيه » فأفرطوا . والحشويّة أثبتوا « الجهةَ » احترازاً عن التعطيل فشبّهوا .

أقول : ولهم في ذلك أقاويل بشعة منكرة ، لا يستسيغها عقل ولا ذوق ، إقرأها في : التنبيه والـردّ ، للملطيّ (ص ٩٧ - ٩٨ ، ١١٦ - ١١٨) وآنـظر : الملل والنحـل ←

→ للشهرستاني (ص ١٠٠ و ٩٢ ـ ٩٣ من الجزء الاول) ومذاهب الإسلاميّين (١ / ٥٤٨ و ٥٥٤ و ٦١٣) في إثبات الأشعرية و الباقلّاني للرؤية ، وآقرأ ردّ القاضي عبد الجبّار عليهم في مذاهب الإسلاميّين (١ / ٤١٧ ـ ٤٢٣) .

وقد أشبع الردّ عليهم الشيخ العلّامة المحقّق محمد زاهد الكوثريّ في تعليقاته القيّمة على : التنبيه والردّ ، للملطيّ .

وفي العَزْم استيعاب الردّ على سخافاتهم وترّهاتهم في هذه المسألة ، في بحث مفصّل ، أعاننا الله على إنجازه ، بمنّه وكرمه ، آمين .

[١٠]

[مـن أحاديـث أهْل البَيْـت عليهم السـلامُ]

[في الوصـيّة بالـوَرَعِ والعَـمَلِ والشُـكْرِ]

فَـصْلٌ من الحديـث والحكـايات عنـه[١]

[١] أَخْبَـرني الشيـخُ أبـو عبـدالله (أدام الله عـزّه)[٢] قال : أَخْبَـرني أبو الحَسـن أحمد بن محـمّد بن الحَسـن بـن[٣] الوليـد ، عن أبيه ، عن سَـعْد بن عَبْـدالله ، عـن أحمد بـن محـمّد بـن عيسىٰ ، عن يُونُـس ابن عَبْد الرحمٰـن ، عـن بَعْـض أصحابه ، عـن خَيْثمة عـن أبي عبـدالله جعفر بن محـمّد عليه السـلام :

قال دَخَـلْتُ عليـه أُوَدِّعُـهُ ، وأنَا أُرِيْـدُ الشُـخُوْصَ عن[٤] المدينة .

فـقـال : أبْلِـغْ مَواليـنا السـلامَ ، وأَوْصِـهِـمْ بِتَقْوىٰ الله ، والعَمَل

(١) في « ن ، ضا ، تي » : الحديث عنه والحكايات .

(٢) ما بين القوسين من « مط » .

(٣) كلمة « بن » لم ترد في « مط » .

(٤) في « مط » و« مج » : إلى ، بدل « عن » وكذا في مستطرفات السرائر (ص ١٩٢) نقلاً عن كتابنا هذا .

الصالح وأَنْ يعُودَ صحيحُهُمْ مَريضَهُمْ ، وَلْيَعُدْ غَنِيُّهُمْ على فَقيرِهِمْ ، وأَنْ يَشْهَدَ حَيُّهُمْ جَنازَةَ مَيِّتِهم ، وأَنْ يتلاقوا[٥] في بيوتهم ، وأَنْ يتفاوضوا[٦] علم الدين ؛ فإنَّ في ذلك حياةً لأمرنا رَحِمَ اللهُ عَبْداً أَحْيَىٰ أَمْرَنا .

وَأَعْلِمْهُم - يا خَيْثَمَةُ - أَنَّا لا نُغْني[٧] عَنْهُم من الله شيْئاً ، إلّا بالعَمَلِ[٨] الصالحِ ؛ فإنَّ ولايتنا لا تُنالُ إلّا بالورع ، وإنَّ أَشَدَّ الناس عذاباً يوم القيامَة مَنْ وَصَفَ عَدْلاً ثُمَّ خالَفَهُ إلى غَيْرِهِ[٩] .

---

(٥) في « مط » : يلاقوا .

(٦) في « مط » : وليتفاوضوا .

(٧) في « مط » : أنّه لا يغني .

(٨) في « مط » و « مج » . إلّا العملُ ، وكذلك في المستطرفات .

(٩) في « ن » : لغيره .

والحديث رواه ابن إدريس في مستطرفات السرائر (ص ١٦٢ - ١٦٣) من كتاب العيون والمحاسن ، للمفيد .

ونقل في الاختصاص - المنسوب إلى المفيد - (ص ٢٩) عن إبراهيم بن عمر اليمانيّ ، عن عبد الأعلىٰ مولى آل سام ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : سمعته يقول لخيثمة : يا خيثمة . . . إلى قوله عليه السلام : « رحم الله من أحيى أمرنا » .

وخرّجه محقّقهُ عن الكافي (٢ / ١٧٥) والطوسي في مجالسه (أمالي الطوسي) (ص ٨٤) الطبعة الحجريّة .

وفي بعض المصادر أنّ خيثمة الجعفيّ رواه عن أبي جعفر عليه السلام كما في كتاب جعفر ابن شريح الحضرمي ، المطبوع في الأصول الستّة عشر (ص ٧٩) وكتاب الغايات للرازي (ص ٩٩) مثله .

وأسند الشيخ الطوسي في أماليه (١ / ٣٨٠) هذا الحديث إلى الرضا عليه السلام أنّه قال لخيثمة ، باختلاف ، ونقله الديلمي في أعلام الدين (ص ٨٣ - ٨٤) .

ولاحظ : فقه الرضا عليه السلام ص ٣٥٦ ، وقرب الإسناد (ص ١٦) ووسائل الشيعة ، كتاب الحجّ ، أبواب المزار ، تسلسل (١٩٨٧٢) .

[٢] - (أخْبَرني الشيخُ الإمامُ[١٠] أبو عبدالله ، أدام الله عِزَّهُ : قال : أخْبَرني)[١١] أبو الحسن أحمد بن محمّد ، عن أبيه ، عن سَعْد ابن عَبْدالله ، عن أحْمدَ بن محمّد بن عيسىٰ ، عن يونُس بن عَبْد الرحمن ، عن كثير بن[١٢] عَلْقَمَة ، قال : قُلتُ لأبي عَبْدالله عليه السلامُ : أَوْصِني .

فقال : أوْصِيكَ بتقْوىٰ الله ، والوَرَع ، والعِبادة ، وطُوْل السُجُود، وأداءِ الأمانَة ، وصِدْق الحديث ، وحُسْنِ الجِوارِ ، فَبِهذا جاءِنا محمّد صلّى الله عليه وآله .

صِلُوا[١٣] عشائِرَكُم ، وَعُوْدُوا مَرْضاكُم ، واحضروا جَنائزكم[١٤] .

وكُونوا لَنا زَيْناً ، ولا تكونوا عَلَيْنا[١٥] شَيْناً ، حَبِّبُونا إلى الناس ، ولا تُبَغِّضُونا إليهِمْ ، جُرُّوا إلينا كُلَّ مَودَّةٍ ، وادفعوا عنّا كُلَّ قبيحٍ[١٦] .

فما قِيلَ فِيْنا من خَيْرٍ ؛ فَنَحْنُ أَهْلُهُ ، وما قِيْلَ فِيْنا من شَرٍّ فوالله ؛ ما نَحْنُ كذلك .

لَنا حَقٌّ في كِتاب الله ، وقَرابَةٌ من رَسُولِ الله صلّى الله عليه وآله

---

(١٠) كلمة « الإمام » من « مج » .

(١١) ما بين القوسين من « مط » و « مج » وفي النسخ بدلها : قال الشيخ : وأخبرني .

(١٢) في « تي » عن علقمة ، بدل : « بن علقمة » .

(١٣) زاد في « مط » : في ، وكذا في نسخة من المستطرفات .

(١٤) كذا في « مط » و « مج » وفي النسخ : جنائزهم .

(١٥) في « مط » : لنا .

(١٦) في « مط » و « مج » : كلّ شرّ ، وكذا في المستطرفات .

وسلّم ، وولادةٌ طَيّبةٌ .

فهكذا فقولوا[١٧] .

[٣] ـ وبهذا الإسناد : عن الحَلَبيّ ، عن حُمَيْد بن المُثَنّى ، عن يَزِيْد بن خَلِيْفَة ، قال :

قال لنا أبو عبدالله عليه السلام ـ ونحن عنده ـ : نَظَرْتُم ـ والله ـ حَيْثُ نَظَرَ الله ، واخْتَرْتُم مَن ٱخْتارَ الله ، أَخَذَ النّاسُ يَميناً وشمالاً ، وقَصَدْتُم قَصْدَ مُحَمَّدٍ صلّى الله عليه وآله وسلّم .

أَنْتُم ـ والله ـ على المَحَجَّةِ البَيْضاءِ ، فأَعِيْنُوا على ذلك بِوَرَعٍ واجتهادٍ[١٨] .

فَلَمّا أردنا أنْ نَخْرُجَ (من عنده)[١٩] قال : ما على أحدكم إذا عَرَّفَهُ الله بهذا الأَمر[٢٠] أنْ لا يَعْرِفَهُ الناسُ به[٢١] .

إنَّهُ مَنْ عَمِلَ للناسِ ؛ كان ثوابُهُ على الناسِ ،ومَنْ عَمِلَ لله ؛ كان ثوابه على الله تعالى[٢٢] .

---

(١٧) الحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٣) عن العيون والمحاسن ، للمفيد ، ومثله متناً وسنداً في بشارة المصطفى (ص ٢٢٢) الطبعة الثانية .
وقريب منه في صفات الشيعة للصدوق عن الصادق عليه السلام ، الحديث (٣٩) .

(١٨) كلمة « واجتهاد » من « ن » و « ضا » فقط .

(١٩) ما بين القوسين من « ن » فقط .

(٢٠) كلمة « الأمر » ليست في « ن » ولا في « تي » .

(٢١) كلمة « به » لم ترد في « تي » .

(٢٢) الحديث ، رواه في مستطرفات السرائر (ص ٣ ـ ١٦٤) وأورد البرقي في المحاسن (ص ١٤٨) صدره بسنده عن أبيه ، عن النضر ، عن يحيى الحلبي ، عن أبي المغرا ـ وهو ←

[٤] - وقال : قال الحَسَنُ (بنُ عليّ)[٢٣] عليه السلام لرجُلٍ : يا هذا ، لا تُجاهِد الطَلَبَ جهادَ المُغالب ، ولا تتّكِل على القَدَرِ اتّكالَ المُسْتَسْلِم ؛ فإنّ ابْتِغاءَ الفَضْلِ من السُّنَّةِ ، والإجْمال في الطَلَبِ من العِفَّةِ[٢٤] ، ولَيْسَت العِفَّةُ بِدافِعَةٍ رِزْقاً ، ولا الحِرْصُ بجالبٍ فَضْلاً ، فإنّ الرِزْقَ مَقْسُومٌ ، والأَجَلَ مَوْقُوتٌ[٢٥] واسْتِعْمالُ الحِرْصِ يُوْرِثُ المَأثَم[٢٦] .

[٥] - قالَ : وأَتىٰ رَجُلٌ أبا عبدالله عليه السلامُ ؛ فقالَ : يابن رَسُولِ الله ، أَوْصِني .

فقالَ لَهُ : لا يَفْقِدُكَ الله[٢٧] حَيْثُ أَمَرَكَ ،ولا يراكَ[٢٨] حَيْثُ نهاك .

فقالَ لَهُ : زِدْني .

فقالَ : لا أجِدُ مَزِيْداً[٢٩] .

← حميد بن المثنّى - .

وذكره في بشارة المصطفى (ص ٢٢٢) ذيل الحديث الثاني وبسنده .

(٢٣) ما بين القوسين لم يرد في « ن » ولا في « تي » .

(٢٤) في « ضا » : الفقه ، هنا وفي الجملة التالية : وليس الفقهُ ، بدل « العفّة » في الموضعين .

(٢٥) في « ن » : موقوف ، بدل « موقوت » وكذلك في بشارة المصطفىٰ .

(٢٦) في « مج » : المآثِم .

والحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) وفي تحف العقول (ص ٢٣٣) عن الحسن عليه السلام ، وفي التمحيص لابن همّام (ص ٥٢) ح (٩٨) وذكره في بشارة المصطفىٰ ، في ذيل الحديث الثاني السالف .

(٢٧) زاد في « ن » : كلمة : « من » .

(٢٨) زاد في « ن » كلمة : « من » .

(٢٩) كلمة « مزيداً » وردت في « ن » فقط .

والحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) ونقله في بشارة المصطفى في ذيل ←

[٦] ـ قال : وقالَ الباقِرُ عليه السلامُ : ما أَنْعَمَ الله على عَبْدٍ نِعْمةً فشكرها بِقَلْبِهِ ؛ إلّا اسْتَوْجَبَ المزيد[٣٠] قَبْلَ أنْ يُظْهِرَ شُكْرَهُ على لسانه[٣١] .

[٧] ـ قالَ : وقالَ أبو عبدالله عليه السلامُ ـ في أدَبِهِ لأصْحابِهِ ـ : مَنْ قَصُرَتْ يده عن المُكافاة[٣٢] فَلْيُطِلْ لِسانَهُ بالشُكْرِ[٣٣] .

[٨] ـ قالَ : وقالَ عليه السلام : من حقّ الشُكْرِ لله على نِعَمِهِ[٣٤] أنْ يُشْكَرَ مَنْ أجْرىٰ تلك النِعْمة على يده[٣٥] .

[٩] ـ قالَ : وقالَ سَلْمانُ رحمة الله عليه[٣٦] : أوْصاني خليلي رسُولُ الله صلّى الله عليه وآله بِسَبْعٍ ، لا أدَعُهنّ على حالٍ : أنْ أنْظُرَ إلى مَنْ هُوَ دُوني ، ولا أنْظُرَ إلى مَنْ هُوَ فَوْقي ، وأنْ أُحِبَّ الفُقراءَ وأدْنُوَ منهم ، وأنْ أقولَ[٣٧] الحقَّ ـ وإنْ كانَ مُرّاً ـ وأنْ أصِلَ رحمي ـ وإنْ كانَتْ مُدْبِرةً ـ وأنْ لا أسْأَلَ الناسَ شيئاً ، وأوْصاني : أنْ أُكْثِرَ من قول : « لا

← الحديث الثاني وبسنده .

(٣٠) زاد في « مط » و « مج » كلمة : بها .

(٣١) الحديث ، رواه في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) وذكره في بشارةالمصطفى في ذيل الحديث الثاني ، وبسنده .

(٣٢) في « مط » و « مج » : بالمكافاة .

(٣٣) الحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) ورواه في بشارة المصطفى ، بذيل الحديث الثاني وبسنده .

(٣٤) في « مط » و « مج » : تعالى ، بدل (على نعمه) .

(٣٥) الحديث ، رواه في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) ورواه في بشارة المصطفى (ص ٢٢) ذيل الحديث الثاني ، وبسنده .

(٣٦) في « مط » : رضي الله عنه .

(٣٧) في « ن » و « ضا » و « تي » : وأرى قول الحقّ .

حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاّ بالله » فإنّها كَنْزٌ من كُنُوز الجَنَّةِ[٣٨] .

[١٠] - قالَ : وقال أبو عبدالله عليه السلام : قالَ رَجُلٌ لأبي : مَنْ أعْظَمُ الناس في الدُنْيا قَدْراً ؟

فقالَ : مَنْ لَمْ تجعل الدنيا لِنَفْسِهِ في نَفْسِهِ خَطَراً[٣٩] .

[١١] - وقال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم : ثلاثَةٌ من مكارم الأَخْلاق : إعْطاءُ مَنْ حَرَمَكَ ، وصِلَةُ مَنْ قَطَعَكَ ، والعَفْوُ عَمَّنْ ظَلَمَكَ[٤٠] .

[١٢] - أخْبَرَني الشيخُ أبو عبدالله ، قال : أخْبَرَني[٤١] أبو الحَسَن أحْمد بن محمّد بن الحَسَن ، عن أبيه ، عن سعد بن عبدالله ، عن أحْمد بن محمّد بن عيسىٰ ، عن يونُس بن عبد الرحمن ، عن صفوان[٤٢] ، عن مَنْصور بن حازِم[٤٣] ، عن أبي حَمْزَةَ الثُماليّ ، عن عليّ

---

(٣٨) الحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٤) ورواه البرقي في المحاسن (١ / ١١) ح (٣٤) عن سلمان .

(٣٩) في « ن » و« ضا » : من لم يجعل الدنيا خطراً ، وفي « تي » : من لم يجعل للدنيا خطراً . والحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٥) .

(٤٠) الحديث ، أورده في مستطرفات السرائر (ص ١٦٥) .
وقد جاء في حديث عن الصادق عليه السلام ، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، أنّه قال - في خطبةٍ - : ألا أخبركم بخير خلائق الدنيا والآخرة ؟وذكر قريباً من الحديث ، رواه في كتاب الزهد ،للأهوازي (ص ١٥) ،وأنظر تحف العقول (ص ٤٥) و (ص ٢٩٣) .

(٤١) في « ن » و« تي » : قال الشيخ المفيد : أخبرني .

(٤٢) اسم « صفوان » ساقط من « ضا » .

(٤٣) في « ن » : منصور بن أبي حازم .

ابن الحُسَينْ عليه السلام ، قال :

قال رسول الله صلّى الله عليه وآله : ثلاثٌ مُنْجياتٌ ، وثلاثٌ مُهْلِكاتٌ :

فأمّا المُنجياتُ : فَخَوْفُ الله في السِرّ والعَلانِيَةِ ، والعَدْلُ في الغَضَبِ (والرضا)(٤٤) والقَصْدُ في الغِنىٰ والفقر .

وأمّا المُهْلِكاتُ : فَشُحٌّ مُطاعٌ ، وهَوىً مُتَّبَعٌ ، وإِعْجابُ المَرْءِ بِنَفْسِه(٤٥) .

[انتهى الكتاب](٤٦)

---

(٤٤) ما بين القوسين ليس في « تي » .

(٤٥) الحديث ، رواه الحسين الأهوازي في الزهد (ص ٦٨) عن ابن أبي عمير ، عن منصور ، عن يونس ، عن المنهال ، مثله .

وروى الدولابي في الكنى (١ / ١٥١) عن أنس ، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ، مثله .

وأورد المهلكات : البرقي في المحاسن (٣ / ٣ و ٤ / ٤) عن الصادق أو السجاد عليهما السلام ، عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم .

وكذا في وصيّة النبيّ لعليّ عليهما السلام في كتاب مَنْ لا يحضره الفقيه (٤ / ٢٦٠) رقم (٨٢٤) .

(٤٦) وقد فرغتُ من التعليق على هذا الكتاب ، ومراجعته للمرّة الثانية ، منتصف ليلة الأربعاء ، غرّة شعبان المعظّم ، سنة اثنتي عشر وأربعمائة وألف للهجرة النبويّة المكرّمة ، بمدينة قم المقدّسة .

وأستغفر الله العظيم ، ولا حولَ ولا قوّةَ إلّا بالله العليّ العظيم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .

وكَتَبَ

السيّد محمّد رضا الحسينيّ

الجلاليّ

الفهـارس

[مرتَّبـةً علىٰ أرقام الصفحـات]

١ ـ فهـرس الآيات الكريمـة .

٢ ـ فهـرس الأحاديـث الشريفـة .

٣ ـ فهـرس الكتب والمؤلفـات .

٤ ـ فهـرس الفِرَق والطوائـف .

٥ ـ فهـرس الأعـلام .

٦ ـ فهـرس المواضـع والبلدان .

٧ ـ فهـرس المصطلـحات والألفاظ الخاصّـة .

٨ ـ فهـرس المصادر والمراجـع .

٩ ـ فهـرس المحتـوىٰ .

١ ـ الآيات الكريمـة

الآيـات وأرقامهـا — الصفحـات

السـور وأرقامهـا

٢ ـ الأحاديـث لشريفـة

٣ ـ الكتب والمؤلفات

٤ ـ الفِرَق والطوائف

٥ ـ الأعلام

٦ ـ المواضع والبلدان

٧ ـ المصطلحات والألفاظ الخاصّة

التقليد ٢١

تقوىٰ الله ٩٣

التنزيه ٨٦، ٨٨

التوحيد ١٥، ١٦، ٥٦، ٧٤، ٧٨، ٨٥، ٨٦

٨ ـ المصادر والمراجع

١ ـ الاختصاص ، المنسوب إلى الشيخ المفيد ، تصحيح علي أكبر الغفاري منشورات جماعة المدرّسين ـ قم .

٢ ـ الاعتصام ، للشاطبي .

٣ ـ الأُصول الستّة عشر ، لعدّة من المحدّثين القدماء ، تقديم الشيخ حسن المصطفوي ، طهران ١٣٧١ هـ .

٤ ـ أصل الشيعة وأُصولها ، للشيخ محمد حسين كاشف الغطاء .

٥ ـ أعلام الدين ، للديلمي الحسن بن أبي الحسن ، تحقيق مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم .

٦ ـ الاقتصاد في الاعتقاد ، للغزّالي ، محمد أبي حامد (ت ٥٠٥) الطبعة الأُولى ، نشر مكتبة الحسين عليه السلام مطبعة حجازي ـ القاهرة .

٧ ـ أمالي الطوسي ، للشيخ محمد بن الحسن أبي جعفر (ت ٤٦٠) مطبعة النعمان ـ النجف ١٣٨٧ هـ .

٨ ـ أوائل المقالات في المذاهب المختارات ، للشيخ المفيد ، تقديم شيخ الإسلام الزنجاني ، المطبعة الحيدرية ، النجف ١٣٩٣ هـ .

٩ ـ الإيضاح ، للشيخ الفضل بن شاذان الأزدي النيسابوري (ت ٢٦٠) تحقيق السيّد جلال الدين المحدّث ، مطبعة دانشكاه طهران ١٤٠٣ هـ .

١٠ ـ بحار الأنوار ، للشيخ محمد باقر المجلسي (ت ١١١٠) الطبعة الحديثة ـ طهران .

١١ ـ بشـارة المصطفى لشيعة المرتضى ، لمحمد بن أبي القاسم الطبري ، الطبعة الثالثة ـ المطبعة الحيدرية ١٣٨٣ هـ .

١٢ ـ تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي أحمد بن علي (ت ٤٦٣) مطبعة السعادة ، مصر ١٣٦٨ .

١٣ ـ تاريخ الجهميّة والمعتزلة للشيخ جمال الدين القاسمي الدمشقي الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥ هـ .

١٤ ـ تاريخ الفرق الإسلامية ، لمحمّد ابي زهرة الجزء الأول ، دار الفكر العربي ، ١٩٧١ م .

١٥ ـ تثبيت دلائل النبوّة ، للقاضي عبد الجبّار .

١٦ ـ تراثنا ، مجلّة فصلية تصدّرها مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ، قم .

١٧ ـ تصحيح الاعتقاد (شرح اعتقادات الصدوق) للشيخ المفيد ، تقديم السيّد هبة الدين الشهرستاني ، المطبعة الحيدرية ـ النجف .

١٨ ـ التعريفات ، للسيد علي بن محمد الشريف الجرجاني ، الطبعة الأولى المطبعة الخيرية ، القاهرة ١٣٠٦ هـ .

١٩ ـ تلبيس إبليس (أو نقد العلم والعلماء) لابن الجوزي عبد الرحمن ، إدارة الطباعة المنيريّة ـ القاهرة .

٢٠ ـ تلخيص المحصّل ، للشيخ المحقّق نصير الدين الطوسي .

٢١ ـ التنبيه والردّ ، للملطي محمد بن أحمد (ت ٣٧٧) تعليق وتعقيب الشيخ محمد زاهد الكوثريّ ، طبع المثنى ١٣٨٨ .

٢٢ ـ تنزيه الأنبياء ، للسيّد الشريف المرتضىٰ ، مطبوع مكرّراً .

٢٣ ـ التوحيد ، للصدوق أبي جعفر ، محمد بن عليّ القمي (ت ٣٨١) مكتبة الصدوق ـ طهران ١٣٩٨

٢٤ ـ التمحيص ، لابن همّام محمد أبي علي الإسكافي تحقيق مدرسة الإمام المهديّ عليه السلام ، قم ١٤٠٤ .

٢٥ ـ تحف العقول عن آل الرسول ، للشيخ الحسن بن علي بن أبي شعبة الحرّاني ، صحّحه عليّ أكبر الغفّاري ، طبع جماعة المدرّسين ، قم ١٤٠٤ .

٢٦ ـ حجّيّة السُنّة ، للشيخ عبد الغني عبد الخالق ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، دار القرآن الكريم ـ بيروت ١٤٠٧ هـ .

٢٧ ـ الحدود ، لابن سينا ، حقّقته امليه جواشون ، نشر سروش ـ طهران ١٩٨٧ م .

٢٨ ـ دليل المخطوطات للسيد أحمد الحسيني ، الجزء الأول ، مطبعة مهراستوار ـ قم .

٢٩ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة ، للشيخ آغا بزرك الطهراني ، الطبعة الأُولى ، النجف وطهران .

٣٠ ـ رجال النجاشي ، تحقيق السيد موسى الزنجاني الشبيريّ ، نشر جماعة المدرّسين ، قم ١٤٠٧ هـ .

٣١ ـ رسالة في استحسان الخوض في علم الكلام ، لأبي الحسن الأشعري ، طبع في مذاهب الإسلاميّين ، للبدوي (١ / ١٥) .

٣٢ ـ روضة الناظر وجنّة المناظر ، لابن قدامة المقدسي عبدالله بن أحمد (ت ٦٣٠) دار الكتاب العربي ـ بيروت ١٤٠١ هـ .

٣٣ ـ الزهد ، للحسين بن سعيد الأهوازي ، تحقيق مدرسة الإمام المهديّ عليه السلام ، قم ١٤٠٤ هـ .

٣٤ ـ شرح الأُصول الخمسة ، للقاضي عبد الجبّار المعتزلي .

٣٥ ـ شرح نهج البلاغة ، لابن أبي الحديد ، الطبعة الأُولى مصر ـ ٤ ـ أجزاء .

٣٦ ـ الشيعة بين الأشاعرة والمعتزلة ، للسيّد هاشم معروف الحسني.ـ دار النشر للجامعيّين ـ بيروت .

٣٧ ـ صفات الشيعة ، للصدوق القمّي ، مطبوع مع كتاب عليّ والشيعة للشيخ نجم الدين العسكريّ ، في مطبعة الآداب ـ النجف .

٣٨ ـ عدّة رسائل للشيخ المفيد ، مكتبة المفيد ـ قم .

٣٩ ـ عقائد الإمامية ، للشيخ محمد رضا المظفّر ، مطبوع مكرّراً .

٤٠ ـ الغايات ، للرازي القمي ، طبع ضمن (جامع الأحاديث) له ـ طهران المكتبة الإسلامية .

٤١ ـ فرهنك معين ، للدكتور محمّد معين ، منشورات أمير كبير ، الطبعة الرابعة ـ طهران ١٣٦٠ هـ .

٤٢ ـ الفصل في الملل والنحل ، لابن حزم الأندلسي، الطبعة الأُولى ـ مصر .

٤٣ ـ الفصول المختارة من العيون والمحاسن ، جمع السيّد الشريف المرتضى من أمالي الشيخ المفيد ، الطبعة الرابعة ـ مكتبة الداوري ـ قم ١٣٩٦ هـ .

٤٤ ـ الفهرست للطوسي ، تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم ، الطبعة الثانية ١٣٨١ هـ .

٤٥ ـ الفهرست ، للنديم ، تحقيق رضا تجدّد ، طهران ١٣٩١ هـ .

٤٦ ـ القرآن محاولة لفهم عصريّ ، الدكتور مصطفى محمود ، مصر .

٤٧ ـ الكنى والأسماء ، للدولابي ـ دائرة المعارف ـ حيدر آباد ـ الهند .

٤٨ ـ الكافي ، للكليني أبي جعفر ، محمد بن يعقوب (ت ٣٢٩) دار الكتب العلمية ، والمكتبة الإسلامية ـ طهران .

٤٩ ـ كشف المراد شرح تجريد الاعتقاد ، للعلاّمة الحلّي ، تحقيق الشيخ حسن زاده آملي ، جماعة المدرّسين ـ قم ١٤٠٨ هـ .

٥٠ ـ كلمة حول الرؤية ، للسيد عبد الحسين شرف الدين العاملي ، دار النعمان ـ النجف ١٣٨٧ هـ .

٥١ ـ المحاسن ، للبرقي أحمد بن محمد بن خالد ، تصحيح جلال الدين المحدّث الأُرمويّ ، دار الكتب الإسلاميّة ـ قم .

٥٢ ـ المسائل الساروية ، للشيخ المفيد ، طبع ضمن عدّة رسائل للشيخ المفيد ، مكتبة المفيد ـ قم .

٥٣ ـ مذاهب الإسلاميّين ، للدكتور عبد الرحمن البدوي ، دار العلم

للملايين ، بيروت ١٩٧١ .

٥٤ ـ مستطرفات السرائر ، للشيخ محمد بن أحمد ابن إدريس الحلّي (ت ٥٩٨) تحقيق مدرسة الإمام المهديّ عليه السلام ـ قم ١٤٠٨ هـ .

٥٥ ـ مسند شمس الأخبار ، لعلي بن حميد القرشي ، مكتبة اليمن الكبرى ، صنعاء ١٤٠٧ هـ .

٥٦ ـ مقالات الإسلاميّين ، لأبي الحسن الأشعريّ ، علي بن إسماعيل (ت٣٣٠) تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة، مصر ١٣٦٩هـ .

٥٧ ـ المقالات والفرق ، للشيخ سعد بن عبدالله القمي الأشعري ، صحّحه دكتور محمد جواد مشكور ـ مطبعة حيدري ـ طهران ١٩٦٣ م .

٥٨ ـ مقولة جسم لا كالأجسام ، بين موقف هشام ، ومواقف سائر أهل الكلام ، للسيد محمد رضا الحسيني الجلالي ، مقال نشر في مجلّة « تراثنا » الفصلية ، العدد (١٩) .

٥٩ ـ الملل والنحل ، للشهرستاني ، تحقيق عبد العزيز الوكيل ، مؤسسة الحلبي ، القاهرة ١٣٨٧ هـ .

٦٠ ـ مناهج الاجتهاد في الإسلام ، للدكتور محمد سلام مدكور ، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ .

٦١ ـ كتاب من لا يحضره الفقيه ، للشيخ الصدوق القميّ ، دار الكتب الإسلامية ـ طهران ـ الطبعة الخامسة ـ ١٣٩٠ هـ .

٦٢ ـ نهج الحقّ وكشف الصدق ، للعلّامة الحلّي الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلّي (ت ٧٢٦) علّق عليه عين الحسني الأرمويّ دار الهجرة ـ قم .

٦٣ ـ الهدى إلى دين المصطفى ، للحجّة الشيخ محمد جواد البلاغي ، الطبعة الثانية ـ دار الكتب الإسلامية ، قم .

٦٤ ـ وفيات الأعيان ، لابن خلّكان ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ، منشورات الرضي ـ قم ١٤٠٤ هـ .

٦٥ ـ التوحيد والتثليث ، للحجّة الشيخ محمد جواد البلاغي، الطبعة الثانية ،

دار قائم آل محمّد عجّل الله تعالى فرجه الشريف ، قم ١٤١١ هـ .
٦٦ ـ الحضارة الإسلامية في القرن الرابع ، لآدم متز.
٦٧ ـ الرسائل العشر . للشيخ الطوسي . ط جماعة المدرسين ـ قم .
٦٨ ـ تاريخ المذاهب الإسلامية لابي زهرة ، طبع مصر.
٦٩ ـ خاندان نوبختي ، عباس إقبال ، كتابخانه طهوري ـ طهران .
٧٠ ـ المنية والأمل ـ طبقات المعتزلة ـ لابن المرتضى .
٧١ ـ عدّة الاصول للطوسي ، تحقيق الشيخ مهدي نجف ، مؤسسة آل البيت (ع) ـ قم .
٧٢ ـ تاريخ الفرق الإسلامية ، للغرابي ، طبع القاهرة .
٧٣ ـ هداية الأبرار إلىٰ طريق الأئمة الأطهار ، للكركي .
٧٤ ـ منهاج السُنّة لابن تيمية الحراني الحنبلي، طبع بولاق .
٧٥ ـ أنديشه هاى كلامى شيخ مفيد ، تأليف مارتين مكدرموت ، ترجمة أحمد آرام ، طبع طهران .

٩ ـ فهرس المحتوىٰ

[نهاية الكتاب]

سُبْحانَ رَبِّكَ رَبِّ العِزَّة عمّا يصفون ، وسلامٌ على المرسلين ، والحمد لله ربِّ العالَمين

مسألة في الإرادة

تأليف

الإمام الشيخ المفيد
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي
(٣٣٦ ـ ٤١٣ هـ)

مسألة في «الإرادة»

بسم الله الرحمن الرحيم

اتّفق المسلمون على توصيف الباريء سُبحانه بأنّه «مُرِيْدٌ».

و «الإرادة» عند الإنسان تعني المشيئة و الرغبة، و هي بلا ريب حادثةٌ في الإنسان، فهي زائدة على ذاته، وجودها يتبع أسبابه.

أما الإرادة الإلهيّة، فما معناها؟

فهي: لا يمكن أن تكون معدومة، لوضوح صدور الأوامر منه تعالى، مما يكشف عن وجود «إرادة» له، بلا ريب.

و كذلك لا ريب في وجود «كراهة» له تعالى، لتعلّق نهيه بالأُمور القبيحة.

فلا يمكن ان تكون «الإرادة» أمراً ذاتياً للّه تعالى، و إلاّ، لاستلزم أن تكون جميع الأُمور - حسنها و قبيحها - مرادةً له تعالى، و قد علمنا بالضرورة أنّه تعالى لا يريد القبيح، بل يكرهه.

فلابدّ أن تكون «الإرادة الالهية» صفة خارجة عن الذات، لكنّها ليست صفة قديمة، و إلاّ، للزم تعدّد القدماء.

و إن قلنا إنها صفة محدثة في اللّه تعالي، لزم أن تحدث في محلّ!

و ليست الذات الإلهيّة محلاً للحوادث، لأنّها قديمة.

و إن لم تكن الذات الالهيّة محلاً لإرادته تعالى، لكان محلّها متصفاً بها، لا هو سبحانه.

و لا يمكن أن يخلو الحادث من محلّ، لأنه عَرَضٌ، لا وجود ـ مستقلاً ـ له بنفسه.

و الحاصل: أنّ الإرادَة الإلهيّة بعد اثبات اتصافه بها، ليست أمراً موجوداً عينيّاً، لا قديماً، و لا محدثاً بل توصف بها الذاتَ مجازيّاً، لا حقيقياً.

بمعنى: أنّ اللّه تعالى يخلق الشيء لمصلحة يعلمها في الشيء هي إرادته الداعية إلى خلقه.

و هذا الكتاب «مسألة الإرادة ...» على إيجازه قد استوعب فيه الشيخ المفيد أهمّ ما يلزم الاستدلال عليه حول الإرادة الالهيّة.

و قد وجدنا المتأخرين من علماء الكلام ينشدون الحقيقة التي ابداها الشيخ المفيد في هذا الكتاب، و يسيرون على خطاه في الاستدلال و يتبعون أثره في الاستنتاج.

واللّه وليُ التوفيق.

وكتب

السيّد محمد رضا الحسيني الجلالي

* مسألة في إرادة الله سبحانه للشيخ المفيد (ره).

* كتبها أحمد بن الحسين بن العودي الاسدي الحلّي.

* ضمن مجموعة بخط واحد، كتبها ناسخها ما بين سنة ٧٤٠ ـ ٧٤٦ هـ.

* النسخة الخطّية في خزانة مكتبة بودليان في جامعة اكسفورد بانجلترا.

* النسخة المصورة محفوظة في مكتبة حجة الاسلام والمسلمين العلامة المحقق السيد عبد العزيز الطباطبائي.

... من كلام الشيخ المفيد رضي الله عنه لا يخلو تعالى جده
[من ان يكون] مريدا لنفسه او بارادة ولا يجوز ان يكون مريدا لنفسه لانه لو كان
[ل]وجب ان يكون مريدا للحسن والقبيح وقد دل الدليل على انه لا يريد
[الا ما] يفعله ولا يجوز ان يكون مريدا بارادة لانها لا تخلو من ان تكون
[موجو]دة او معدومة ولا يجوز ان تكون معدومة لان المعدوم ليس بشيء
[ف]لا يصح وجوده وان كانت موجودة لم تخل من ان تكون قديمة او محدثة فان [كانت]
قديمة وجب تماثلهما [...] السوادان والبياضان [...]
[في] نفسه هذا باطل ايضا ولو كان مريدا بارادة قديمة لوجب قدم المرادات
[...] ذكرت في مواضعها فلم يبق الا ان يكون تعالى مريدا بارادة محدثة
[وهذ]ا باطل من حيث كانت الارادة عند مثبتيها عرض والاعراض لا تقوم
[بنف]سها ولا بد لها من محل [...] يحل هذه من ان يكون هو او غيره ومحال
[ان يكون] تعالى [محلا] للاعراض لقدمه ولا يجوز ان يكون مريدا بارادة محدثة
[في] غيره لوجوب استناد حكمها الى المحل ولا [...] ان يكون حكمها [...]
[مح]لها ويكون تعالى مريدا بها ووجودها لا في محل غير معقول واثبات
[غير] المعقول يؤدي الى الجهالات فثبت انه مريد مجازا لا حقيقة
[...] ذلك تمت المسألة والحمد لله وصلى الله [...]
[illegible]

مسألة في ارادة الله تعالىٰ

[بسم الله الرحمن الرحيم]

لا يخلو تعالى جدّه أن يكون مريداً لنفسه أو بارادة، ولا يجوز أن يكون مريداً لنفسه، لأنّه لو كان كذلك، لوجب أن يكون مريداً للحَسَنِ والقبيح، وقد دلّ الدليل على أنّه لا يريد القبيح، ولا يفعله.

ولا يجوز أن يكون مريداً بارادة، لأنها لا تخلو من أن تكون موجودة أو معدومة، ولا يجوز أن تكون معدومة، لأنّ المعدوم ليس بشيء [ولا] يوجب لغيره حكماً.

وإن كانت موجودة لم تخل من أن تكون قديمة أو محدثة، فان كانت قديمة وجب تماثلها للقديم تعالى. وكذلك السوادان والبياضان، فيجب تماثل القديمين كذلك.

وأيضاً فلو كان مريداً بارادة قديمة، لوجب قدم المرادات بأدلّة قد ذكرت في مواضعها.

فلم يبق إلّا أن يكون تعالى مريداً بارادة محدثة، وهذا باطل، من حيث كانت الارادة عند مثبتيها عرض، والاعراض لا تقوم بأنفسها، ولابدّ لها من محال، ولم تخلّ محلّ هذه من أن يكون هو أو غيره، ومحال كونه تعالى محلّ شيء من الاعراض لقدمه.

ولا يجوز أن يكون مريداً بارادة محدثة تحلّ في غيره، لوجوب رجوع حكمها الى المحلّ، ولا يصحّ أن يكون حكمها راجعاً الى محلّها، ويكون تعالى مريداً بها، ووجودها لا في محلّ غير معقول، واثبات ما ليس بمعقول يؤدي الى الجهالات، فثبت أنّه مريدٌ مجازاً لا حقيقة،فتأمل ذلك.

تمت المسألة والحمد لله وحده، وصلواته على سيدنا محمد وآله الطاهرين. علّقها العبد الفقير الى الله تعالى أحمد بن الحسين بن العودي [الأسدي الحلّي].

تكملة

قال الكراجكي رضوان الله تعالىٰ عليه في كنز الفوائد:

بيان صفات المجاز:

فأما الذي يوصف الله تعالىٰ به ومرادنا غير حقيقة الوصف في نفسه، فهو كثير، فمنه مريد وكاره وغضبان وراضٍ ومحبّ ومبغض وسميع وبصير وراءٍ ومدرك، فهذه صفات لا تدلّ العقول على وجوب صفته بها، وإنّما نحن متّبعون للسمع الوارد بها، ولم يرد السمع إلاّ على اللغة واتّساعاتها، والمراد بكلّ صفةٍ منها معنى غير حقيقتها.

القول في المريد:

إعلم أنّ المريد في الحقيقة والمعقول هو القاصد إلىٰ أحد الضدّين اللّذين خطرا بباله الموجب له بقصده وإيثاره دون غيره.

وهذا من صفات المخلوقين التي تستحيل أن يوصف في الحقيقة بها

ربّ العالمين. إذ كان سبحانه لا يعترضه الخواطر، ولا يفتقر إلىٰ أدنىٰ رويّة وفكر، إذ كان هذا علىٰ ما بيّناه، فإنّما معنىٰ قولنا: إنّ الله تعالىٰ مريد لأفعاله، أنّها وقعت وهو عالم بها غير ساهٍ عنها، وإنّما لم يقع عن سبب موجب من غيره لها لأنّـا وجدنا القاصد منّا للشيء الذي هو عالم به غير ساهٍ عنه، ولا هو موجوداً لمسبّبٍ وجب من غيره مريداً له. فصحّ إذا أردنا أن نخبر بأنّ الله تعالىٰ يفعل لا عن سهوٍ ولا غفلةٍ ولا بإيجابٍ من غيره، أن نقول هو مريد لفعله، ويكون هذا الوصف استعارة، لأنّ حقيقته كما ذكرناه لا يكون إلّا في المحدث.

دليل:

والذي يدلّ على صحّة قولنا في وصف الله تعالىٰ بالإرادة، أنّه سبحانه لو كان مريداً في الحقيقة لم يخل الأمر من حالين:

إمّـا أن يكـون مريداً لنفسه، او مريداً بإرادة فلو كان مريداً لنفسه لوجب أن يكون مريداً للحسن والقبيح، كما أنّه لو كان عالماً لنفسه كان عالماً بالحسن والقبيح. وإرادة القبيح لا تجوز على الله سبحانه.

والكلام في هذا يأتي محرّراً على المجبّرة في خلق الأفعال.

فإذا ثبت أنّ الله عزّ وجلّ لا يجوز أن يريد المقبحات عُلِم أنّه غير مريد لنفسه.

وإن كان مريداً بإرادة، لم تخلُ الإرادة من حالين:

إمّا أن تكون قديمة، أو حادثة.

ويستحيل أن تكون قديمة، بما بيّناه من أنّه لا قديم سواه عزّ وجلّ.

والكلام على المجبّرة في هذا داخل في باب نفي الصفات التي ادّعت المجبّرة أنّها قديمة مع الله تعالىٰ.

وأيضاً فلو كان الله سبحانه مريداً فيما لم يزل، إمّا لنفسه وإمّا بإرادة قديمةٍ معه، لوجب أن يكون مراده معه فيما لم يزل، لأنّه لا مانع له ممّا أراده، ولا حائل بينه وبينه، ولكان ما يوجده من الأفعال لا تختلف أوقاته، [ولا] يتأخّر بعضه عن بعض، لأنّ الإرادة حاصلة موجدة في كلّ وقت، وهذا كلّه موضح أنّه عزّ وجلّ ليس بمريد فيما لم يزل، لا لنفسه ولا لإرادةٍ قديمةٍ معه.

وإذا بطل هذا لم يبق إلّا أن يكون مريداً بعد أن لم يكن مريداً بإرادة محدثة، وهذا أيضاً يستحيل، لأنّ الإرادة لا تكون إلّا عرضاً، والعرض يفتقر إلى محل، والله تعالىٰ غير محل للأعراض، ولا يجوز أن تكون إرادته حالّة في غيره، كما لا يجوز أن يكون عالماً بعلم يحلّ في غيره، وقادراً بقدرةٍ تحلَ في غيره.

ولا يجوز أيضاً أن تكون لا فيه ولا في غيره، لأنّه عرض، والعرض يفتقر إلى محل يحملها، ويصحّ بوجوده وجودها.

ولو جاز أن توجد إرادة لا في مريدٍ بها، ولا في غيره، لجاز أن توجد حركة لا في متحرّك بها ولا في غيره.

فإن قيل أنّ الحركة هيئة للجسم، وليس يجوز أن تكون هيئة غير حالّةٍ فيه.

قلنا: ولِمَ لا يجوز ذلك؟.

فإن قيل: لأنّ تغيّر هيئة الجسم مدرك بالحاسّة، فوجب أن يكون المعنىٰ الذي يتغيّر به حالاً فيه.

قلنا: وكذلك المريد للشيء بعد أن لم يكن مريداً له، قد يتغيّر عليه حِسُّ نفسه، فوجب أن تكون إرادته تحلّه.

فإن قيل: بأيّ شيءٍ من الحواسّ تحسّ الإرادة؟.

قلنا: وبأيّ شيءٍ من الحواسّ يحسّ الصداع.

فإن قيل: إنّ الإنسان يدرك ألم الصداع في موضعه ضرورةً.

قلنا: فلم نركم أشرتم إلى حاسّةٍ بعينها أدركه بها؟.

ولنا أن نقول: وكذلك المريد في الحقيقة، يعلم بتغيّر حسّه، ويدرك ذلك من نفسه ضرورةً.

(فصل) من كلام شيخنا المفيد رضي الله تعالىٰ عنه في الإرادة.

قال: الإرادة من الله جلّ إسمه نفس الفعل، ومن الخلق الضمير وأشباهه ممّا لا يجوز إلّا على ذوي الحاجة والنقص.

وذاك أن العقول شاهدة بأنّ القصد لا يكون إلّا بقلب، كما لا تكون الشهوة والمحبّة إلّا لذي قلب، ولا تصحّ النيّة والضمير والعزم إلّا على ذي خاطر يضطرّ معها في الفعل الذي يغلب عليه الى الإرادة له، والنيّة فيه والعزم.

ولمّا كان الله تعالىٰ يجلُّ عن الحاجات، ويستحيل عليه الوصف بالجوارح والآلات، ولا يجوز عليه الدواعي والخطرات، بطل أن يكون محتاجاً في الأفعال إلى القصود والعزمات، وثبت أنّ وصفه بالإرادة مخالف في معناه لوصف العباد، وأنّها نفس فعله الأشياء، وإطلاق الوصف بها عليه مأخوذ من جهة الإتّباع دون القياس، وبذلك جاء الخبر عن أئمّة الهدىٰ عليهم السلام.

قال شيخنا المفيد رحمه الله:

«أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه عن محمّد بن يعقوب الكليني عن أحمد بن إدريس عن محمّد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيىٰ قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام:

(أخبرني عن الإرادة من الله تعالىٰ ومن الخلق؟.

فقال: الإرادة من الخلق الضمير وما يبدو لهم بعد (كذا) الفعل، والإرادة

من الله تعالىٰ إحداثه الفعل لا غير ذلك،لأنّه جلّ إسمه لا يهمّ ولا يتفكّر».

قال شيخنا [المفيد] رحمه الله:

«وهذا نصّ من مولانا عليه السلام على اختياري في وصف الله تعالىٰ بالإرادة، وفيه نصّ على مذهب لي آخر منها، وهو: أنّ إرادة العبد تكون قبل فعله، وإلى هذا ذهب البلخي.

والقول في تقدّم الإرادة للمراد كالقول في تقدّم القدرة للفعل، وقول الإمام عليه السلام في الخبر المتقدّم أنّ الإرادة من الخلق الضمير وما يبدو لهم بعد الفعل صريح في وجوب تقدّمها للفعل، إذ كان الفعل يبدو من العبد بعدها، ولو كان الأمر فيها على مذهب الجبّائي لكان الفعل بادياً في حالها، ولم يتأخّر بدوه إلى الحال التي هي بعد حالها.

فصـل: اعلم أنّـا نذهب إلى أنّ الإرادة تتقدّم المراد كتقدّم القدرة للمقـدور، غير أنّ الإرادة موجبـة للمـراد، والقدرة غير موجبة للمقدور، والإرادة لا تصلح إلاّ للمراد دون ضدّه وليس كذلك القدرة لأنّها تصلح أن يفعل الشيء بها فضُدّه بدلاً منه، والجميع أعراضٌ لا يصحّ بقاؤها.

فصل معنى القول في أنّ الإرادة موجبة:

معنىٰ قولنـا في الإرادة أنّها موجبـة، هو أنّ الحيّ متىٰ فعل الإرادة لشيءٍ، وجب وجود ذلك الشيء، إلاّ أن يمنعه منه غيره، فأمّا أن يمتنع هو من مراده فلا يصحّ ذلك.

ومن الدليل علىٰ صحّة ما ذكرناه أنّه قد ثبت تقدّم الإرادة علىٰ المراد، لاستحـالـة أن يريد الإنسان ما هو فاعل له في حال فعله، فيكون مريداً للموجود، كما يستحيل أن يقدر على الموجود. وإذا ثبت أن الإرادة متقدّمة للمراد لم يخل أمر المريد لحركة يده من أن يكون واجباً وجودها عقيب الإرادة

بلا فصل، أو كان يجوز عدم الحركة، فلو جاز ذلك لم يعدم إلّا بوجود السكون منه بدلاً منها.

ولو فعل السكون في الثاني من حال إرادته للحركة لم يخلُ من أن يكون فعله بإرادة له أو سهو عنه، ومحال أن يفعله بإرادة، لأنّ ذلك موجب لإجتماع إرادتي الحركة والسكون لشيءٍ واحدٍ في حالةٍ واحدة، ومحال وجود السهو عن السكون في حال إرادته للحركة، فبطل جواز امتناع الإنسان ممّا قد فعل الإرادة له على ما شرحناه.

مسألة: إن قال قائل: إذا كنتم تقولون أن إرادة الله تعالىٰ لفعله هي نفس ذلك الفعل، ولا تثبتون له إرادة غير المراد، فما معنىٰ قولكم أراد الله بهذا الخبر كذا، ولم يرد كذا، وأراد العموم ولم يرد الخصوص، وأراد الخصوص ولم يرد العموم؟.

جواب: قيل له معنىٰ ذلك أنّ المقدور أخباراً كثيرة عن أشياء مختلفة، فقولنا أراد كذا ولم يرد كذا، فهو أنّه فعل الخبر الذي هو عن كذا، ولم يفعل الخبر الذي هو عن كذا، وفعل القول الذي يفهم منه كذا، ولم يفعل القول الذي يفهم منه كذا.

وهذا كقولنا: إنّا إذا قلنا: الحمد لله ربّ العالمين وأردنا القرآن كان ذلك قرآناً، وإذا أردنا أن يكون منّا شكراً لله تعالىٰ كان كذلك.

فإنّا لسنا نريد أنّ قولاً واحداً ينقلب بإرادتنا قرآناً إن جعلناه قرآناً، ويكون كلاماً لنا إن جعلناه لنا كلاماً، وإنّما معناه أن في مقدورنا كلامين نفعل هذا مرّة وهذا مرّة.

فإن قال: فكان من قولكم أن (الحمد لله ربّ العالمين) إذا أردتم به القرآن يكون مقدوراً لكم.

قلنا: هذا كلام في الحكاية والمحكيّ، وله باب يختص به، وسنورد إن

شاء الله تعالىٰ طرفاً منه.

فصل: فأمّا إرادة الله تعالىٰ لأفعال خلقه فهي أمره لهم بالأفعال، ووصفنا له بأنّه يريد منهم كذا إنّما هو استعارة ومجاز، وكذلك كلّ من وصف بأنّه مريد لما ليس من فعله ، تعالىٰ طريق الإستعارة والمجاز.

وقول القائل: يريد منّي فلان المصير إليه إنّما معناه أنّه يأمر بذلك ويأخذني به، وأرادني فلان علىٰ كذا أي أمرني به، فقولنا: إنّ الله يريد من عباده الطاعة إنّما معناه أنّه يأمرهم بها.

وقد تعبّر بالإرادة عن التمنّي والشهوة مجازاً وإتّساعاً، فيقول الإنسان أنّا أُريد أن يكون كذا أي أتمنّاه، وهذا الذي كنت أُريده أي اشتهيه وتميل نفسي إليه.

والإستعارات في الإرادات كثيرة.

فأمّا كراهة الله تعالىٰ للشيء فهو نهيه عنه، وذلك مجاز كالإرادة فاعلمه.

القول في الغضب والرضا

وهاتان صفتان لا تصحّ حقيقتهما إلاّ في المخلوق، لأنّ الغضب هو نفور الطباع، والرضا ميلها وسكون النفس، ووصف الله تعالىٰ بالغضب والرضا إنّما هو مجاز، والمراد بذلك ثوابه وعقابه، فرضاه وجود ثوابه، وغضبه وجود عقابه، فإذا قلنا رضي الله عنه فإنّما نعني أثابه الله تعالىٰ، وإذا قلنا غضب الله عليه فإنّا نريد عاقبه الله، فإذا علّق الغضب والرضا بأفعال العبد فالمراد بهما الأمر والنهي، نقول إنّ الله يرضىٰ الطاعة بمعنىٰ يأمر بها، ويغضب من المعصية بمعنىٰ ينهي عنها.

القول في الحبّ والبغض

وهاتان الصفتان إنّما يوصف الله تعالىٰ بها مجازاً، لأنّ المحبّة في الحقيقة ارتياح النفس إلى المحبوب، والبغض ضدّ ذلك من الانزعاج والنفور الذي لا يجوز علىٰ التقديم، فإذا قلنا إنّ الله عزّ وجلّ يحبّ المؤمن ويبغض الكافر فإنّما نريد بذلك أنّه ينعم علىٰ المؤمن ويعذّب الكافر، وإذا قلنا إنّه يحبّ من عباده الطاعة، ويبغض منهم المعصية جَرىٰ ذلك مجرىٰ الأمر والنهي أيضاً علىٰ المعنىٰ الذي قدّمنا في الغضب والرضا.

القول في سميع وبصير

اعلم أنّ السميع في الحقيقة هو مدرك الأصوات بحاسّة سمعه، والبصير هو مدرك المبصرات بحاسّة بصره، وهاتان صفتان لا يقال حقيقتهما في الله تعالىٰ، لأنّه يدرك جميع المدركات بغير حواس ولا آلات، فقولنا: إنّه سميع إنّما معناه لا تخفي عليه المسموعات، وقولنا: بصير معناه أنّه لا يغيب عنه شيء من المبصرات، وأنّه يعلم هذه الأشياء علىٰ حقائقها بنفسه لا بسمعٍ وبصر، ولا بمعانٍ زائدة علىٰ معنىٰ العلم:

وقد جاءت الآثار عن الأئمّة عليهم السلام بما يؤكّد ما ذكرناه.

قال شيخنا المفيد رضوان الله عليه:

«أخبرني أبو القاسم جعفر بن محمّد بن قولويه عن محمّد بن يعقوب الكليني عن عليّ بن إبراهيم بن هاشم عن محمّد بن عيسىٰ عن حمّاد عن حريز عن محمّد بن سالم الثقفي، قال: قلت لأبي جعفر الباقر عليه السلام: إنّ

قوماً من أهل العراق يزعمون أنّ الله تعالىٰ سميع بصير كما يعقلونه، قال: فقال: تعالىٰ الله تعالىٰ إنّما يعقل ذلك فيما كان بصفه المخلوق، وليس الله تعالىٰ كذلك.

وبإسناده عن محمّد بن يعقوب عن عليّ بن محمّد مرسلاً عن الرضا عليه السلام: أنّه قال في كلام له في التوحيد، وصفة الله تعالىٰ كذلك: بأنّه سميع إخبار بأنّه تعالىٰ لا يخفي عليه شيء من الأصوات، وليس هذا علىٰ معنىٰ تسميتنا بذلك، وكذلك قولنا بصير، فقد جمعنا الإسم، واختلف فينا المعنىٰ، وقولنا أيضاً مدرك وراءٍ لا يتعدّىٰ به معنىٰ عالم، فقولنا راءٍ معناه عالم بجميع المرئيّات، وقولنا مدرك معناه عالم بجميع المدركات، فهذه صفات المجازات والحمد لله.



تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

من البحوث المهمة المطروحة في علم الكلام: البحث عن جواز السهو على النبيّ صلى اللّه عليه و آله و سلم، و عدمه؟!

فإنّ أدلّة العصمة التى يقول بها جمهورُ المسلمين تقتضي الحكم بنفى السهو عنه في القول و الفعل، و قد ذهب الى ذلك المحقّقون من علماء الكلام من الشيعة و ممن قال بذلك من أهل السنة: أبو اسحاق الاسفراييني.

و قد فصل ذكر الخلاف منهم في كتاب (حجية السنّة) للشيخ عبدالغني عبدالخالق (ص٩٩-١٧).

أما الشيعة فلم يرد منهم خلاف في عصمته صلى اللّه عليه و آله و سلم من السهو في الأقوال.

و أما في الأفعال: فقد ذهب بعض من لا ينتمون الى النظر في ما يرتبط بالعقائد، بل يعتمدون في تحصيلها على النصوص المروية و يلتزمون بما تدل عليه ظواهرها، مع الالتزام بعدم تأويلها و توفيقها مع أدلة العقول، و هم الذين سمّاهم الشيخ المفيد بـ «المقلّدة» و هم فرقة يلتزمون بالتقليد في أُصول الدين، و =

يَشْبَهون من يُسمّى من العامة بالسلفية و الحشوية، في المنهج الكلامي و العقائدي.

فإن هؤلاء التزموا بنسبة السهو الى فعل النبيّ صلى اللّه عليه و آله اعتماداً على رواية من أخبار الآحاد، زعموا ورودها بذلك. و مضمونها أنه صلى اللّه عليه و آله صلّى صلاة رباعيّة سلّم فيها على ركعتين ـ سهواً ـ.

فقال له رجل يسمى بذي اليدين: أقصرتْ الصلاةُ، أو نسيت؟!

فقال صلى اللّه عليه و آله: كلّ ذلك لم يكن.

ثم سأل صلى اللّه عليه و آله أبابكر و عمر، عمّا قاله ذواليدين: أكان أم لم يكن؟!

فاخبراه أنه سلّم على ركعتين، فأتمّ النبى صلى اللّه عليه و آله صلاته.

و قد تصدّى الشيخ المفيد في هذا الكتاب لهؤلاء، و لما استدلوا به من الأخبار.

فابتدأ بذكر مسألة أُصولية تميّز حدود المباني المؤثرة في حسم مادّة النزاع، فذكر:

١ـ أن البحث إنّما هو حول عصمة الأنبياء، و هي من مسائل العقيدة التي لا يمكن الاستدلال عليها بالظن، لما قد ثبت في محله ـ من علم الكلام ـ من أنّ اصول الدين لابد و أن تكون مستندة الى العلم و اليقين و الاعتقاد الجازم.

و لما ورد في الآيات القرآنية العديدة ـ التي استشهد بها الشيخ المفيد ـ من عدم جواز الاعتماد على الظن و أنّه لا يغني من الحقّ شيئاً.

و هذه هي نقطة الافتراق بين أهل الاجتهاد و النظر و بين المقلّدة.[1]

---

(١) لاحظ ما ذكرناه حول كتاب (الحكايات).

٢ـ إن الفقهاء ـ أهل الاجتهاد و النظر ـ لا يعتمدون على أخبار الآحاد، المجردة، و يعتقدون أنها: «لا توجب علماً و لا عملاً».

و الشيخ يؤكّد على هذا في مختلف كتبه، و في بداية هذه الرسالة و هذا أيضاً من الفوارق بين الفريقين.

ثم أخذ الشيخ في معارضة تلك الرواية التي اعتمدوها دليلاً على إثبات وقوع السهو من النبي صلى اللّه عليه و آله بأنها «معلّلة» فلا يجوز اعتمادها كدليل على شيء، إذ التعليل في الحديث يسقطه عن الاعتبار و الحجيّة فلا يجوز العمل به.

و الحديث المعُلل: هو ما وقع اختلاف بين رواته، من حيث نصّه المنقول الى حدّ التهافت و التناقض بحيث لا يمكن الجمع بين منقولاتهم.

و قد اختلف الرواة بهذه الرواية كذلك، حيث اختلفوا في تعيين الصلاة التي وقع فيها السهو، و اختلفوا ـ كذلك ـ في الكيفيّة التي عالج بها النبي صلى اللّه عليه و آله السهو المزعوم وقوعه.

ثمّ استدل الشيخ المفيد بوجوه على أنّ الحديث موضوعٌ مختلقٌ و ليس يمكن وروده، مع الالتزام بمؤداه، لما فيه من التناقضات و اللوازم الباطلة، المخالفة للحقّ، و هي:

أوّلاً: ان النبي صلى اللّه عليه و آله ـ و حسب متن الرواية نفسها ـ قد نفى عن نفسه السهو، بقوله: «كلّ ذلك لم يكن» فإذا صحّ النقل، فمعنى كلامه أنّه قد نفى عن نفسه وقوع السهو و النسيان، فكيف يؤخذ ذلك دليلاً على وقوع السهو منه صلّى اللّه عليه و آله و الالتزام بأنه صلى اللّه عليه و آله سها في هذا القول أيضاً: اجتهاد في مقابل النصّ. =

و أما محاولة تفسير هذا الكلام بأنّه نفي للجمع بين الأمرين، بأنّ الكلّ لم يحصل، فقد ردّه الشيخ المفيد في الفصل الثاني من الكتاب بوجهين:

الاول: ان هذا الجواب ليس جواباً للسؤال المذكور، لأنّ السائل إنّما سأل. عن وقوعٍ أحد الأمرين؟ فليس الجواب بعدم حصولهما معاً موافقاً للطريقة المألوفة في الجواب عن ذلك؟ فهذا لغوٌ نربأ بالرسول صلى اللّه عليه و آله و سلّم منه.

الثاني: إن هذا الجواب يقتضي إلتفاته الى وقوع أحد الامرين منه، و ظاهر كلامه عدم إلتفاته الى ذلك، بل إنّما سأل المصلين عن صحّة ما قاله ذو اليدين؟!

ثانياً: إن الرواية ـ و حسب طرقها ـ تحتوى على أن الرسول صلى اللّه عليه و آله قرأ في تلك الصلاة سورة «والنجم» التى فيها آية السجدة، و أنه سمع يقرأ «تلك الغرانيق العلىّ، و أن شفاعتهن لترتجى» تلك الخرافة المفتعلة على قدس النبى صلى اللّه عليه و آله، الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحيٌ يوحى و انظر بهذا الصدد ما ذكره الشيخ عبدالغني عبدالخالق في كتاب حجية السنة (ص ١٠٠) هامش.

و ثالثاً: إن هذه الرواية تقتضي أنّه لم يتنبه الى هذا السهو إلاّ ذو اليدين ـ و هو مجهول الشخصيّة من بين الصحابة ـ دون جميع من حضر من سائر الصحابة بما فيهم ابوبكر و عمر، و ان الرسول صلى اللّه عليه و آله لما أراد أن يتأكّد من كلام ذي اليدين سأل أبابكر و عمر عن ذلك؟ دون غيرهما من الصحابة الحاضرين؟!

و كل هذه المفارقات تشير الى أن الرواية إنما وضعت لتشويه سمعة النبي صلى اللّه عليه و آله، و إسقاط فعله عن الحجيّة و الاعتبار.

و بعد، فقد تخلّل هذه الرسالة آراء للشيخ المفيد في مسائل عديدة، نتعرضها:

١ـ تفنيده إدّعاء الفرق بين السهو عند الناس، الذي عبّروا عنه بالسهو الشيطاني، و السهو عند النبيّ المعبّر عنه بالسهو الرحمانيّ و ميّز بين السهو و النوم في الحكم.

٢ـ ادعاؤه عدم الخلاف بين عصابة الحق (يعني الإمامية) في وجوب قضاء الصلاة الفائتة على الفور، عند تذكّرها، و أنّ القضاء على المضايقة، دون المواسعة، إلاّ إذا تضايقت بها صلاة حاضرة، ذكر ذلك فى الفصل الخامس.

٣ـ قوله: أن الفقهاء يطرحون ما يرويه الرواة ذوو السهو في الحديث، إلاّ ان يشركهم فيه غيرهم من ذوي التيقظ و الفطنة و الذكاء و الحفاظة ذكر ذلك في الفصل السادس.

و هذا هو شرط «السداد» الذي اعتبر في الرواة عند علماء الحديث و الدراية.

٤ ـ مناقشته في شخص «ذي اليدين» الصحابي المختلق الذي نسبت اليه الرواية، مصرحاً بأنّه مجهول غير معروف.

٥ـ نفيه نسبة الغلوّ عن مثل القائل بنفي السهو عن النبى صلى اللّه عليه وآله، و وصف الناسب للغلوّ اليه بـ «المتهوّر» كما أنّ الشيخ يبدو قاسياً على القائلين بالسهو حيث يقول في النهاية: «و إنّ شيعياً ـ يعتمد على هذا الحديث في الحكم على النبي عليه السلام بالغلط و النقص و ارتفاع العصمة ـ لناقص العقل، ضعيف الرأي، قريب الى ذوى الآفات المسقطة عنهم التكليف».

ثم إن الظاهر من آخر الكتاب أن اسمه: «جواب أهل الحائر على ساكنه =

السلام فيما سألوا عنه من سهو النبى صلى اللّه عليه و آله في الصلاة».

و الحمدللّه على توفيقه.

وكتب السيّد محمد رضا الحسيني الجلالي

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر وأعن برحمته

الحمد لله الذي اصطفى محمداً للرسالة واختاره على علم للإبانة وفضله

على كافة خليقته وجعله قدوة في الدين ورحمة للعالمين وعصمه من

الزلات وبرأه من السيئات وحرسه من الشبهات وأكمل له الفضل

ورفعه في أعلى الدرجات صلى الله عليه وعلى آله الحجج الهادين من بعده

الصالحات وسلم وبعد فقد وقفت أيها الأخ وفقك الله لرشده

على ما كتبت به في معنى ما وجدته لبعض

مشايخك بسنده إلى الحسن بن محبوب عن الرباطي عن سعيد الأعرج

عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام فيما يضاف إلى النبي صلى الله عليه

وآله من السهو في الصلاة والنوم عنها حتى خرج وقتها وأن الشيخ

الذي ذكرته زعم أن الغلاة ينكرون ذلك ويقولون لو جاز أن يسهو في الصلاة

لجاز أن يسهو في التبليغ لأن الصلاة فريضة كما أن التبليغ عليه فريضة

فرد هذا القول بأن قال الأمر في ذلك من قبل أن جميع الأحوال المشتركة

على النبي ما يقع على غيره فيها وهو متعبد بالصلاة كغيره من أمته وليس

من سواه بنبي والحالة التي اختص بها هي النبوة والتبليغ من شرائطها

فلا يجوز

الصفحة الأولى من النسخة «ب»

فلا يجوز أن يقع عليه سهوا والصلاة عبادة مشتركة وبهذا تثبت له
العبودية على رغمه وباثبات النوم عنه عن خدمة ربه عز اسمه من غير ارادة
له وقصد اليه فنفي الربوبية عنه لأن الذي لا تأخذه سنة ولا نوم هو الله
الحي القيوم وان سهو النبي ليس كسهونا لأن سهوه من الله وانما أسهاه
ليعلم انه مخلوق بشر لا يتخذ ربا معبودا من دونه وليعلم الناس بسهوه
حكم السهو متى سهوا وسهونا هو من الشيطان وليس للشيطان على
النبي والأئمة سلطان انما سلطانه على الذين يتولونه والذين هم به
مشركون وعلى من تبعه من الغاوين قال والدافعون لسهو النبي يقولون
انه لم يكن من الصحابة من يقال له ذو اليدين وعري باطل لأن الرجل
معروف وهو أبو محمد عمير بن عبد عمرو المعروف بذي اليدين نقل عنه
المخالف والمؤالف قال وقد أخرجت عنه أخبارا في كتاب وصف
حال القاسطين بصفين ولو جاز رد الأخبار الواردة في هذا المعنى
لجاز رد جميع الأخبار وفي ردها ابطال الدين والشريعة وسألت أعزك
الله بطاعته أن أثبت ما لك عندي فيما حكيته عن هذا الرجل وأبين عن
المتفقه في معناه ولنا نجيبك الى ذلك والله الموفق للصواب اعلم أن الذي
حكيت عنه ما حكيت مما قد أثبتناه قد تكلف ما ليس من شأنه فأبدى
بذلك عن نقصه في العلم وعجزه ولو كان ممن وفق لرشده لما تعرض

الصفحة الثانية من النسخة «ب»

ذو اليدين ومن هو عمير ومن هو ابن عبد عمرو وهذا كله مجهول غير
معروف ودعواه انه قد روى الناس عنه دعوى لا برهان عليها وما
وجدنا في اصول الفقهاء ولا الرواة حديثا عن هذا الرجل ولا ذكرا له ولو
كان معروفا كمعاذ بن جبل وعبد الله بن مسعود وابي هريرة وامثالهم
لكان ما تفرد به غير معمول عليه لما ذكرناه من سقوط العمل باخبار الآحاد
فكيف وقد بينا ان الرجل مجهول غير معروف فخبره متناقض باطل بلا
شبهة فيه عند العقلاء ومن العجب بعد هذا كله ان خبر ذي اليدين يتضمن
ان النبي صلى الله عليه وآله سها فلم يشعر بسهوه احد من المصلين معه
من بني هاشم والمهاجرين والانصار ووجوه الصحابة وسراة الناس ولا
فطن لذلك وعرفه الا ذو اليدين المجهول الذي لا يعرفه احد ولعله من
بعض الاعراب او شعر القوم به فلم ينبهه احد منهم على غلطه ولا رأى صلاح
الدين والدنيا بذكره ذلك له الا المجهول من الناس ثم لم يستشهد
على صحة قول ذي اليدين فيما ادعاه من سهوه الا ابا بكر وعمر فانه سألهما
عما ذكره ذو اليدين ليعتمد قولهما فيه ولم يثق بغيرهما في ذلك ولا سكن الى
احد سواهما في معناه وان شيعيا يعتمد على هذا الحديث في الحكم على
النبي عليه السلام بالغلط والنقص وارتفاع العصمة عنه من العناد لناقص العقل
ضعيف الرأي قريب الى ذوي الآفات المسقطة عنهم التكليف والله المستعان

وهو حسبنا ونعم الوكيل. ذي تم جواب اهل الحاير على الكتاب المسلم فيما
سألوا عنه من سهو النبي صلى الله عليه وآله في الصلاة
جزاه الله بمنه وصلى الله على محمد
وآله وسلم كثيرا

الصفحة الأخيرة من النسخة «ب»

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي اصطفى محمداً لرسالته واختاره على علم للأداء
عنه وفضله على كافة خليقته وجعله قدوة في الدين وعصمه
من الزلات وبرأه من السيئات وحرسه من الشبهات
وأكمل له الفضل ورفعه في أعلى الدرجات صلى الله عليه وآله
الأئمة الطاهرين الصالحين وسلم وبعد فقد وقفت أيها
الأخ وفقك الله لمرضاته ووفقنا وإياك للسداد على ما
كتبت به في معنى ما وجدته لبعض منتحلي الفقه من حديث الحسن بن
محبوب عن الرباطي عن سعيد الأعرج عن أبي عبد الله جعفر بن محمد
عليهما السلام فيما نسبه إلى النبي صلى الله عليه وآله من السهو في
الصلاة والنوم عنها حتى خرج وقتها وأن الشيخ الذي ذكرته
زعم أن الغلاة تنكر ذلك وتقول لو جاز أن يسهو في الصلاة
لجاز أن يسهو في التبليغ لأن الصلاة فريضة كما أن التبليغ عليه
فريضة ويرد هذا القول بأن قال لا يلزم ذلك من قبل أن
جميع الأحوال المشتركة يقع على النبي ما يقع على غيره فيها وهو
متعبد بالصلاة كغيره من أمته فليس من سواه نبي في الحالة
التي اختص بها في النبوة والتبليغ من شرائطها فلا يجوز أن يقع عليه
سهو في الصلاة ... ليدلهم له العبودية
على ... وبأن النوم عن ... من غير إرادة
له وقصد ليدل نفي الربوبية عنه بأن الذي لا تأخذه سنة ولا
نوم هو الله الحي القيوم وأن سهو النبي ليس كسهونا لأن سهوه
من ... لسهونا

الصفحة الأولى من النسخة «ج»

تتضمن أن النبي صلى الله عليه وآله سها فلم يشعر بسهوه أحد من
المصلين معه من بني هاشم والمهاجرين والأنصار ووجوه الصحابة
وسروات الناس ولا فطن لذلك السهو عرفه الا ذو اليدين المجهول
الذي لا يعرفه احد ولعله من بعض الاعراب او شعر القوم به
فلم ينبهه احد منهم على غلطه ولا رأى صلاح الدين والدنيا بذكر
ذلك له الا المجهول من الناس ثم لم يزل يستشهد على صحة قول ذي
اليدين فيما خبر به من سهوه الا ابا بكر وعمر فانه سألهما عما ذكره ذو
اليدين ليعتمد قولهما فيه ولم يثق بغيرهما في ذلك ولا سكن الى احد
سواهما في معناه وان شيعيا يعتمد على هذا الحديث في الحكم
على النبي عليه السلام بالغلط والنقص وارتفاع العصمة عنه
العباد لناقص العقل ضعيف الرأي قريب الى ذوي الآفات المسقطة
عنهم التكليف والله المستعان وهو حسبنا ونعم الوكيل

تم جواب اهل الحاير على ساكنه السلام
فيما سألوا عنه من سهو النبي صلى الله
عليه وآله في الصلاة بحمد الله ومنه
وصلى الله على محمد وآله وسلم

الصفحة الأخيرة من النسخة «ج»

عدم سهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

ربّ يسر وأعن برحمتك

الحمد لله الذي اصطفى محمداً لرسالته، واختاره على علم للأداء عنه، وفضّله على كافة خليقته، وجعله قدوة في الدين، ورحمة للعالمين، وعصمه من الزلّات، وبرأه من السيئات، وحرسه من الشبهات، وأكمل له الفضل، ورفعه في أعلى الدرجات، صلّى الله عليه وآله الذين بمودتهم تتم الصالحات وسلم.

وبعد: فقد وقفت أيها الأخ ـ وفقك الله لمياسير[1] الأمور، ووقانا وإياك المحذور[2] ـ على ما كتبت به في معنى ما وجدته لبعض مشايخك،

---

(١) في نسخة «ب» لميسور.

(٢) في البحار: المعسور.

بسنده إلى الحسن بن محبوب[١]، عن الرباطي[٢]، عن سعيد الاعرج[٣]، عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليهما السلام، فيما يضاف الى النبي صلّى الله عليه وآله من السهو في الصلاة، والنوم عنها حتى خرج وقتها.

فان الشيخ[٤] الذي ذكرته زعم أن الغلاة تنكر ذلك وتقول: «لو جاز

---

(١) أبو علي، الحسن بن محبوب السّراد، ويقال: الزرّاد، مولى بجيلة، كوفي، ثقة، عين، روى عن الرضا عليه السلام، كان جليل القدر، يعدّ من الأركان الاربعة في عصره، قال الكشي في رجاله ٥٥٦/١٠٥٠: أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عنه، وتصديقه، وأقروا له بالفقه والعلم.

(٢) أبو الحسن، علي بن الحسن بن رباط البجلي الكوفي، ذكر الكشي في رجاله ٣٦٨/٦٨٥ ما روي في بني رباط وقال: (قال نصر بن الصباح: كانوا أربعة اخوة: الحسن والحسين وعلي ويونس، كلّهم أصحاب أبي عبدالله عليه السلام، ولهم أولاد كثيرة حملة الحديث ـ ثم قال ـ علي بن الحسن بن رباط من أصحاب الرضا عليه السلام). وثّقه النجاشي في رجاله: ١٧٦ وقال: (كوفي ثقة معول عليه). وقد توهم بعض أصحاب الرجال اتحاده مع عمّه علي بن رباط.

(٣) ورد بهذا العنوان في كتب الرجال، وبعنوان سعيد بن عبد الرحمن، وقيل: ابن عبدالله الاعرج أيضاً، ولعله واحد كما عليه أكثر أهل علم الرجال. وهو سعيد بن عبد الرحمن الأعرج السمّان، أبو عبدالله التيمي، مولاهم، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبدالله عليه السلام، حكاه النجاشي في رجاله: ١٢٩ عن ابن عقدة وابن نوح.

(٤) روى الشيخ الصدوق قدس سره في كتابه من لا يحضره الفقيه ١: ٢٣٣/١٠٣١ الحديث بسنده المذكور وذيلّه بلفظه: «قال مصنف هذا الكتاب: إن الغلاة من المفوّضة لعنهم الله ينكرون سهو النبي صلى الله عليه وآله وسلم، يقولون: لو جاز أن يسهو عليه السلام في الصلاة جاز أن يسهو في التبليغ، لأن الصلاة عليه فريضة...» الى آخر كلامه المذكور باختلاف يسير. واختتم كلامه قدس سره بقوله: «وكان شيخنا محمد بن الحسن بن أحمد ابن الوليد رحمه الله يقول: أول درجة في الغلو نفي السهو عن النبي صلّى الله عليه وآله، ولو جاز أن ترد الأخبار الواردة في هذا المعنى... الى آخره».

أن يسهو في الصلاة لجاز أن يسهو في التبليغ، لأن الصلاة عليه فريضة، كما أن التبليغ عليه فريضة».

فردّ هذا القول، بأن قال: «لا يلزمنا ذلك من قبل أن جميع الأحوال المشتركة يقع على النبي ما يقع على غيره منها، وهو متعبّد بالصلاة كغيره من امّته، وليس من سواه بنبي، والحالة التي اختص بها هي النبوة، والتبليغ من شرائطها، فلا يجوز أن يقع عليه [في التبليغ] سهو، والصلاة عبادة مشتركة، وبهذا تثبت له العبودية على زعمه، وباثبات النوم عن خدمة ربه عزّ اسمه من غير إرادة له وقصد اليه، نفي الربوبية عنه بأن الذي لاتأخذه سنة ولا نوم هو الله الحي القيوم.

وقال: سهو النبي ليس كسهونا، لأن سهوه من الله، وانما أسهاه ليعلم أنه مخلوق بشر، لا يتخذ ربا معبوداً من دونه، وليعلّم الناس بسهوه حكم السهو متى سهوا.

قال: وسهونا هو من الشيطان، وليس للشيطان على النبي والائمة سلطان ﴿ **إنّما سلطانه على الذين يتولونه، والذين هم به مشركون** ﴾[1] وعلى من تبعه من الغاوين.

قال: والدافعون لسهو النبي، دعواهم أنه لم يك من الصحابة من يقال له: «ذو اليدين». دعوى باطلة، لأن الرجل معروف، وهو أبو محمد، عمير بن عبد عمرو، المعروف بذي اليدين[2]، فقد نقل عنه المخالف والمؤالف.

---

(١) النحل: ١٠٠.

(٢) ترجم له ابن سعد في طبقاته ٣: ١٦٧ و ٥٣٤، وابن هشام في السيرة النبوية ٢: ٣٣٧ و ٣٦٤، وابن حجر في الاصابة ١: ٤٢٢ و ٣: ٣٣، وقد طعن وناقش في هذا الحديث وراويه جمع من جمهور أهل السنة أيضاً، منهم: السهيلي في الروض الأنف في شرح =

قال: وقد أخرجت عنه أخباراً في كتاب وصف قتال القاسطين بصفين.

ولو جاز ردّ الأخبار الواردة في هذا المعنى لجاز ردّ جميع الأخبار، وفي ردّها إبطال الدين والشريعة»[١].

وسألت ـ أعزك الله بطاعته ـ أن أُثبت لك ما عندي فيما حكيته عن هذا الرجل، وأُبين عن الحق في معناه، وأنا مجيبك الى ذلك، والله الموفق للصواب.

إعلم، أن الذي حكيت عنه ما حكيت، مما قد أثبتناه، قد تكلّف ما ليس من شأنه، فأبدى [٢] بذلك عن نقصه في العلم وعجزه، ولو كان ممن وفق لرشده لما تعرّض لما لا يحسنه، ولا هو من صناعته، ولا يهتدي الى معرفة طريقه، لكن الهوى مودٍ لصاحبه، نعوذ بالله من سلب التوفيق، ونسأله العصمة من الضلال، ونستهديه في سلوك منهج الحق، وواضح الطريق بمنه.

الحديث الذي روته الناصبة، والمقلّدة من الشيعة أن النبي صلّى الله عليه وآله سها في صلاته، فسلّم في ركعتين ناسياً، فلما نُبّه على غلطه فيما صنع، أضاف اليها ركعتين، ثم سجد سجدتي السهو،[٣] من أخبار

= السيرة النبوية ٥: ٢٩٨.

(١) الى هنا آخر كلام الشيخ الصدوق في الفقيه ١: ٢٣٤ ـ ٢٣٥ بتفاوت يسير في اللفظ.

(٢) في نسخة «ج» فأبراه.

(٣) ورد الحديث بألفاظ مختلفة، وفي أوقات متعددة في مختلف الكتب الحديثية من الفريقين، لا يمكن الاشارة الى جميع هذه الأحاديث، ونكتفي بذكر رواية واحدة رواها الشيخ الكليني في الكافي ٣: ٣٥٥ الحديث الأول. بسنده يرفعه الى أبي عبدالله عليه السلام قال في حديث طويل: فان رسول الله صلى الله عليه وآله صلى بالناس الظهر =

الآحاد التي لاتثمر علماً، ولا توجب عملاً، ومن عمل على شيء منها فعلى الظن يعتمد في عمله بها دون اليقين، وقد نهى الله تعالى عن العمل على الظن في الدين، وحذر من القول فيه بغير علم ويقين.

فقال: ﴿ وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾[1].

وقال: ﴿ إلاّ من شهد بالحق وهم يعلمون﴾[2].

وقال: ﴿ ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا﴾[3].

وقال: ﴿ وما يتبع أكثرهم إلاّ ظناً إنّ الظن لا يغني من الحق شيئاً﴾[4].

وقال: ﴿إن يتبعون إلاّ الظن وان هم إلاّ يخرصون﴾[5].

ومن أمثال ذلك في القرآن مما يتضمن الوعيد على القول في دين الله

ركعتين، ثم سها فسلّم، فقال له ذو الشمالين: يا رسول الله أنزل في الصلاة شيء؟ فقال: وما ذاك؟! قال: إنما صليت ركعتين، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: أتقولون مثل قوله؟ قالوا: نعم، فقام صلى الله عليه وآله فأتم بهم الصلاة، وسجد بهم سجدتي السهو . . . الى آخره.

ورواه الشيخ الطوسي في التهذيب ٢: ٣٤٥ الحديث ١٤٣٣ بنفس الطريق واللفظ.

وروى أبو داود في سننه ١: ١١٨ ـ ١٢٢ الحديث ٤٣٥ ـ ٤٤٧ وغيره في كتب الحديث أخباراً مختلفة في هذا الباب فلاحظ.

(١) البقرة: ١٦٩.

(٢) الزخرف: ٨٦.

(٣) الاسراء: ٣٦.

(٤) يونس: ٣٦.

(٥) الانعام: ١١٦، ويونس: ٦٦.

بغير علم، والذم والتهديد لمن عمل فيه بالظن، واللوم له على ذلك، والخبر عنه بأنه مخالف الحق فيما استعمله في الشرع والدين.

وإذا كان الخبر بأن النبي صلّى الله عليه وآله سها من أخبار الآحاد التي من عمل عليها كان بالظن عاملا، حرم الإعتقاد بصحته، ولم يجز القطع به، ووجب العدول عنه الى ما يقتضيه اليقين من كماله (عليه السلام) وعصمته، وحراسة الله تعالى له من الخطأ في عمله، والتوفيق له فيما قال وعمل به من شريعته، وفي هذا القدر كفاية في ابطال مذهب من حكم على النبي (عليه السلام) بالسهو في صلاته، وبيان غلطه فيما تعلق به من الشبهات في ضلالته.

فصل

على أنهم قد اختلفوا في الصلاة التي زعموا أنه (عليه السلام) سها فيها، فقال بعضهم هي الظهر. وقال بعض آخر منهم: بل كانت عشاء الآخرة.

واختلافهم في الصلاة ووقتها[1] دليل على وهن الحديث، وحجة في سقوطه، ووجوب ترك العمل به وإطراحه.

على أن في الخبر نفسه ما يدل على اختلاقه، وهو ما رووه من أن ذا

---

(١) انظر بعض المصادر التى حكت الحديث لاعلى سبيل الحصر: صحيح مسلم ١: ٤٠٣ ـ ٤٠٥ الحديث ٩٧ ـ ١٠٢، وصحيح البخاري ١: (باب ٨٨ و ٩٨) والجزء الثاني ٢: (الباب ٤ ـ ٥) وغيره من مواضع الصحيح، ومسند أحمد ٢: ٢٣٤، ٤٢٣، ٤٥٩، وسنن النسائي ٣: ٢٠ ـ ٢٦، وسنن ابن ماجة ١: ٣٨٣ ـ ٣٨٤، وسنن أبي داود ١: ١١٨ ـ ١٢٢.

اليدين قال للنبي (عليه السلام) لما سلّم في الركعتين الاولتين من الصلاة الرباعية: أقصرت الصلاة يا رسول الله، أم نسيت؟ فقال على ما زعموا: «كل ذلك لم يكن»[1].

فنفى صلّى الله عليه وآله أن تكون الصلاة قصرت، ونفى أن يكون قد سها فيها.

فليس يجوز عندنا وعند الحشوية المجيزين عليه السهو، أن يكذب النبي (عليه السلام) متعمداً ولا ساهياً، وإذا كان قد أخبر أنه لم يسه، وكان صادقاً في خبره، فقد ثبت كذب من أضاف اليه السهو، ووضح بطلان دعواه في ذلك بلا ارتياب.

فصل

وقد تأول بعضهم ما حكوه عنه من قوله: «كل ذلك لم يكن» على ما يخرجه عن الكذب مع سهوه في الصلاة، بأن قالوا: إنه (عليه السلام) نفى أن يكون وقع الأمران معاً، يريد أنه لم يجتمع قصر الصلاة والسهو، بل حصل أحدهما ووقع.

وهذا باطل من وجهين:

أحدهما: أنه لو كان أراد ذلك، لم يكن جواباً عن السؤال، والجواب عن غير السؤال لغو لا يجوز وقوعه من النبي صلّى الله عليه وآله.

والثاني: أنه لو كان كما ادعوه، لكان (عليه السلام) ذاكراً به على

---

(١) ذكر الشيخ الطوسي قدس سره في كتاب مسائل الخلاف ١: ٤٠٢ - ٤٠٧، المسألة ١٥٤ من كتاب الصلاة الحديث وناقش فيه، وطعن على من قال في السهو. =

غير اشتباه في معناه، لأنه قد أحاط علماً بأن أحد الشيئين كان دون صاحبه، ولو كان كذلك لا رتفع السهو الذي ادعوه، وكانت دعواهم له باطلة بلا ارتياب، ولم يكن أيضاً مع تحقيقه وجود أحد الأمرين معنى لمسألته حين سأل عن قول ذي اليدين، هل هو على ما قال، أو على غير ما قال، لأن هذا السؤال يدل على اشتباه الأمر عليه فيما ادعاه ذو اليدين، ولا يصح وقوع مثله من متيقن لما كان في الحال.

فصل

ومما يدل على بطلان الحديث أيضاً اختلافهم في جبران الصلاة التي ادعوا السهو فيها، والبناء على ما مضى منها، أو الاعادة لها.

فأهل العراق يقولون: إنه أعاد الصلاة، لانه تكلّم فيها، والكلام في الصلاة يوجب الاعادة عندهم.

وأهل الحجاز ومن مال إلى قولهم، يزعمون: أنه بنى على مَا مضى، ولم يعد شيئاً قد تقضّى، وسجد لسهوه سجدتين.

ومن تعلق بهذا الحديث من الشيعة يذهب فيه الى مذهب أهل العراق، لأنه متضمن كلام النبي (عليه السلام) في الصلاة عمداً، و التفاته عن القبلة الى من خلفه، وسؤاله عن حقيقة ما جرى، ولا يختلف فقهاؤهم في أن ذلك يوجب الاعادة.

والحديث يتضمن أن النبي (عليه السلام) بنى على ما مضى ولم يعد.

وهذا الاختلاف الذي ذكرناه في هذا الحديث أدل دليل على بطلانه، وأوضح حجة في وضعه واختلاقه.

فصل

على أن الرواية له من طريقي الخاصة والعامة، كالرواية من الطريقين معاً: أن النبي صلّى الله عليه وآله سها في صلاة الفجر[1] وكان قد قرأ في الأولة منهما سورة النجم، حتى انتهى إلى قوله: ﴿ **أفرايتم اللات والعزى * ومناة الثالثة الاخرى** ﴾[2] فألقى الشيطان على لسانه (تلك الغرانيق العلى، وان شفاعتهن لترتجى) ثم تنبه على سهوه فخر ساجداً، فسجد المسلمون، وكان سجودهم اقتداءاً به. وأما المشركون فكان سجودهم سروراً بدخوله معهم في دينهم[3].

قالوا: وفي ذلك أنزل الله تعالى: ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلّا إذا تمنّى ألقى الشيطان في أُمنيته﴾[4] يعنون في قرآءته، واستشهدوا على ذلك ببيت من الشعر وهو:

تمنى كتاب الله يتلوه قائماً وأصبح ظمآناً وقد فاز قاريا[5]

---

(١) النجم: ١٩ و ٢٠.

(٢) انظر ما رواه الشيخ الكليني في الكافي ٣: ٢٩٤ الحديث ٩ و ٣٥٧ حديث ٦، والشيخ الطوسي في التهذيب ٢: ٣٤٥ الحديث ١٤٣٣، والشيخ الصدوق في الفقيه ١: ٢٣٣ الحديث ١٠٣١.

(٣) ذكر الخبر الجصاص في احكام القرآن ٣: ٢٤٦ ـ ٢٤٧، واسقطه من عين الاعتبار. وذكر ذلك أيضاً القرطبي في تفسيره ١٢: ٨١ ـ ٨٥.

(٤) الحج: ٥٢.

(٥) حكى الشيخ الطبرسي في مجمع البيان ٤: ٩١، في تفسير الآية الكريمة، قول الشريف

فصل

وليس حديث سهو النبي صلّى الله عليه وآله في الصلاة أشهر في الفريقين من روايتهم: أن يونس (عليه السلام) ظن أن الله تعالى يعجز عن الظفر به، ولا يقدر على التضييق عليه[1] وتأولوا قوله تعالى: ﴿فظن أن لن نقدر عليه﴾[2] على ما رووه واعتقدوه فيه.

وفي أكثر رواياتهم: أن داود (عليه السلام) هوى إمرأة أُوريا بن حنان، فاحتال في قتله، ثم نقلها إليه[3].

وروايتهم: أن يوسف بن يعقوب عليهما السلام همّ بالزنا، وعزم عليه[4]. وغير ذلك من أمثاله.

ومن رواياتهم: التشبيه لله تعالى بخلقه، والتجوير له في حكمه[5].

المرتضى قدس سره حيث قال: لا يخلو التمني في الآية من أن يكون معناه التلاوة، كما قال حسان بن ثابت:

تمنى كتاب الله أول ليله ... وآخره لاقى حمام المقادر

ولم ينسبه ابن منظور في لسان العرب ١٥ : ٢٩٤ مادة (منى) الى حسّان، بل ذكره باللفظ المتقدم، وباللفظ التالي:

تمنى كتاب الله آخر ليله ... تمني داود الزبور على رسل

(١) انظر تفسير القرطبي ١١ : ٣٣١.

(٢) الأنبياء: ٨٧.

(٣) انظر تفسير القرطبي ١٥ : ١٨١، وابن العربي في احكام القرآن ٤ : ١٦٢٦.

(٤) المصدر السابق ٩: ١٦٦.

(٥) وروى الشيخ الصدوق في أماليه: ٩٢ المجلس (٢٢) ضمن الحديث رقم (٣) جملة من هذه الأخبار التي رُويت عن رواة جمهور المسلمين وما جاء في الردّ على تلك الاخبار من قبل الامام الصادق عليه السلام.

فيجب على الشيخ ـ الذي حكيت أيها الأخ عنه ـ أن يدين الله بكلّ ما تضمنته هذه الروايات، ليخرج بذلك عن الغلو على ما ادعاه، فان دان بها، خرج عن التوحيد والشرع، وإن ردّها ناقض في اعتلاله، وإن كان ممن لا يحسن المناقضة، لضعف بصيرته، والله نسأل التوفيق.

فصل

والخبر المروي أيضاً في نوم النبي (عليه السلام) عن صلاة الصبح[1] من جنس الخبر عن سهوه في الصلاة، وإنه من أخبار الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، ومن عمل عليه فعلى الظن يعتمد في ذلك دون اليقين ، وقد سلف قولنا في نظير ذلك بما يغني عن اعادته في هذا الباب.

مع أنه يتضمن خلاف ما عليه عصابة الحق لأنهم لا يختلفون في أنه من فاتته صلاة فريضة فعليه أن يقضيها أي وقت ذكرها، من ليل أو نهار ما لم يكن الوقت مضيقاً لصلاة فريضة حاضرة.

---

(١) رواه الكليني في الكافي ٣: ٢٩٤ الحديث ٩، بسنده عن سعيد الأعرج لفظه: قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: نام رسول الله صلّى الله عليه وآله عن الصبح، والله عز وجل أنامه، حتى طلعت الشمس عليه، وكان ذلك رحمة من ربك للناس، ألا ترى لو أن رجلاً نام حتى تطلع الشمس لعيّره الناس، وقالوا: لا تتورّع لصلاتك، فصارت اسوة وسنة، فان قال رجل لرجل: نمت عن الصلاة، قال: قد نام رسول الله صلى الله عليه وآله، فصارت اسوة ورحمة رحم الله سبحانه بها هذه الامة.

وروى الحديث بطريق آخر وبالفاظ قريبة منه الشيخ الصدوق في الفقيه ١: ٢٣٣ حديث ١٠٣١.

وإذا حرم على الانسان أن يؤدي فريضة قد دخل وقتها ليقضي فرضاً قد فاته، كان حظر النوافل عليه قبل قضاء ما فاته من الفرض أولى.

هذا مع الرواية عن النبي عليه السلام أنه قال: «لا صلاة لمن عليه صلاة»[1] يريد أنه لا نافلة لمن عليه فريضة.

فصل

ولسنا ننكر بأن يغلب النوم الانبياء عليهم السلام في أوقات الصلوات حتى تخرج، فيقضوها بعد ذلك، وليس عليهم في ذلك عيب ولا نقص، لانه ليس ينفك بشر من غلبة النوم، ولان النائم لا عيب عليه

وليس كذلك السهو، لأنه نقص عن الكمال في الانسان، وهو عيب يختص به من اعتراه.

وقد يكون من فعل الساهي تارة، كما يكون من فعل غيره، والنوم لا يكون إلاّ من فعل الله تعالى، وليس من مقدور العباد على حال، ولو كان من مقدورهم لم يتعلق به نقص وعيب لصاحبه لعمومه جميع البشر، وليس كذلك السهو، لأنه يمكن التحرز منه.

ولأنا وجدنا الحكماء يجتنبون أن يودعوا أموالهم واسرارهم ذوي السهو والنسيان، ولا يمتنعون من إيداع ذلك من يغلبه النوم أحياناً، كما لا يمتنعون من إيداعه من يعتريه الأمراض والأسقام.

ووجدنا الفقهاء يطرحون ما يرويه ذوو السهو من الحديث، إلاّ أن يشركهم فيه غيرهم من ذوي التيقظ، والفطنة، والذكاء، والحصافة.

فعلم فرق ما بين السهو والنوم بما ذكرناه.

---

(١) نصب الراية ٢: ١٦٦.

ولو جاز أن يسهو النبي عليه السلام في صلاته وهو قدوة فيها حتى يسلم قبل تمامها وينصرف عنها قبل كمالها، ويشهد الناس ذلك فيه ويحيطوا به علماً من جهته، لجاز أن يسهو في الصيام حتى يأكل ويشرب نهاراً في رمضان بين أصحابه وهم يشاهدونه ويستدركون عليه الغلط، وينبهونه عليه، بالتوقيف على ما جناه

ولجاز أن يجامع النساء في شهر رمضان نهاراً ولم يؤمن عليه السهو في مثل ذلك حتى يطأ المحرمات عليه من النساء وهو ساه في ذلك ظان انهم ازواجه ويتعدى من ذلك الى وطي ذوات المحارم ساهياً .

ويسهو في الزكاة فيؤخرها عن وقتها ويؤديها الى غير أهلها ساهياً، ويخرج منها بعض المستحق عليه ناسياً.

ويسهو في الحج حتى يجامع في الاحرام، ويسعى قبل الطواف ولا يحيط علمًا بكيفية رمي الجمار، ويتعدى من ذلك الى السهو في كل أعمال الشريعة حتى يقلبها عن حدودها، ويضيعها في أوقاتها، ويأتي بها على غير حقائقها، ولم ينكر أن يسهو عن تحريم الخمر فيشربها ناسياً أو يظنها شراباً حلالا، ثم يتيقظ بعد ذلك لما هي عليه من صفتها،ولم ينكر أن يسهو فيما يخبر به عن نفسه وعن غيره ممن ليس بربه بعد أن يكون مغصوباً في الاداء .

وتكون العلة في جواز ذلك كلّه أنها عبادة مشتركة بينه وبين أمته، كما كانت الصلاة عبادة مشتركة بينهم، حسب اعتلال الرجل ـ الذي ذكرت أيها الاخ عنه ما ذكرت من اعتلاله ـ ويكون أيضاً ذلك لاعلام الخلق انه مخلوق ليس بقديم معبود.

وليكون حجة على الغلاة الذين اتخذوه رباً .

وهـذا ـ أيضاً ـ سبباً لتعليم الخلق أحكام السهو في جميع ما عددناه من الشريعة كما كان سبباً في تعليم الخلق حكم السهو في الصلاة،

وهذا ما لا يذهب اليه مسلم ولا مليّ ولا موحد، ولا يجيزه على التقدير في النبوة ملحد، وهو لازم لمن حكيت عنه ما حكيت، فيما أفتى به من سهو النبي عليه السلام، واعتلّ به، ودال على ضعف عقله، وسوء اختياره، وفساد تخيله.

وينبغي أن يكون كل من منع السهو على النبي عليه السلام في جميع ما عددناه من الشرع، غالياً كما زعم المتهوّر في مقاله: أن النافي عن النبي عليه السلام السهو غال، خارج عن حد الاقتصاد.

وكفى بمن صار الى هذا المقال خزياً.

فصل

ثم من العجب حكمه على أن سهو النبي عليه السلام من الله، وسهو من سواه من أمته وكافة البشر من غيرهم من الشيطان بغير علم فيما ادّعاه، ولا حجة ولا شبهة يتعلق بها أحد من العقلاء، اللهم إلّا أن يدعي الوحي في ذلك، ويبيّن به ضعف عقله لكافة الألبّاء.

ثم العجب من قوله: أن سهو النبي عليه السلام من الله دون الشيطان، لانه ليس للشيطان على النبي عليه السلام سلطان، وانما زعم أن سلطانه على الذين يتولونه، والذين هم به مشركون، وعلى من اتبعه من الغاوين.

ثم هو يقول: إن هذا السهو الذي من الشيطان يعمّ جميع البشر - سوى الأنبياء والأئمة - فكلهم أولياء الشيطان وإنهم غاوون، اذ كان للشيطان عليهم سلطان، وكان سهوهم منه دون الرحمن، ومن لم يتيقظ لجهله في هذا الباب، كان في عداد الأموات.

فصل

فاما قول الرجل المذكور ان ذااليدين معروف، وأنه يقال له: أبو محمد، عمير بن عبد عمرو، وقد روى عنه الناس.

فليس الأمر كما ذكر، وقد عرّفه بما يدفع معرفته من تكنيته و تسميته بغير معروف بذلك، ولو أنه يعرف بذي اليدين، لكان أولى من تعريفه بتسميته بعمير.

فان المنكر له يقول: من ذو اليدين؟ ومن هو عمير؟ ومن هو ابن عبد عمرو؟

وهذا كلّه مجهول غير معروف.

ودعواه انه قد روى الناس عنه، دعوى لا برهان عليها، وما وجدنا في اصول الفقهاء ولا الرواة حديثاً عن هذا الرجل، ولا ذكراً له.

ولو كان معروفاً كمعاذ بن جبل، وعبدالله بن مسعود، وأبي هريرة وأمثالهم، لكان ما تفرد به غير معمول عليه، لما ذكرناه من سقوط العمل بأخبار الآحاد، فكيف وقد بينّا أن الرجل مجهول غير معروف، والخبر متناقض باطل بما لا شبهة فيه عند العقلاء.

ومن العجب بعد هذا كلّه، أن خبر ذي اليدين يتضمن أن النبي صلّى الله عليه وآله سها فلم يشعر بسهوه أحد من المصلّين معه من بني هاشم، والمهاجرين، والأنصار، ووجوه الصحابة، وسراة الناس، ولا فطن لذلك وعرفه إلاّ ذو اليدين المجهول، الذي لا يعرفه أحد، ولعلّه من بعض الأعراب.

أو شعر القوم به فلم ينبّهه أحد منهم على غلطه، ولا رأى صلاح

الدين والدنيا بذكر ذلك له الا المجهول من الناس.

ثم لم يستشهد على صحة قول ذي اليدين فيما خبرّه به من سهوه إلاّ أبا بكر وعمر، فانه سألهما عما ذكره ذو اليدين، ليعتمد قولهما فيه، ولم يثق بغيرهما في ذلك، ولا سكن الى أحد سواهما في معناه.

وان شيعياً يعتمد على هذا الحديث في الحكم على النبي عليه السلام بالغلط، والنقص، وارتفاع العصمة عنه من العناد[1] لناقص العقل، ضعيف الرأي، قريب الى ذوي الآفات المسقطة عنهم التكليف.

والله المستعان، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

تم جواب أهل الحائر على ساكنه السلام فيما سألوا عنه
من سهو النبي صلّى الله عليه وآله في الصلاة
بحمد لله ومنّه وصلّى الله على محمد
وآله وسلّم

---

(١) من العباد.

إيمان أبي طالب

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦ ـ ٤١٣ هـ)

تحقيق

مؤسسة البعثة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

كان شيخ البطحاء أبو طالب الدرع الواقية لرسول الله صلى الله عليه وآله منذ بزوغ شمس الرسالة إلى يوم قبضه الله إليه، حيث وقف كالسدّ المنيع يحول بين الوثنية ـ وهي القوّة العظمى التي كانت حينذاك تمسك بمقدّرات العالم ـ وبين تحقيق أهدافها في وأد الرسالة السماوية والدعاة إليها.

وله في هذا السبيل مواقف مشهورة تفوق الإحصاء، وإجمالها يحتاج إلى كتاب مفرد، ولكن هذا التأريخ بدفّتيه مفتوح بين يديك، ويكفيك أن تطالع فيه صفحات أيام الضغط على رسول الله صلى الله عليه وآله وذويه والمقاطعة الشاملة لهم، وحبسهم في «شعب أبي طالب» لترى أنّ أبا طالب كان الرجل الوحيد الذي تعهّد حفظهم وحراستهم، وتكفّل أرزاقهم.

وكفاك شاهداً على عظم منزلته عند الله ورسوله أنّ الرسول الأعظم الذي لا ينطق عن الهوى، اشتدّ وجده وهاج حزنه بعد وفاة عمّه وناصره أبي طالب، وسمّى ذلك العام بعام الحزن، ولم يمكنه بعدها المقام بمكّة فاضطر إلى الهجرة إلى المدينة المنوّرة.

أمّا أقوال أبي طالب وأشعاره المثبّتة في كتب السير والتواريخ والحديث والتي يرويها المخالف والمؤالف، فهي صريحة في اعترافه برسالة محمّد صلى الله عليه وآله ونبوّته وأمانته وصدقه، وأنّه يوحى إليه من ربّه، وخاتم الأنبياء، وتعرب عن كمال إيمانه وحقيقة إخلاصه لصاحب الشريعة وتفانيه في نصرة الإسلام وحماية بيضته.

وكلُّ هذه الأشعار قد جاءت مجيء التواتر، فإنْ لم تكن آحادها متواترة فمجموعها متواتر يدلّ على أمر واحد لا غير، وهو إيمانه وتصديقه بمحمّد صلى الله عليه وآله. كما أنّ كلّ واحدة من قتلات علي عليه السلام الفرسان منقولة آحاداً ومجموعها متواتر، يفيدنا العلم الضروري بشجاعته، وكذلك القول فيما يروى عن سخاء حاتم وحلم الأحنف...

وأمّا ما يروى عن آله وذويه وولده، خاصّة أمير المؤمنين علي وأولاده المعصومين عليهم السلام، فصريحة في إثبات إيمانه، ولم يؤثر عنهم ما يخالفه، بل أكّدوا أنّ «إيمان أبي طالب لو وضع في كفّة ميزان، وإيمان هذا الخلق في الكفّة الأخرى، لرجح إيمان أبي طالب»[١]

وكتبوا إلى بعض ثقاتهم وخاصّتهم «إنْ شككت في إيمان أبي طالب كان مصيرك إلى النار»[٢]، وأهل البيت أدرى بما فيه.

ورغم كلّ ذلك فقد حاول بعض من في قلوبهم مرض، وممّن فاتهم إيذاء رسول الله في حياته ومحاربة دعوته، أن يقوّضوا دعامة من دعائم

---

(١) الحجة على الذاهب إلى تكفير أبي طالب:٨٥، شرح نهج البلاغة١٤: ٦٨.

(٢) الحجّة على الذاهب إلى تكفير أبي طالب: ٧٧ و٨٢، كنز الفوائد١: ١٨٣.

الإسلام المتينة، من خلال تشكيكهم في إيمان أبي طالب، تلك المحاولة التي باءت بالفشل الذريع، لأنّ نور الشمس لا يحجبه غربال، ونتيجة لتصدّي جماعة من كبار علماء الإسلام وأعلامه لهم، وكشف دسائسهم ومكائدهم، وفضح أهدافهم الدنيئة.

وإليك سرداً بما كتبه هؤلاء الأعلام وحُماة رجال الإسلام في سيرة أبي طالب وفضله وإيمانه:

١ـ أبو طالب عمّ الرسول: لمحمّد كامل حسن المحلمي، طبع ضمن سلسلة عظماء الإسلام التي يصدرها المكتب العالمي ببيروت.

٢ـ أبو طالب مؤمن قريش: للأستاذ الأديب الشيخ عبدالله بن علي الخنيزي القطيفي المولود سنة (١٣٥٠ هـ)، مطبوع عدّة مرّات.

ترجم له الشيخ الطهراني في «نقباء البشر» ٤: ١٣٩٣ وقال: «حكم عليه من أجله ـ أي كتابه أبو طالب مؤمن قريش ـ قضاة الشرع السعوديون بالإعدام لولا أن أنجته الصرخات التي توالت من البلدان الإسلامية وزعماء الدين من الشيعة من تنفيذ ذلك به».

نعم، حكموا عليه بالإعدام لأنّه أثبت في كتابه هذا بالبراهين الساطعة إيمانَ عمّ النبي وكافله وناصره ومؤيّده أبي طالب، وفي المقابل لم ينبسوا ببنت شفة عن إهانات المرتد مؤلّف «الآيات الشيطانية» لرسول الله والأنبياء عليهم السلام والرسالات السماوية، بل استنكروا فتوى الإمام الخميني قدّس سرّه بإهدار دمه، وما عشت أراك الدهر عجباً.

٣ـ إثبات إسلام أبي طالب: لمولانا محمّد معين بن محمّد أمين بن طالب الله الهندي السندي التتوي الحنفي، المتوفّى سنة (١١٦١ هـ)، أحد العلماء المبرّزين في الحديث والكلام والعربيّة، ذكره سماحة الحجّة السيد عبد العزيز الطباطبائي في «أهل البيت في المكتبة العربية» رقم (١٣).

٤ـ أخبار أبي طالب وولده: للعلّامة الحافظ أبي الحسن علي بن محمّد بن عبدالله بن أبي سيف المدائني الأخباري (١٣٥ ـ ٢١٥ وقيل ٢٢٥ هـ)، قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٠: ٤٠٠: «كان عجباً في معرفة السِير والمغازي والأنساب وأيّام العرب، مُصدّقاً فيما ينقله، عالي الإسناد».

عدّ هذا الكتاب من تصانيفه ابن النديم في «الفهرست» ص: ١٤٨، وياقوت الحموي في «معجم الأدباء» ١٤: ١٣١.

٥ـ أسنى المطالب في نجاة أبي طالب: للعلّامة أحمد زيني دحلان، الفقيه الخطيب مفتي الشافعية (١٢٣٢ـ١٣٠٤هـ) اختصر فيه كتاب «بغية الطالب لإيمان أبي طالب» للعلّامة محمّد بن رسول البرزنجي الآتي ذكره، وأضاف عليه مطالب مهمّة، طبع بمصر سنة (١٣٠٥هـ)، وبعدها مكرراً.

وترجمه إلى اللغة الاردوية المولوي الحكيم مقبول أحمد الدهلوي وطبع في دهلي سنة (١٣١٣هـ)، ذكر الشيخ في الذريعة٤: ٧٨.

٦ـ إيمان أبي طالب: لأحمد بن القاسم، قال عنه النجاشي في

رجاله: ٩٥: «رجل من أصحابنا رأينا بخط الحسين بن عبيدالله كتاباً له في إيمان أبي طالب».

والحسين بن عبيدالله هو أبو عبدالله الغضائري شيخ النجاشي بالإجازة، مات سنة (٤١١هـ).

٧ـ إيمان أبي طالب: للشيخ أبي الحسين أحمد بن محمّد بن أحمد ابن طَرْخان الجَرْجَرائي الكاتب، قال عنه النجاشي في رجاله: ٨٧: «ثقة، صحيح السماع، وكان صديقنا».

٨ـ إيمان أبي طالب: للشيخ الرجالي أبي علي أحمد بن محمّد بن عمّار الكوفي المتوفّى سنة (٣٤٦ هـ)، وصفه النجاشي في رجاله: ٩٥ والشيخ الطوسي في الفهرست: ٢٩: شيخ من أصحابنا، ثقة، جليل القدر، كثير الحديث والأصول.

وله أيضاً كتاب: أخبار آباء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفضائلهم وإيمانهم، وكتاب الممدوحين والمذمومين.

٩ـ إيمان أبي طالب: للفقيه المتكلّم السيّد الجليل أبي الفضائل جمال الدين أحمد بن موسى بن جعفر ابن طاوس العلوي الحسني الحلي، المتوفّى سنة (٦٧٣هـ)، ذكره هو في كتابه «بناء المقالة الفاطمية في نقض الرسالة العثمانية»[١].

١٠ـ إيمان أبي طالب: للشيخ المحدّث الجليل أبي محمّد سهل بن

---

(١) أنظر بناء المقالة الفاطمية: ١٨١.

أحمد بن عبدالله بن أحمد بن سهل الديباجي البغدادي (٢٨٦ـ٣٨٠ هـ)، ذكر كتابه هذا النجاشي في رجاله: ١٨٦.

١١ـ إيمان أبي طالب: لأبي نعيم علي بن حمزة البصري اللغوي، المتوفّى سنة (٣٧٥ هـ) «أحد أعيان أهل اللغة الفضلاء المتحقّقين العارفين بصحيحها من سقيمها»[١].

ذكر كتابه هذا الشيخ الطهراني في الذريعة ٢: ٥١٣ وقال: «نقل من بعض فصوله الحافظ العسقلاني في ترجمة أبي طالب في الإصابة، وصرّح بكونه رافضياً»[٢].

١٢ـ إيمان أبي طالب وأحواله وأشعاره: للميرزا محسن بن الميرزا محمّد المعروف بـ(بالا مجتهد) القره داغي التبريزي، من أعلام القرن الثالث عشر، ذكره في الذريعة٢: ٥١٣.

١٣ـ إيمان أبي طالب: للشيخ الجليل أبي عبدالله محمّد بن محمّد ابن النعمان المفيد، المتوفّى سنة (٤١٣ هـ)، وهو هذا الكتاب، وسيأتي الحديث عنه.

١٤ـ إيمان أبي طالب: ذكر الشيخ آقا بزرگ الطهراني في الذريعة٢: ٥١٢، وقال: لبعض الأصحاب، استدلّ فيه على إيمانه بفعاله ومقاله وفعال النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم به ومقاله فيه، فذكر بعد بيان أفعال أبي طالب أقواله المنبئة عن إسلامه وحسن بصيرته، وأورد كثيراً من أشعاره

---

(١) معجم الادباء١٣: ٢٠٨.

(٢) أنظر الاصابة٧: ١١٣ـ١١٦.

مع الشرح والبيان...

واحتمل أنّه للسيّد حسين المجتهد المفتي الموسوي العاملي الكُركي، المتوفّى سنة (١٠٠١ هـ)، لأنّه وعد في آخر كتابه «دفع المناواة عن التفضيل والمساواة» أن يؤلّف كتاباً مفرداً في إيمان أبي طالب.

١٥ـ بغية الطالب لايمان أبي طالب: ينسب للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي، المتوفّى سنة (٩١١ هـ)، توجد نسخته في مكتبة قوله بمصر، ضمن مجموعة برقم (١٦)، تاريخها (١١٠٥ هـ).[١]

١٦ـ بغية الطالب في إسلام أبي طالب: للعالم الجليل المفتي السيّد محمّد عبّاس بن السيّد علي أكبر الموسوي التستري اللكهنوي (١٢٢٤ـ١٣٠٦ هـ)، ذكره اللكهنوي في كشف الحجب، والشيخ الطهراني في الذريعة٣: ١٣٤.

١٧ـ بغية الطالب في بيان أحوال أبي طالب، وإثبات إيمانه وحسن عقيدته: للسيّد محمّد بن حيدر بن نور الدين علي الموسوي الحسيني العاملي، فرغ منه سنة (١٠٩٦ هـ)، ذكره في الذريعة٣: ١٣٥.

١٨ـ بغية الطالب لإيمان أبي طالب: للعالم محمّد بن عبد الرسول البرزنجي الشافعي الشهرزوري المدني (١٠٤٠ـ١١٠٣ هـ)، لخّصه ـ كما قدّمنا ـ السيد أحمد زيني دحلان وسمّاه «أسنى المطالب في

---

(١) راجع الذريعة٢: ٥١١.

نجاة أبي طالب».

١٩ـ البيان عن خيرة الرحمن في إيمان أبي طالب وآباء النبي صلى الله عليه وآله وعليهم: لأبي الحسن علي بن بلال بن أبي معاوية المُهَلَّبي الأزدي، وصفه النجاشي في رجاله: ٢٦٥: «شيخ أصحابنا بالبصرة، ثقة، سمع الحديث فأكثر» روى النجاشي كتبه عن شيخه المفيد وأحمد بن علي بن نوح.

وذكر كتابه هذا أيضاً الشيخ الطوسي في الفهرست: ٩٦.

٢٠ـ الحجّـة على الذاهب إلى تكفير أبي طالب: للعالم الفقيه السيّد شمس الدين أبي علي فخار بن معد الموسوي، المتوفّى سنة (٦٣٠ هـ)، كتاب قيّم، كبير الفائدة، طبع عدّة مرّات.

٢١ـ ديوان أبي طالب وذكر إسلامه: لأبي نعيم علي بن حمزة البصري التميمي اللغوي، المتوفّى سنة (٣٧٥ هـ)، مرَّ ذكره تحت الرقم (١١)، ذكره بهذا العنوان في الذريعة٩: ٤٢.

٢٢ـ الرغائب في إيمان أبي طالب: للعلّامة السيّد مهدي بن علي الغريفي البحراني النجفي، ذكره في الذريعة١١: ٢٤١.

٢٣ـ شعر أبي طالب بن عبد المطّلب وأخباره: للأديب الشاعر أبي هفّان عبدالله بن أحمد بن حرب المهزمي العبدي، من شيوخ ابن دريد الأزدي المتوفّى سنة (٣٢١ هـ)، ذكره النجاشي في رجاله: ٢١٨، طبع في المطبعة الحيدرية في النجف الأشرف سنة (١٣٥٦ هـ) بشرح اللغوي الأديب عثمان بن جني المتوفّى سنة (٣٩٢ هـ)، عن النسخة التي

كتبها عفيف بن أسعد ببغداد سنة (٣٨٠ هـ) عن نسخة بخط الشيخ ابن جنّي وعارضها به وقرأها عليه.

٢٤ـ الشهاب الثاقب لرجم مكفّر أبي طالب: للعلّامة الحجّة الشيخ الميرزا نجم الدين جعفر الشريف ابن الميرزا محمّد بن رجب علي الطهراني العسكري (١٣١٣ـ١٣٩٥ هـ)، مخطوط.

٢٥ـ شيخ الأبطح: للعلّامة الفاضل السيدّ محمّد علي بن العلّامة الحجّة عبد الحسين الموسوي آل شرف الدين الموسوي، كتاب لطيف في إثبات إيمان أبي طالب وبعض شعره، والرّد على مَن نصب له العداوة، طبع سنة (١٣٤٩ هـ)، وذكره في الذريعة١٤: ٢٦٥.

٢٦ـ شيخ بني هاشم: للفاضل عبد العزيز سيّد الأهل، طبع سنة (١٣٧١ هـ)، وذكره في الذريعة١٤: ٢٦٥.

٢٧ـ فصاحة أبي طالب: للسيّد الشريف المحدّث أبي محمّد الحسن بن علي بن الحسن بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الأطروش، ذكره النجاشي في رجاله: ٥٧.

٢٨ـ فضل أبي طالب وعبد المطّلب وأبي النبيّ صلى الله عليه وآله لشيخ الطائفة وفقيهها أبي القاسم سعد بن عبدالله بن أبي خلف الأشعري القمي، المتوفّى سنة (٢٩٩) أو (٣٠١ هـ)، ذكره النجاشي في رجاله: ١٧٧.

٢٩ـ فيض الواهب في نجاة أبي طالب: للشيخ أحمد فيضي ابن الحاج علي عارف بن عثمان بن مصطفى الجورومي الحنفي

(١٢٥٣_١٣٢٧ هـ)، ذكره في هدية العارفين١: ١٩٥.

٣٠ـ القول الواجب في إيمان أبي طالب: للعلّامة الشيخ محمّد علي ابن الميرزا جعفر علي الفصيح الهندي، نزيل مكّة، فرغ منه في جمادى الأولى سنة (١٢٩٩ هـ)، ذكره في الذريعة١٧: ٢١٦.

٣١ـ مقصد الطالب في إيمان آباء النبي صلى الله عليه وآله وعمّه أبي طالب: للميرزا شمس العلماء محمّد حسين بن علي رضا الرباني الجرجاني المشهور بجناب، طبع في بومباي سنة (١٣١١ هـ)، ذكره في الذريعة ٢٢: ١١١.

٣٢ـ مُنى الطالب في إيمان أبي طالب: للشيخ المفيد أبي سعيد محمد بن أحمد بن الحسين بن أحمد الخزاعي النيسابوري، جدّ الشيخ المفسّر أبي الفتوح الرازي، من أعلام القرن الخامس الهجري، ذكره الشيخ منتجب الدين الرازي في الفهرست: ١٠٢، والحر العاملي في أمل الآمل٢: ٢٤٠.

٣٣ـ منية الراغب في إيمان أبي طالب: للعلّامة الشيخ محمّد رضا الطبسي النجفي، ذكره في كتابه «ذرايع البيان»١: ١٦٩، وذكر في فهرس مؤلفاته المطبوع في آخر كتابه «ذرايع البيان» أنّ «منية الراغب» طبع ثلاث مرات باللغتين العربية والفارسية.

٣٤ـ منية الطالب في إيمان أبي طالب: للسيّد الجليل حسين الطباطبائي اليزدي الحائري الشهير بالواعظ، المتوفّى سنة (١٣٠٧ هـ)، فارسي مطبوع، ذكره في الذريعة ٢٣: ٢٠٤.

٣٥ـ منية الطالب في حياة أبي طالب: للسيّد حسن بن علي بن الحسين القبانجي الحسيني النجفي، ألّفه سنة (١٣٥٨ هـ) ذكره في الذريعة ٢٣: ٢٠٤ وقال: «رأيته بخطّه في ٨٢ صفحة».

٣٦ـ مواهب الواهب في فضائل أبي طالب: للعلّامة البارع الشيخ جعفر بن محمّد النقدي التستري النجفي (١٣٠٣ـ١٣٧٠ هـ) ألّفه سنة (١٣٢٢ هـ) وطبع في النجف الأشرف سنة (١٣٤١ هـ).

٣٧ـ الياقوتة الحمراء في إيمان سيّد البطحاء: للسّيد الفاضل طالب الحسيني آل علي خان المدني، الشهير بالخرسان، المعاصر، والكتاب في مقدمة وثمانية فصول، وما يزال مخطوطاً عنده.

كانت هذه قائمة بأسماء الكتب المؤلّفة في إيمان أبي طالب وفضائله وحياته وشعره، وقع كتاب الشيخ المفيد في المرتبة الأولى من حيث أهميته التاريخية، فهو أقدم مصدر وصل إلينا في هذا المضمار.

طبعات الكتاب

طبع في العراق ضمن مجموعة «نفائس المخطوطات» التي قام بتحقيقها وإصدارها العلّامة الشيخ محمد حسن آل ياسين، سنة (١٣٧٢ هـ).

كما طبع ضمن «عدّة رسائل للشيخ المفيد» منشورات مكتبة المفيد ـ ايران ـ قم المقدّسة، اعتماداً على ثلاث نسخ خطيّة.

النسخ المعتمدة ومنهج التحقيق

اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة على النسخة الخطيّة المحفوظة في خزانة مخطوطات المكتبة المركزية العامّة في مدينة مشهد المقدّسة، برقم (٨٢٨٣)، والتي تحتوي على اثنتين وثلاثين رسالة، شغلت رسالتنا هذه الصفحات ٢٦٨ـ٢٧٧، فرغ من كتابتها تاج الدين صاعد «بعد العصر من يوم الجمعة أوّل أوّل الربيعين سنة ست وثمانين وتسعمائة بالمسجد الجامع الكبير بإصفهان».

ورمزنا لها في التعليقات بـ «أ».

وقمنا بمقابلة نسختنا هذه على مطبوعة مكتبة المفيد،مستخدمين في النهاية نهج التلفيق لاثبات متن سليم صحيح، كما قمنا بتخريج ومقابلة الأشعار على ديوان أبي طالب رضوان الله عليه لأبي هفّان عبدالله بن أحمد المهزمي العبدي وبشرح ابن جنّي، وعلى بعض المصادر المعتبرة الأخرى، كما يلاحظ ذلك جلياً في التعليقات.

وشرحنا غريب الرسالة والأشعار ـ وهو كثير قياساً على حجم الرسالة ـ معتمدين على أُمّهات المعاجم اللغوية.

وفي النهاية لا يسعنا إلاّ أن نتقدّم بجزيل شكرنا وتقديرنا للإخوة المحقّقين الذين ساهموا في إخراج هذه الرسالة بحلّة جديدة تروق أهل التحقيق والفضل، سائلين العلي القدير أن يتقبّل هذا الجهد بأحسن قبوله، إنّه سميع الدعاء.

قسم الدراسات الإسلامية

مؤسسة البعثة

صورة الصفحة الأولى من نسخة (أ).

صورة الصفحة الأخيرة من نسخة(أ).

بسم الله الرحمن الرحيم[1]

الحمد لله ولي الحمد ومستحقّه، وصلاته على خيرته من خلقه، محمّد وآله، وسلّم كثيراً.

وبعد:

أطال الله بقاء الأستاذ الجليل، وأدام له العزّ والتأييد، والعلوّ والتمهيد، فإنّني مثبت بتوفيق الله عزّ وجلّ، وما يهب من التسديد، طرفاً من المقال في المعنى الذي كنتُ أجريتُ منه جملًا بحضرته معاينة، وما في حيّزه بيان الطرف والجمل من الدلائل على إيمان أبي طالب بن عبدالمطّلب بن هاشم بن عبد مُناف رضي الله عنه وأرضاه المقتضبة من مقاله وفعاله، التي لا يمكن دفعها إلّا بالعناد، وإنْ كنتُ قد أشبعتُ الكلام في هذا الباب في مواضع من كتبي المصنّفات، وأماليَّ المشهورات[2]،

---

(١) زاد ناسخ «أ»: ربّ وفّق بحقّ وليّك الرضا عليه السلام والتحية والتسليم.

(٢) أُنظر الاختصاص: ١٤٧ و١٤٨ و٢٤١، الارشاد: ١٠٠، الأمالي: ٣٠٣ و٣٠٤، أوائل المقالات: ١٢، تصحيح الاعتقاد: ٦٧، الفصول المختارة: ٣٢ وما بعدها، وص٢٢٨ وما بعدها.

ليكون ما يحصل به الرسم في هذا المختصر تذكاراً، ولِما أخبرتُ عنه بياناً، وفي الغرض الملتمس منه كافياً، وبالله أستعين.

فمن الدليل على إيمان أبي طالب رضي الله عنه ما اشتهر عنه من الولاية لرسول الله صلى الله عليه وآله والمحبّة والنصرة، وذلك ظاهر معروف لا يدفعه إلاّ جاهل، ولا يجحده إلاّ بهّات معاند، وفي معناه يقول رضي الله تعالى عنه في اللامية السائرة المعروفة:

لعمري لقد كلّفتُ وجداً بأحمد
وأحببتهُ حبّ الحبيب المواصلِ [1]

وجُدْتُ بنفسي دونه وحميتهُ
ودارأتُ عنه بالذُّرى والكلاكلِ [2]

فما زال في الدنيا جمالاً لأهلها
وشَيناً لمن عادى وزَين المحافلِ [3]

حليماً رشيداً حازماً غير طائش
يوالي إله الخلق ليس بماحلِ [4]

---

(١) في الديوان وبعض المصادر: واخوته دَأْبَ المحِبّ المواصلِ.

(٢) في الديوان وبعض المصادر: ودافعتُ عنه بالطلى والكلاكلِ.

الذُّرى: جمع ذِروَة، وهي أعلى الشيء وأشرفه «أُنظر لسان العرب ـ ذرا ـ ١٤: ٢٨٤».

الطُّلى: جمع الطُّلاة، وهي العُنق. «لسان العرب ـ طلى ـ ١٥: ١٣».

الكلاكل: جمع كلكل، وهو الصدر من كلّ شيء «لسان العرب ـ كلل ـ ١١: ٥٩٦».

(٣) في الديوان وبعض المصادر: وزيناً على رغم العدو المخابلِ.

(٤) الماحل: المحتال، الماكر «الصحاح ـ محل ـ ٥: ١٨١٧» ويأتي شرحها عن الشيخ المفيد ←

فأيّده ربُّ العبادِ بنصرهِ
وأظهر ديناً حقّه غير باطلِ[١]

ومن تأمّل هذا المدح عرف منه صدق ولاء صاحبه لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، واعترافه بنبوّته، وإقراره بحقّه فيما أتى به، إذ لا فرق بين أن يقول: محمّدٌ نبيٌّ صادقٌ، وما دعا إليه حقّ صحيح واجب؛ وبين قوله:

فأيّده ربّ العباد بنصره وأظهر ديناً حقّه غير باطلِ

وفي هذا البيت إقرارٌ أيضاً بالتوحيد صريح[٢]، واعترافٌ لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بالنبوّة صحيح[٣]، وفي الذي قبله مثل ذلك، حيث يقول

← قريباً، وفي الديوان وبعض المصادر:

فمَن مثله في الناس أو من مؤمل إذا قايس الحكّام أهل التفاضلِ
حليمٌ رشيدٌ عادلٌ غير طائشٍ يوالي إلهاً ليس عنه بذاهلِ

(١) هذه القصيدة مشهورة معروفة، رواها أهل الأدب والتاريخ والسير، وشرحها جماعة من العلماء كابن جنّي والبغدادي، وقال فيها ابن كثير: «هذه قصيدة عظيمة بليغة جدّاً، لا يستطيع أن يقولها إلّا مَن نُسِبَتْ إليه، وهي أفحل من المعلقات السبع، وأبلغ في تأدية المعنى فيها جميعها» وهي مائة وأحد عشر بيتاً.

أُنظر ديوان أبي طالب: ٣ ـ ١٢، سيرة ابن هشام ١: ٢٩١ ـ ٢٩٩، الحجّة على الذاهب: ٣٣٩ ـ ٣٤٣، العمدة: ٤١٢، شرح نهج البلاغة ١٤: ٧٩، الطرائف: ٣٠١، البداية والنهاية: ٣: ٥١ ـ ٥٥، السيرة النبوية للذهبي: ٩٥، خزانة الأدب ١: ٢٥٢ ـ ٢٦١.

(٢) (صريح) من ط، وفي «أ» بدلها كلمة غير واضحة.

(٣) (صحيح) من ط.

وهو يصف النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم:

حليماً رشيداً حازماً غير طائش يوالي إلـه الخلق ليس بماحـلِ

يعني: ليس بكاذب متقوّلٍ للمحال.

ومـا بعد هذا القول المعلوم من أبي طالب رضي الله تعالى عنه المتيقّن من قِبَلِهِ طريقٌ إلى التأويل في كُفره، إلّا وهو طريقٌ إلى التأويل على حمزة وجعفـر وغـيرهما من وجوه المسلمين، حتّى لا يصحّ إيمان أحدهم وإنْ أظهر الإقرار بالشهادتين، وبذل جهده في نُصرة الرسول صلى الله عليه وآله.

وهـو في أمـر أبي بكـر وعمـر وعثمان أقرب[1]، لأنّه إنْ لم يثبت لأبي طالب، وهو مُقِرٌّ بهِ في نثره ونـظمـه الـذي يسير به عنـه الـركبـان، ويطبق على رواياتــه نَقَلة الأخبـار، ورواة السـير والآثـار، مع ظهـور نصرتـه للنبيّ صلى الله عليه وآله، وبـذل نفسـه وولـده وأهله ومـالـه دونه، ورفع الصوت بتصـديقـه، والحثّ على اتّباعه، كان أولى أن لا يثبت للذين ذكرناهم إيمان، وليس ظهـور إقـرارهم وشهـرتـه يقـارب ظهـور اقـرار أبي طالب رضي الله تعالى عنه، ويداني في الوضوح اعترافه بصدقه ونبوّته، ولهم مع ذلك من التـأخر عن نصره، ومن خذلانه، والفرار عنه ما لا يخفى على ذي حجا[2]، ممّن سمع الأخبار، وتصفّح الآثار، وهذا لازم لا فصل منه.

ثمّ إنّ أبا طالب رضي الله تعالى عنه يُصـرِّح فـي هـذه القصيدة بتصديق النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بأخصّ ألفاظ التصديق، ينـادي بالقسم[3] في نصرته

(١) وفي بعض النسخ: وهو في أمر أشهر وطريق أقرب.

(٢) الحِجَا: العقل «الصحاح ـ حجا ـ ٦: ٢٣٠٩».

(٣) وفي بعض النسخ: ويباهي.

صلى الله عليه وآله وسلم وبذل المهجة والأهل دونه، حيث يقول:

ألم تعلمـــوا أنّ ابننـــا لا مُكَـــذَّبٌ

لدينـــا ولا يعبـــأ بقـــول الأباطلِ[١]

وأبيض يُستسقى الغـــام بوجهـــه

ربيع اليتـــامى عِصمـــةٌ للأرامـــلِ

يطوف به[٢] الهـلّاك مـــن آل هاشم

فهُـم عنـــده عصمـــة وفَـــواضِـــلِ

إلى حيث قال:

كذبتـــم وبيت الله نسلم أحمـــداً

ولمّـــا نطاعـــن دونـــه ونقـــاتـــلِ[٣]

---

(١) في الديوان وبعض المصادر:

لقـــد علمـــوا أنَّ ابننـــا لا مُكَـــذَّبٌ

لدينـــا ولا يُعنَى بقـــول الأباطـــلِ

(٢) في الديوان وبعض المصادر: يلوذ به.

(٣) روي هذا البيت في المصادر باختلاف في بعض ألفاظه، منها:

كذبتـــم وبيتِ اللهِ نُبْـــزي محمّـــداً

ولمـــا نُطاعـــن دونـــه ونـنـــاضـــل

وفي النهاية: ١٢٥، واللسان ١٤: ٧٣: يُبْزى، أي يُقْهر ويُستَذَل ويُغْلَب، وأراد: لا يُبْزى، فحذف (لا) مِن جواب القسم، والمراد أنّه لا يُقْهَر ولم نقاتل عنه وندافع.

ونُسْلِمُهُ حتّى نُصرَّع حولَه
ونَذْهل عن أبنائِنا والحلائلِ[(١ و ٢)]

وفي هذه الأبيات أيضاً بيان لمن تأمّلها في صحّة ما ذكرناه من إخلاص أبي طالب رضي الله عنه، والولاء لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وبذل غاية النصرة له، والشهادة بنبوّته وتصديقه حسب ما ذكرناه.

وقد جاءت الأخبار متواترة لا يختلف فيها من أهل النقل اثنان، أنَّ قريشاً أمرت بعض السفهاء أن يلقي على ظهر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم سلى[(٣)] الناقة إذا ركع في صلاته، ففعلوا ذلك، وبلغ الحديث أبا طالب، فخرج مسخَّطاً[(٤)] ومعه عبيد له، فأمرهم أن يلقوا السلى عن ظهره صلى الله عليه وآله وسلم ويغسلوه، ثمّ أمرهم أن يأخذوه فيمرّوه على سبال[(٥)] القوم، وهم إذ ذاك وجوه قريش، وحلف بالله أن لا يبرح حتّى يفعلوا بهم ذاك. فما امتنع أحد منهم عن طاعته، وأذلَّ جماعتهم بذلك وأخزاهم[(٦)].

---

(١) الحلائل: جمع حليلة، وهي الزوجة «الصحاح ـ حلل ـ ٤: ١٦٧٣».

(٢) إضافة إلى المصادر المتقدّمة، راجع: صحيح البخاري ٢: ٧٥، السنن الكبرى ٣: ٣٥٢، دلائل النبوّة للبيهقي: ٦: ١٤١، الخصائص الكبرى ١: ١٤٦ وص٢٠٨.

(٣) السلى: الجلد الرقيق الذي يخرج فيه الولد من بطن أُمّه ملفوفاً فيه «لسان العرب ـ سلا ـ ٤: ٣٩٦».

(٤) خ ل: مغضباً.

(٥) السبال: جمع السَبَلَة، وهو الشارب «الصحاح ـ سبل ـ ٥: ١٧٢٤».

(٦) الكافي ١: ٣٧٣/ ٣٠، تفسير القرطبي ٦: ٤٠٥.

وفي هذا الحديث دليل على رئاسة أبي طالب على الجماعة، وعظم محلّه فيهم، وأنّه ممّن تجب طاعته عندهم، ويجوز أمره فيهم وعليهم، ودلالة على شدّة[١] غضبه لله عزّ وجلّ ولرسوله صلّى الله عليه وآله، وحميّته له ولدينه، وترك المداهنة والتقيّة في حقّه، والتصميم لنصرته، والبلوغ في ذلك إلى حيث لم يستطعه أحد قبله، ولا ناله أحد بعده.

وقد أجمع أهل السير أيضاً ونقلة الأخبار أنّ أبا طالب رضي الله عنه لمّا فقد النبيّ صلّى الله عليه وآله ليلة الإسراء، جمع ولده ومواليه، وسلّم إلى كلّ رجل منهم مُدية، وأمرهم أن يباكروا الكعبة، فيجلس كلّ رجل منهم إلى جانب رجل من قريش ممّن كان يجلس بفناء الكعبة، وهم يومئذ سادات أهل البطحاء، فإن أصبح ولم يعرف للنبي صلّى الله عليه وآله خبراً أو سمع فيه سوءاً، أومأ إليهم بقتل القوم، ففعلوا ذلك.

وأقبل رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى المسجد مع طلوع الشمس، فلمّا رآه أبو طالب قام إليه مستبشراً فقبّل بين عينيه، وحمد الله عزّ وجلّ على سلامته، ثمّ قال: والله، يا ابن أخي، لو تأخّرت عنّي لما تركت من هؤلاء عيناً تطرف. وأومأ إلى الجماعة الجلوس بفناء الكعبة من سادات قريش ذلك.

ثمّ قال لولده ومواليه: أخرجوا أيديكم من تحت ثيابكم. فلمّا رأت قريش ذلك انزعجت له، ورجعت على أبي طالب بالعتب

---

(١) في «أ»: ومنها شدّة بدل (ودلالة على شدّة).

والاستعطاف، فلم يحفل بهم[١].

ولم تزل قريش بعد ذلك خائفة من أبي طالب، مشفقة على أنفسها من أذى يلحق النبيّ صلى الله عليه وآله، وهذا هو النصر الحقيقي نابع عن صدق في الولاية، وبه ثبتت النبوّة، وتمكّن النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم من أداء الرسالة، ولولاه ما قامت الدعوة، ومن لم يعرف باعتباره إيمان صاحبه وعظم عناه في الدين، خرج من حدّ المكلّفين.

على أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل عزيزاً ما كان أبو طالب حيّاً، ولم يزل به ممنوعاً من الأذى، معصوماً حتّى توفّاه الله تعالى، فنبت[٢] به مكّة، ولم تستقر له فيها دعوة، وأجمع القوم على الفتك به، حتّى جاءه الوحي من ربّه، فقال له جبرئيل عليه السلام: إنّ الله عزّ وجلّ يقرئك السلام، ويقول لك: اخرج عن مكّة فقد مات ناصرك[٤].

فخرج عليه السلام هارباً مستخفياً بخروجه، وبيّت أمير المؤمنين بدلاً منه على فراشه، فبات موقياً له بنفسه، وسالكاً بذلك منهاج أبيه رضي الله عنه في ولايته ونصرته، وبذل النفس دونه.

فكم بين مَن أسلم نفسه لنبيه ، وشراها الله تعالى في طاعة نبيّه صلى الله عليه وآله، وبين من حصل مع النبيّ صلى الله عليه وآله في أمن وحرز، وهو لا

---

(١) الطبقات الكبرى ١: ٢٠٢، الحجّة على الذاهب: ٢٨٦.

(٢) يقال: نَبَتْ بي تلك الأرض: أي لم أجد بها قراراً «لسان العرب ـ نبا ـ ١٥: ٣٠٢»

(٣) الحجّة على الذاهب: ٢٩٠، شرح نهج البلاغة ٤: ٧٠.

يملك نفسه جزعاً، ولا قلبه هلعاً، قد أظهر الحزن، وأبدى الخور[١]، شاكّاً في خبر الله تعالى، مرتاباً بقول رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، غير واثق بنصر الله عزَّ وجلّ، آيساً من روح الله، ضانّاً[٢] بنفسه عن الشهادة مع نبيّ الله صلّى الله عليه وآله، أم كم بين ما ذكرناه من نصر أبي طالب لرسول الله صلّى الله عليه وآله وقيامه بأمره حتّى بلّغ دين الله ومسارعته الى اتباعه ومعاضدته ومؤازرته وبين تأخّر غيره عنه واخلائه مع اعدائه عليه ونحره في السفر الى .... يطعم منه الراحلين معه لسفك دمه حتّى إذا ظفره الله تعالى به مقهوراً وجيء به اليه اسيراً دعاه الى الايمان فلجلج وامره بفداء نفسه فامتنع، فلما اشرف على دمه اقر وانقاد للفداء ضرورة واسلم.

إنّ هذا لعجب في القياس؛ وغفلة خصوم الحقّ عن فصل مابين هذه الأُمـور حتّى عموا فيها عن الصواب، وركبوا العصبية والعناد، لأعجب؛ والله نسأل التوفيق.

وممّا يؤيّد ما ذكرناه من إيمان أبي طالب رضي الله تعالى عنه ويزيده بياناً، أنّه لمّا قبض رحمه الله، أتـى أمـير المـؤمـنـين عليه الصلاة والسلام رسـولَ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، فآذنه بموته فتوجّع لذلك النبي صلّى الله عليه وآله وقال: «امضِ يا عليّ، فتولّ غسله وتكفينه وتحنيطه، فإذا رفعته على سريره فأعلمني».

ففعل ذلك أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام، فلمّا رفعه على

---

(١) الخور: الضعف «مجمع البحرين ـ خور ـ ٣: ٢٩٣».

(٢) ضنَّ بالشيء: بخل به «الصحاح ـ ضنن ـ ٦: ٢١٥٦».

السرير اعترضه النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم، فرقّ له، وقال: «وصلتك رحم، وجزيت خيراً، فلقد ربّيت وكفلت صغيراً، وآزرت ونصرت كبيراً».

ثمّ أقبل على الناس، فقال: «أما والله، لأشفعنّ لعمّي شفاعة يعجب منها أهل الثقلين»[1].

وفي هذا الحديث دليلان على إيمان أبي طالب رضي الله عنه:

أحدهما: أمر رسول الله عليّاً صلوات الله عليهما وآلهما بغسله وتكفينه دون الحاضرين من أولاده، إذ كان مَن حضره منهم سوى أمير المؤمنين إذ ذاك على الجاهلية، لأنّ جعفراً رحمه الله كان يومئذ ببلاد الحبشة، وكان عقيل وطالب حاضرين، وهما يومئذ على خلاف الإسلام، لم يسلم واحد منهما بعد، وأمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام مؤمن بالله تعالى ورسوله، فخصّ المؤمن منهم بولاية أمره، وجعله أحقّ به منهما، لإيمانه ووفاقه إياه في دينه.

ولو كان أبو طالب رضي الله عنه مات على ما يزعم النواصب كافراً، كان عقيل وطالب أحقّ بتولية أمره من عليّ عليه الصلاة والسلام، ولما جاز للمسلم من ولده القيام بأمره، لانقطاع العصمة بينهما.

وفي حكم رسول الله صلّى الله عليه وآله لعليّ عليه الصلاة والسلام به دونهما وأمره إيّاه بإجراء أحكام المسلمين عليه من الغسل والتطهير والتحنيط والتكفين والمواراة، شاهد صدق في إيمانه على ما بيّناه.

والدليل الآخر: دُعاء النبيّ صلّى الله عليه وآله [له][2] بالخيرات، ووعده

---

(١) الحجّة على الذاهب: ٢٩٨، شرح نهج البلاغة ١٤: ٧٧.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

أُمّته فيه بالشفاعة إلى الله، واتباعه بالثناء والحمد والدعاء، وهذه هي الصلاة التي كانت مكتوبة إذ ذاك على أموات أهل الإسلام، ولو كان أبو طالب مات كافراً لما وسع رسول الله صلى الله عليه وآله الثناء عليه بعد الموت، والدعاء له بشيء من الخير، بل كان يجب عليه اجتنابه، واتّباعه بالذم واللوم على قبح ما أسلفه من الخلاف له في دينه، كما فرض الله عزّ وجلّ ذلك عليه للكافرين، حيث يقول: ﴿وَلاَ تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَداً وَلاَ تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾[١].

وفي قوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ للهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾[٢].

وإذا كان الأمر على ما وصفناه، ثبت أنّ أبا طالب رضي الله عنه مات مؤمناً، بدلالة فعله ومقاله، وفعل نبيّ الله صلى الله عليه وآله به ومقاله، حسبما شرحناه.

ويؤكّد ذلك ما أجمع عليه أهل النقل من العامّة والخاصّة، ورواه أصحاب الحديث عن رجالهم الثقات من أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل فقيل له: ما تقول في عمّك أبي طالب، يا رسول الله، وترجو له؟ قال: «أرجو له كلّ خير من ربّي»[٣].

فلولا أنّه رحمة الله عليه مات على الإيمان لما جاز من رسول

---

(١) سورة التوبة ٩: ٨٥.

(٢) سورة التوبة ٩: ١١٥.

(٣) الحجّة على الذاهب: ٩٤، شرح نهج البلاغة ١٤: ٦٨، تاريخ الاسلام للذهبي ١: ١٣٨.

الله صلى الله عليه وآله وسلم رجاء الخيرات له من الله عزَّ وجلّ، مع ما قطع له تعالى به في القرآن وعلى لسان نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم من خلود الكفّار في النار، وحرمان الله لهم سائر الخيرات وتأبيدهم في العذاب على وجه الاستحقاق والهوان.

فصل

فأمّا قوله رضي الله عنه المنبِّه على إسلامه وحسن نصرته، وإيمانه الذي ذكـرنـاه عنـه، فهو ظاهر مشهور في نظمه المنقول عنه على التواتر والإجماع، وسأُورد منه جزءاً يدل على ما سواه، إن شاء الله تعالى.

فمن ذلك قوله في قصيدته الميمية التي أوّلها:

ألا مَنْ لِهَمّ آخِــرَ الـــليلِ مُقَـتِّـمِ
طواني وأُخـــرى النجم لمّا تقحّمِ؟[1]

إلى قوله:

أتــرجـون أن نسخـو بقتـل محمّـدٍ
ولم تختضب سُمر العوالي[2] مِن الدمِ

(١) في الديوان: معتم بدل مقتّم وكلاهما بمعنى واحد.
طواني: أقام عندي «لسان العرب ـ طوى ـ ١٥: ٢٠».
وتقحّم النجم: غاب «لسان العرب ـ قحم ـ ١٢: ٤٦٣».

(٢) العوالي: جمع عالية، وهي أعلى الرمح ورأسه، وقيل: العالية: القناة المستقيمة «لسان العرب ـ علا ـ ١٥: ٨٧».

كذبتمْ وبيتِ الله حتّى تُفَــرِّقوا[١]
جَماجِـمَ تُلقَــى بالحـطيم وزمـزمِ
وتُــقــطَع أرحــامٌ وَتــنـسـى حليلةٌ
خليلًا ويُغــشـى محرَمٌ بعـد محرمِ
وينهض قومٌ في الحــديدِ إلــيكــم
يذودون عن أحـســابهـم كلَّ مُجْرِمِ
على ما أتـى من بغيكُم وضــلالكُم
وعــصيانكم في كلّ أمــرٍ ومَــظْلَمِ[٢]
بظلم نبيٍّ جاء يدعــو إلى الهُدى
وأمر أتى مِن عند ذي العرش مُبْرَمِ[٣]
فلا تحسبــونــا مُسْلِميهِ ومِثلُهُ
إذا كان في قوم فليس بِمُـســلَمِ[٤]

أفلا ترى الخصوم إلى هذا الجدّ من أبي طالب رضي الله عنه في نصرة نبيّ الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، والتصريح بنبوّته، والإقرار بما جاء من عند الله عزّ وجلّ، والشهادة بحقّه، فيتدبّرون ذلك أم على قلوب أقفالها؟!

---

(١) في « أ »: تَعرّفوا، وفي شرح النهج: تُفَلّقُوا.

(٢) في الديوان:

على ما مضـى من بغـيكـم وعـقـو قكم ... وغـشـيانـكـم في أمــرنــا كل مأثـمِ

(٣) في الديوان وشرح النهج: قيِّم.

(٤) ديوان أبي طالب: ٢٩ ـ ٣١، شرح نهج البلاغة ١٤: ٧١.

ومنه قوله رضي الله تعالى عنه:

تطاول ليلي بهمٍّ نصبْ
ودمعٍ كسحِّ السقاء السَّرِبْ[١]
للعب قصيّ بأحلامها
وهل يرجع الحُلم بعد اللعبْ[٢]

إلى قوله رضي الله عنه:

وقالوا لأحمد أنت امرؤٌ
خَلُوفُ الحديثِ ضَعيفُ النسبْ
ألا إنَّ أحمد قد جاءَهُمْ
بحقٍّ، ولم يأْتِهِمْ بالكَذِبْ[٣]

وفي هذا البيت صرّح بالإيمان برسول الله صلّى الله عليه وآله.

ومنه قوله رضي الله تعالى عنه:

---

(١) سحّ: سال «الصحاح ـ سحح ـ ١: ٣٧٣».

السرب: الذي يسيل منه الماء «الصحاح ـ سرب ـ ١: ١٤٧».

(٢) ورد هذا البيت مصحفاً في (ا) هكذا:

بلغت قصي بأكلابها وهل يرجع الحكم بعد اللعب؟!

(٣) ديوان أبي طالب: ٢٥، مناقب ابن شهراشوب ١: ٦٦، الحجّة على الذاهب: ٢٤٥، شرح نهج البلاغة ١٤: ٦١.

أَخلتم بأنّا مسلمون محمّداً
ولمّا نُقاذف دونَه بالمراجِم[١]
أميناً حبيباً في البلاد مسوّماً
بخاتم ربِّ قاهرٍ للخواتمِ[٢]
يرى الناسُ برهاناً عليه وهيبةً
وما جاهلٌ في فضله مثلُ عالمِ[٣]
نبياً أتاه الوحيُ من عند ربّه
فمن قال لا يقرع بها سنُّ نادمِ[٤]
تطيف به جرثومةٌ[٥] هاشميّةٌ
تذبِّب عنهُ كلّ باغٍ وظالمِ[٦]

ومنه قوله رضي الله تعالى عنه:

---

(١) المراجم: قبيح الكلام، ولعل المراد هنا التقاذف بما يرجم به من السلاح «لسان العرب ـ رجم ـ ١٢: ٢٢٨» وفي شرح النهج: ونزاحمِ. ولم يرد هذا البيت في الديوان.

(٢) في «أ»: للجرائمِ.

(٣) في الديوان: وما جاهل أمراً كآخر عالمِ.

وفي شرح النهج: وما جاهلٌ في قومه مثل عالمِ.

(٤) قرع فلان أسنانه ندماً أي حكّ بعضها على بعض حتّى يسمع لها صوت غيظاً وحنقاً ونَدماً «أُنظر لسان العرب ـ قرع ـ ٨: ٢٦٤ و ـ حرق ـ ١٠: ٤٤».

(٥) جرثومة كل شيء: أصله ومجتمعه «لسان العرب ـ جرثم ـ ١٢: ٩٥».

(٦) ديوان أبي طالب: ٣٢، شرح نهج البلاغة ١٤: ٧٣

ألا أبـلغـا عنّي على ذاتِ بينها
لؤيّاً وخُصّا من لؤيٍّ بني كَعْبِ
ألم تعلموا أنّا وجدْنا محمّداً
نبيّاً كموسى خُطّ في أوّل الكُتْبِ
وأنَّ عليه في العباد محبّةً
ولا شك فيمن خصّه الله بالحُبِ[١]

وفي هذا الشعر والذي قبله محض الإقرار برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبالنبوّة، وصريحه بلا ارتياب.

ومن ذلك قوله رضي الله عنه:

ألا مَنْ لهمٍّ آخر الليل مُنصِبِ
وشعب العصا من قومك المشعبِ

إلى قوله:

وقد كان في أمر الصحيفةِ عبرةٌ
متى ما تخبّر غائبَ القوم يعجبِ[٢]
محا اللهُ منها كفرهم وعيوبهم
وما نقموا من باطل الحقّ مقربِ[٣]

---

(١) مناقب ابن شهراشوب ١: ٦٣، سيرة ابن هشام ١: ٣٧٧، شرح النهج ١٤: ٧٢، البداية والنهاية ٣: ٨٤، خزانة الأدب ١: ٢٦١.

(٢) في الديوان: أتاك بها من غائب متعصب.

(٣) في الديوان:... وعقوقهم وما نقموا من صادق القول منجب.

فكـذّب[١] ما قالوا من الأمر باطلًا

وَمـن يختـلق ما ليس بالحقّ يكــذبِ

وأمسى ابن عبـدالله فينـا مصـدّقاً

على سَخَطٍ من قومـنــا غير معتبِ

فلا تحسبــونــا مسلمــين محمّــداً

لذي غُربــةٍ منّــا ولا متــغــرِّبِ

ستـــمــنعــه منّــا يدٌ هاشــميّةٌ

مركّبهُــا في النـاسِ غير[٢] مركَّبِ[٣]

وقال أيضاً رضي الله عنه يحض حمزة بن عبدالمطّلب رضي الله عنه على اتّباع رسول الله صلّى الله عليه وآله، والصبر على طاعته، والثبات على دينه:

فصــبراً أبـا يعلَى على دين أحمـدٍ

وكـن مظهــراً للدين وفِّقت صابِــرَا

نبيّ أتى بالــدين من عنــد ربّــه

بصــدقٍ وحـقّ لا تكن حمْزُ كافِــرَا

فقــد سرّني إذ قلت: لبيّك، مؤمنـاً

فكن لرسـول الله في الـدين ناصِـرَا

---

(١) في الديوان: وأصبح.

(٢) في الديوان والمناقب: خير.

(٣) ديوان أبي طالب: ١٦، مناقب ابن شهراشوب ١: ٦٤.

ونــاد قريشــاً بالّــذي قد اتيتــه
جهــاراً، وقل: ما كان أحمد ساحِرَا[١]

وليس وراء هذه الشهادة والإقرار بالنبوّة والحثّ على اعتقادها بيان في إيمانه ولا بعده شبهة وليس غير ذلك إلّا العناد ورفع الاضطرار، نعوذ بالله من الخذلان.

ومن ذلك قوله رضي الله تعالى عنه:

إذا قيلَ مَن خيرُ هذا الــورى
قبــيلًا، وأكــرمــهــم أُسْــرَهْ؟
أنــاف بعــبــد منــاف أبي
أبــو نضــلة هاشــم الــغُــرَّهْ[٢]
وقــد حلَّ مجد بني هاشــمٍ
مكــان الــنعــائم والــزُّهَــرَهْ[٣]
وخــير بني هاشــم أحمــدٌ
رســول المــليك على فتره[٤]

وهذا مطابق لقوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَى

(١) مناقب ابن شهراشوب ١: ٦٢، شرح نهج البلاغة ١٤: ٧٦، الغدير ٧: ٣٥٧.
(٢) أناف: ارتفع وأشرف «لسان العرب ـ نوف ـ ٩: ٣٤٢».
أبو نَضْلَة: كنية هاشم بن عبدمناف «الصحاح ـ نضل ـ ٥: ١٨٣١»
(٣) النعائم: منزل من منازل القمر «لسان العرب ـ نعم ـ ١٢: ٥٨٦».
الزُّهَرَة: كوكبٌ معروف «لسان العرب ـ زهر ـ ٤: ٣٣٢».
(٤) شرح نهج البلاغة ١٤: ٧٨.

فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ ﴾[١].

فإن لم يكن في ذلك شهادة للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بالنبوّة، فليس في ظاهر الآية شهادة، وهذا ما لا يرتكبه عاقل، له معرفة بأدنى معرفة أهل اللسان.

ومنه قوله في ذكر الآيات للنبيّ صلى الله عليه وآله وسلم ودلائله، وقول بحيراء الراهب فيه، وذلك أنّ أبا طالب رضي الله عنه لمّا أراد الخروج إلى الشام ترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إشفاقاً عليه، ولم يعمل على استصحابه. فلمّا ركب أبوطالب رضي الله تعالى عنه بلغه ذلك، فتعلّق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالناقة وبكى، وناشده الله في إخراجه معه، فرقَّ له أبوطالب وأجابه إلى استصحابه.

فلمّا خرج معه أظلّته الغمامة، ولقيه بحيراء الراهب فأخبره بنبوّته، وذكر لهم[٢] البشارة في الكتب الأُولى، فقال أبوطالب رضي الله تعالى عنه:

[إنّ الأمين محمّداً في قومه
عندي يفوق منازل الأولاد[٣]

لّما تعلق بالزمام ضممته[٤]
والعيس قد قلّصن بالأزوادِ[٥]

---

(١) سورة المائدة ٥: ١٩.

(٢) في «ط»: له.

(٣) في السيره وتاريخ ابن عساكر:

إنّ ابن آمنة النبيّ محمّداً ... عندي بمثل منازل الأولادِ

(٤) في السيرة وتاريخ ابن عساكر: رحمته.

(٥) العيس: الإبل البيض، يخالط بياضها شيء من الشقرة، ويقال: هي كرائم الإبل. «الصحاح ـ عيس ـ ٣: ٩٥٤».

حتّى إذا ما القوم بُصرى عاينوا
لاقوا على شرف[١] من المرصاد
حبراً فأخبرهم حديثاً صادقاً
عنه وردّ معاشر الحسّادِ[٢]

ومنه قوله رضي الله عنه وقد حضرته الوفاة في وصيّته لرسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم:

أُوصي بنصر النبيّ الخير مشهده
عليّاً ابني وشيخ القوم عبّاسا
وحمزةَ الأسد الحامي حقيقته
وجعفراً ليذودوا دونه الباسا[٣]

ومن ذلك قوله رحمه الله تعالى:

أبيت بحمد الله تركَ محمّدِ
بمكّة أُسلمه لشرِّ القبائلِ
وقال لي الأعداء: قاتلْ عصابةً
أطاعوه، وابغِهم جميعَ الغوائلِ

وقلّصن: ارتفعن وذهبن، والتشديد للمبالغة «أُنظر لسان العرب ـ قلص ـ ٧: ٨٠».

(١) في السيرة وتاريخ ابن عساكر: شرك.

(٢) ديوان أبي طالب: ٣٣، سيرة ابن اسحاق: ٧٦، تهذيب تاريخ ابن عساكر ١: ٢٧٢، الغدير ٧: ٣٤٣.

(٣) متشابه القرآن ٢: ٦٥، مناقب ابن شهراشوب ١: ٣٩ و٦١.

إلى قوله:

أُقـيم على نصـر الـنبـيّ محمّـد
أُقاتـل عنـه بالقنـا والـذوابـل[١]

ومنه أيضاً قوله يحضّ النجاشيّ على نصر النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم:

تعـلّم مليك الحـبش أنّ محمّـداً
نبيٌّ كمـوسى والمسيح بن مريمِ
أتـى بهدىً مثـل الـذي أتيا به
فـكلٌّ بأمـر الله يهدي ويعـصم[٢]

وإنّـكـم تتلونـه في كتـابـكم
بصـدق حديث لا حديث المبرجَمِ[٣]
وإنّـك ما تأتيك مِنّـا عصـابـةٌ
بفـضـلك إلاّ عاودوا بالـتـكـرّمِ

---

(١) أي الرماح الذوابل، سمّيت بذلك ليبسها ولصوق ليطها، يعني قشرها «المخصص، السفر السادس: ٣١».

(٢) في هذا البيت إقواء ظاهر، إذ أن حركة حرف الروي الكسر وجاءت هنا مضمومة إقواءً.

(٣) من البَرْجَمَة وهي: غِلظ الكلام «النهاية ـ برجم ـ ١: ١١٣»

ولعلها «الترجُمِ» من الرَّجْم، وهو القول بالظن والحدس «لسان العرب ـ رجم ـ ١٢: ٢٢٧».

فلا تجعلوا لله نداً وأسلموا
فإنّ طريق الحقّ ليس بمظلم [١]

وفي هذا الشعر من التوحيد والإسلام ما لا يمكن دفعه مسلّماً.

ومن ذلك قوله رضي الله تعالى عنه لجعفر ابنه وقد أمر بالصلاة مع النبيّ صلى الله عليه وآله: صلْ، يا بنيّ، جناح ابن عمّك. ففعل، فلمّا رأى إجابته له أنشأ يقول:

إنّ عليّاً وجعفراً ثقتي
عند ملمّ الخطوب والكُرَبِ
والله لا أخذل النبيّ ولا
يخذله من بنيَّ ذو حَسَبِ
لا تخذلا وانصرا ابن عمّكما
أخي لأُمّي من دونهم وأبي [٢]

فهذا القول في خاتمة أمره وفاقاً لِما سلف منه في مضي [٣] زمانه وحياته، وهو محض التصديق حقيقة الإيمان، وصريح الإسلام، وإيمانه بالله تعالى.

---

(١) متشابه القرآن ٢: ٦٥، مناقب ابن شهراشوب ١: ٦٢، مستدرك الحاكم ٢: ٦٢٣.

(٢) ديوان أبي طالب: ٣٦، الأوائل لأبي هلال العسكري: ٧٥، كنز الفوائد ١: ٢٧١، الحجّة على الذاهب: ٢٤٩ و٢٥٠، شرح نهج البلاغة ١٤: ٧٦، روضة الواعظين: ٨٦.

(٣) في «ط»: وقتيّ.

وله من بعد هذا أبيات في المعنى المتقدّم يطول بها التقصاص، منها قوله في قصيدة ميمية له وقد عدّد آيات النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم

فذلك من أعلامه وبيانه ... وليس نهار واضح كظلام[١].

وقوله في قصيدته الداليّة:

فما يرجوا حتّى رووا من محمّد ... أحـــاديث تجلو غمّ كلّ فؤاد[٢]

فأمّـا دليل توحيده لله عزَّ وجـلّ فمن كلامـه المشهور ومقاله المعروف أكثر من أن يحصى، وقد تقدّم منه ممّا كتبناه، ما سنلحقه بأمثاله له في معناه، على سبيل الاختصار، إن شاء الله.

فمن ذلك قوله في قصيدة طويلة:

مليك النـــاس ليس له شريكٌ ... هو الــوهّـاب والمبـدي المعيدُ

ومَنْ فوق الســماء له ملاكٌ[٣] ... ومَـنْ تحت الســماء له عبيدُ[٤]

فأقرَّ لله تعالى بالتوحيد، وخلع الأنداد من دونه، وأنّه يعيد بعد الإبداء[٥]، وينشئ خلقه نشأة أُخرى، وبهذا المعنى فارق المسلمون أهل الجاهلية وباينهم فيما كانوا عليه من خلاف التوحيد والملّة.

---

(١) ديوان أبي طالب: ٣٥، سيرة ابن اسحاق: ٧٧، تهذيب تاريخ ابن عساكر ١: ٢٧٣، الغدير ٧: ٣٤٥.

(٢) تقدّمت أربعة أبيات من هذه القصيدة الدالية مع تخريجاتها، ويضاف لها: الخصائص الكبرى ١: ١٤٤.

(٣) في «أ»: له لحق. وفي متشابه القرآن: له نجوم.

(٤) متشابه القرآن ٢: ٦٦.

(٥) في «أ»: الانذار، تصحيف، وما في المتن هو الأنسب لقوله «المبدئ المعيد».

وله أيضاً في قصيدة بائيّة:

فوالله لولا الله لا شيء غيره
لأصبحتم لا تملكون لنا شربا

وأشباه ذلك ونظائره ممّا هو موجود في نظمه ونثره، وفي وصاياه وسجعه في خطبه وكلامه المدوّن له في البلاغة والحكمة، وإيراد جميعه يطول، وفيما أثبتناه منه كفاية، ومن دلائل إيمانه برسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كفاية وبلاغ.

والحمد لله ربّ العالمين، وصلواته على سيّدنا محمّد وآله الطاهرين.

* * *

تمّت الرسالة، من تأليفات الشيخ المقدّم والإمام المكرّم الفقيه المفيد محمّد بن محمّد بن النعمان رضوان الله تعالى عليه، وكان ذلك بعد العصر من يوم الجمعة، أوّل أوّل الربيعين، سنة ستّ وثمانين وتسعمائة، بالمسجد الجامع الكبير بأصفهان، بتوفيق الله تعالى.

فهرس المصادر والمراجع

١ـ القرآن الكريم:

٢ـ الإختصاص:

لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري البغدادي المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) تحقيق الشيخ علي أكبر الغفاري ـ منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية ـ قم المقدسة.

٣ـ الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد:

لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الحارثي، المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) ـ منشورات مكتبة بصيرتي ـ قم المقدسة.

٤ـ الإصابة في تمييز الصحابة:

لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني الشافعي (٧٧٣ـ ٨٥٢هـ) مطبعة السعادة ـ مصر ـ ١٣٢٣هـ.

٥ـ الأمالي:

لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان الحارثي، المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) ـ منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية ـ قم المقدسة ـ ١٤٠٣هـ.

٦ـ الأوائل:

لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (المتوفى بعد سنة ٣٩٥هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى سنه ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٧ـ أوائل المقالات في المذاهب والمختارات:

لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري، المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) ـ تحقيق الشيخ فضل الله الشهير بشيخ الإسلام الزنجاني ـ مكتبة الداوري ـ قم المقدسة ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٧١هـ.

٨ـ البداية والنهاية:

لأبي الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) ـ حققه مجموعة من الأساتذة ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الرابعة ـ سنة ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

٩ـ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام/ قسم المغازي:

للحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ـ تحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٠ـ تصحيح الإعتقاد بصواب الإنتقاد:

لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري، المعروف بالشيخ المفيد (ت ٤١٣هـ) ـ منشورات الرضي ـ قم المقدسة.

١١ـ تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن:

لأبي عبد الله محمّد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

١٢ـ تهذيب تاريخ دمشق الكبير:

لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي، المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ) ـ هذّبه ورتّبه الشيخ عبد القادر بدران (ت ١٣٤٦هـ) ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة ـ سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٣ـ الحجّة على الذاهب إلى تكفير أبي طالب، إيمان أبي طالب:

لشمس الدين ابي علي فخار بن معد الموسوي (ت ٦٣٠ هـ) ـ تحقيق السيد محمد بحر العلوم ـ انتشارات سيّد الشهداء ـ قم المقدّسة ـ الطبعة الأولى ـ سنة ١٤١٠هـ.

١٤ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:

للشيخ عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٣٠ـ ١٠٩٣هـ) ـ دار صادر ـ بيروت.

١٥ـ الخصائص الكبرى:
لجلال الدين عبد الرحمن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٦ـ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة:
لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ـ ٤٥٨هـ) تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

١٧ـ ديوان شيخ الأباطح أبي طالب:
جمع أبي هفان عبد الله بن أحمد المهزمي العبدي ـ مكتبة نينوى الحديثة ـ طهران.

١٨ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة:
للشيخ محمد محسن بن محمد رضا الرازي، المعروف بآقا بزرگ الطهراني (١٢٩٣ـ ١٣٨٩هـ) دار الأضواء ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ سنة ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.

١٩ـ روضة الواعظين:
للشيخ محمّد بن الفتال النيسابوري (ت ٥٠٨) ـ منشورات الرضي ـ قم المقدسة.

٢٠ـ السنن الكبرى:
لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ) ـ دار المعرفة ـ بيروت.

٢١ـ سيرة ابن اسحاق، كتاب السير والمغازي:
لمحمد بن إسحاق المطلبي الشهير بإبن السحاق (ت ١٥١هـ) ـ تحقيق الدكتور سهيل زكار ـ دار الفكر ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ سنة ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

٢٢ـ سيرة ابن هشام:
لأبي محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري (ت ٢١٣ أو ٢١٨هـ) ـ جماعة من المحققين ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ـ مصر ـ سنة ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م.

٢٣ـ السيرة النبوية:
للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ـ تحقيق حسام الدين القدسي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ـ سنة ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م.

٢٤ـ شرح نهج البلاغة:

لعز الدين أبي حامد بن هبة الله بن محمد ابن أبي الحديد المدائني المعتزلي (٥٨٦ـ ٦٥٦هـ) ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ مصر ـ الطبعة الأولى ـ سنة ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م.

٢٥ـ الصحاح:

لأبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري (٣٣٢ـ ٣٩٣هـ) ـ تحقيق أحمد عبد الغفور العطار ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ الطبعة الرابعة ـ سنة ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

٢٦ـ الصحيح:

لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل البخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ) ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ الطبعة الخامسة ـ سنة ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

٢٧ـ الطبقات الكبرى:

لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري (١٦٨ـ ٢٣٠هـ) ـ دار صادر ـ بيروت ـ ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٢٨ـ الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف:

للسيد رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن جعفر ابن طاووس الحسني الحسيني (٥٨٩ـ ٦٦٤هـ) مطبعة الخيام ـ قم المقدسة ـ ١٤٠١هـ.

٢٩ـ عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار:

للحافظ يحيى بن الحسن الأسدي الحلي، المعروف بابن البطريق (٥٣٣ ـ ٦٠٠هـ) ـ مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين ـ قم المقدسة ـ سنة ١٤٠٧هـ.

٣٠ـ الغدير في الكتاب والسنة والأدب:

للشيخ عبد الحسين أحمد الأميني النجفي (١٣٢٠ـ ١٣٩٠هـ) ـ دار الكتب الإسلامية ـ طهران ـ ١٣٧٢هـ.

٣١ـ الفصول المختارة من العيون والمحاسن:

للسيد الشريف أبي القاسم علي بن الحسين المرتضى (٣٥٥ ـ ٤٣٦هـ) ـ دار الأضواء ـ بيروت ـ الطبعة الرابعة ـ سنة ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

٣٢ـ الكافي:

لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي (٣٢٨ أو ٣٢٩هـ) ـ تحقيق علي أكبر الغفاري ـ المكتبة الإسلامية ـ طهران ـ سنة ١٣٨٨هـ.

٣٣ـ كنز الفوائد:

للشيخ محمد بن علي بن عثمان الكراجكي الطرابلسي (ت ٤٤٩هـ) ـ تحقيق الشيخ عبد الله نعمة ـ دار الأضواء ـ بيروت ـ سنة ١٤٠٥هـ٢ ١٩٨٥م.

٣٤ـ لسان العرب:

لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري (٦٣٠ ـ ٧١١هـ) ـ نشر أدب الحوزة ـ قم المقدسة ـ ١٤٠٥هـ.

٣٥ـ متشابه القرآن ومختلفه:

للشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن شهرآشوب المازندراني (ت ٥٨٨هـ) ـ انتشارات بيدار ـ إيران.

٣٦ـ مجمع البحرين ومطلع النيرين:

للشيخ فخر الدين بن محمد علي الطريحي (٩٧٩ـ ١٠٨٧هـ) ـ المكتبة المرتضوية ـ طهران ـ الطبعة الثانية ـ سنة ١٣٦٥هـ.ش.

٣٧ـ المخصّص:

لأبي الحسن علي بن اسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي، المعروف بإبن سيده (ت ٤٥٨هـ) ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

٣٨ـ المستدرك على الصحيحين:

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (٣٢١ـ ٤٠٥هـ) ـ طبع حيدر آباد ـ الهند.

٣٩ـ معجم الأدباء:

لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ) ـ مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ مصر.

٤٠ـ النهاية في غريب الحديث:
لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، المعروف بإبن الأثير (٥٤٤ـ٦٠٦هـ) ـ تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ـ المكتبة الإسلامية بيروت.

استدراك

حصلنا بعد الفراغ من طبع كتاب (إيمان أبي طالب) على نسختين مخطوطتين، فيهما مزيد من الاختلافات والتقديم والتأخير والزيادات، آثرنا الاشارة إلى أهمّ زيادات هاتين النسختين لاتمام الفائدة، وهي كما يلي:

١ ـ ص٣٦ بعد البيت الثاني:

فارفضَّ من عينيَّ دمعٌ ذارفٌ ... مثل الجُمان مفرد الأفرادِ
راعيتُ فيه قرابةً موصولةً ... وحفِظتُ فيه فريضةَ الأجدادِ
وأمرتُه بالسير بين عُمومةٍ ... بيضِ الوجوهِ مصالتٍ أنجادِ
ساروا لأبعد طيبةٍ معلومةٍ ... فلقد تباعد طيبة المرُتادِ

٢ ـ ص٣٧ بعد البيت الثاني:

قوماً يهوداً قد رأوا ما قد رأى ... ظلَّ الغَمام وعنَّ ذي الأكبادِ
ثاروا لقتلِ محمدٍ فنهاهُمُ ... عنه وأجهد أحسن الإجهادِ

ومنه أيضاً قوله:

منعنا الرسول رسول المليك ... ببيضٍ تلألأ كلمع البروق
بضربٍ يُذيب دون النهاب ... حذار النوادر والخَنفَقيق
أذبُّ وأحمي رسول المليك ... حمايةَ حامٍ عليه شفيق

أفبعد هذا شكّ في إيمان قائل هذا الشعر، أم يُقدِم على إكفاره مع ظهور هذا المقال عنه إلاّ غبيٌّ ناقصٌ أو كافرٌ معاندٌ بلا ارتياب!

وله أيضاً:

زعمت قريش أنّ أحمدَ ساحرٌ ... كذبوا وربِّ الراقصاتِ إلى الحرم

ما زلت أعرفه بصدق حديثه ... وهو الأمير على الجرائر والحرم

بهتوه لا سعدوا بقطرٍ بعدها ... ومضت مقالتهم تسير إلى الأمم

وله أيضاً:

يقولون لي دع نصر من جاء بالهدى ... وغالب لنا غلّاب كلّ مغالب

وسلّم إلينا أحمداً واكفلن لنا ... بُنياً ولا تَحْفِل بقول المعاتب

فقلت لهم الله ربّي وناصري ... على كلّ باغٍ من لؤي بن غالب

٣ ـ ص٣٧ بعد البيت الرابع:

كونوا فدىً لكم أُمّي وما ولدت ... في نصر أحمد دون الناس أتراسا

٤ ـ ص٢٥ بعد السطر الثالث

حتّى نطق القرآن بشكّه، ونزل ما قاله بخلاف ملائكته، وصرّح بصرف السكينة عنه لفساد نيّته، أفيقاس بين هذا[٣] وبين من وصفنا حاله في طاعة ربّه، والصبر على الأذى في جنبه، لا يخاف في الله لومة لائم، لشدّة نفسه، وتأكّد معارفه، وما اختص به من البسطة في العلم والجسم، لمكانه من الله تعالى، وما أهّله له من خلافته؟!

إنّ هذا لعجب في القياس؛ وغفلة خصوم الحقّ عن فصلها بين هذه الأُمور حتّى عموا فيها عن الصواب، وركبوا العصبية والعناد، لأعجب؛ والله نسأله التوفيق.

رسالة حول حديث

نحن معاشر الأنبياء لا نورث

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

بسم الله الرّحمن الرحيم

لحق الرسول الأعظم صلّى اللّه عليه وآله و سلّم بالرفيق الأعلى مخلّفاً من الورثة بنته الوحيدة «فاطمة الزهراء» سلام اللّه عليها، و زوجات عدّة.

و كانت «فدك» ممّا أفاء اللّه به على رسوله من قرى خيبر، نحلها الرسول ابنته الزهراء، و كانت يدها على فدك يوم وفاة الرسول أبيها.

و لّما استولى أبو بكر على أريكة الخلافة، ابتزّ «فدكاً» من فاطمة عليها السلام، و استولى عليها، أيضاً.

فادّعت فاطمة عليهاالسلام على أبي بكر، و طالبت نحلة أبيها لها، و أشهدت زوجها أمير المؤمنين عليّاً عليه السلام، و ابنيها الحسن و الحسين سبطي رسول اللّه و سيّدي شباب أهل الجنّة، و أُم أيمن زوجة رسول اللّه على أن أباها نحلها «فدكاً».

فردّ أبو بكر دعواها، و ردّ شهاداتهم لها.

فأعادت الزهراء عليهاالسلام على أبي بكر دعوى ثانية، و طالبت بإرثها من ابيها رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله و سلّم، من تلك الأرض التي كانت لرسول اللّه بنصّ القرآن، لأنّها ممّا أفاء اللّه على رسوله.

و ردّ أبوبكر دعواها هذه أيضاً بحديث رواه هو وحده أنّ النبيّ صلّى اللّه عليه وآله و سلّم قال: «نحن معاشر الأنبياء لا نورّث ما تركناه صدقة».

فادّعى أنّ النبي لم يترك ميراثاً و لاتركة، و أنّ كلّ مخلّفاته صدقة.

و مع أنّ هذا خبر واحد، لم يعرفه و لم يسمعه و لم يروه يومذاك غير أبي بكر (١).

و مع أنّ الاولى بسماعه و روايته ـ لو كان النبيّ صلّى اللّه عليه وآله قاله ـ هم أهل بيته و ابنته الزهراء بالأخصّ، لأنهم هم محلّ ابتلاء مؤدّاه، و هم بحاجة إلى معرفة حكمه، فكان على النبيّ أن يبلّغهم به، لا أن يقوله لأبي بكر الذي لا يرث من النبي شيئاً!

مع هذا فقد فرض أبوبكر رأيه على الزهراء عليهاالسلام و أخذ منها «فدكاً» و قد احتجّت الزهراء على أبي بكر في هذا الرأي المنافي لصريح القرآن حيث نصّ على توريث الأنبياء لورثتهم، مما يدلّ على اختلاق هذا الخبر الذي ينسب عدم الارث إلى الأنبياء.

و لقد انقضى التاريخ على ظلمه و جوره، إلاّ أنّ البحوث العلمية حول هذا الخبر الواحد لم تنقض بعد:

فالمفارقة المعروفة حتى عند المبتدئين أنّ كلمة «صدقة» هل تقرأ بالنصب على أنّها توضيح لكلمة (ما) الذي هو مفعول لقوله (لانورث) فالمعنى: إنّا لانورّث المتروكات التي كانت صدقةً، فغير الصدقات مما تركه النبي صلّى اللّه عليه وآله من ممتلكاته يكون إرثاً لوارثيه.

---

(١) و ان كانت أسانيده كثرت ـ بعد ذلك ـ حتى صار من المتواترات في عهد معاوية!!!

أو هي تقرأ بالرفع على أنّها خبر لكلمة (ما) فتكون جملة (ما تركناه صدقة) مستأنفةً.

و الرفع يناسب مذهب أبي بكر و العامة، و النصب يوافق رأي الشيعة الذين يلتزمون بأن الأنبياء حالهم كسائر الناس، في توريث ما يخلّفون، إلاّ ما كان عندهم من الصدقات، فإنّها لأصحابها من المستحقّين.

و قد ذكر العلماء هذا الخلاف في إعراب «صدقة» فانظر الإلماع للقاضي عياض (ص ١٥١).

و خصّص الشيخ المفيد هذه الرسالة لذكر أدلة الشيعة الإمامية في رد هذا الخبر و ردّ الاستدلال به على نفي الإرث عن الأنبياء.

فذكر وجوها و مقاطع من النقض و الإبرام:

الأول: إن قراءة النصب توافق عموم القرآن، و قراءة الرفع تمنع من العموم فتخالف القرآن الذي جاء على العموم.

و ما يوافق ظاهر القرآن أولى بالحق مما خالفه.

الثاني: اعترض العامة على النصب، بأنّه لا يصحّ، إذ معنى الحديث على ذلك أن ما كان صدقةً و تركه الميت فهو لا يورث، و هذا ليس حكماً خاصاً بالنبيّ صلّى اللّه عليه وآله بل الخلق كلهم محكومون بذلك، فمن ترك صدقةً لم تدخل في تركته و لم يرثه منه ذووه، فما فائدة الخبر؟

و أجاب الشيخ المفيد عن هذا الاعتراض بأن تخصيص الأنبياء بالذكر في الخبر ليس من أجل اختصاص الحكم بهم، بل هو حكم عام، و إنّما ذكر الأنبياء هنا للتعبير عن أولويّة الأنبياء بالعمل به، و أنّهم ألزم الخلق به و احقّ، و إن كان سائر المكلّفين كذلك.

و هذا نظير قوله تعالى «إنّما أنت منذر مَنْ يخشاها» مع أنّ النبيّ منذرٌ كلُّ الناس مَنْ يخشاها و مَنْ لا يخشاها، و لكن بما أنّ من يخشاها أحقّ بالإنذار لمكان استفادته منه، استحقّ ذكره لهذه الأولوية.

ثم ذكر نظائر أُخر لهذه الآية، و أمثله عرفية تجرى عليها.

الثالث: إن للخبر وجهاً آخر في التفسير: و هو ان المراد أن ما تركناه صدقةً لا يصبح لأولادنا، و لا يأكله أولادنا مطلقاً بأي عنوان، حتى لو صاروا فقراء و صدق عليهم عنوان المستحقّين للصدقات.

فيكون هذا الحكم خاصاً بالأنبياء و أولادهم، بخلاف غير الأنبياء فإنّهم لو تركوا الصدقات فهي - و ان كانت لا تدخل في الارث - إلاّ أنّ أولادهم لو اصبحوا فقراء او صدق عليهم عنوان المستحق أكلوا من الصدقات بذلك العنوان.

فمعنى (لا نورّث) في الخبر، اي: لا يصير الى ورثتنا على كل حال، و اطلاق كلمة (الارث) و مشتقاتها بهذا المعني أمر متعارف في اللغة، و إن لم يكن من مخلفات الميت، كما قال اللّه تعالى «و أورثكم أرضهم و ديارهم» أي اوصلها اليكم، فان ذلك لم يكن بالتوارث الشرعي.

الرابع: أن للخبر لفظاً أخر، لم يرد فيه احتمال النصب، و هو:

«نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه، فهو صدقة» و قد جعل بعض العامة هذا اللفظ دليلاً على صحة الرفع في اللفظ السابق، و بطلان التأويل المبتنى على النصب.

لكن الشيخ المفيد ردّه بأنّ الخبر على هذا اللفظ و إن كان لا يحتمل النصب، بل بالرفع فقط، إلاّ أن له معنى محتملاً لا يوافق تاويل العامة، و هو: أن الذي تركناه من أموالنا و حقوقنا على الآخرين، التي أسقطناها عن ذممهم و

تصدّقنا بها عليهم، فلم نطالب بها في حياتنا، و لم نستنجزه قبل مماتنا، فهي صدقة على من هي في يده بعد موتنا، و لاتدخل في مخلّفاتنا و لا ما نورّثه لوارثينا، فليست من تركتنا، و ليس لورثتنا أن يأخذوه.

و هذا المعنى موافق لعموم القرآن و ظاهر السنّة، بخلاف المعنى الذي يريده العامّة من أن الأنبياء لا إرث لهم مطلقاً فهو مخالف لظاهر الآيات القرآنية الدالّة على توريث الأنبياء.

و حمل السنّة على وفاق القرآن أولى.

و الملاحظ:

أنّ الشيخ المفيد تصدّى لهذا الخبر من جهة تحليله، و الردّ عليه بإيراد المحتملات.

و لكنّه لم يتعرض للنقض عليه بما ورد من الآيات القرآنية و السنة القطعية الدالة على بطلان مضمونه.

و كذلك لم يتعرض للردّ عليه سندياً، حيث أنّه لم يثبت من غير طريق أبي بكر الذي هو طرف في تلك الدعوى و للبحث في ذلك مجال تكفّلت به المطوّلات.

و اللّه ولي التوفيق.

وكتب

السيّد محمد رضا الحسيني

الجلالي

نسخ هذه الرسالة

نسخ هذه الرسالة التي كانت لدينا عند التحقيق .

١ ـ نسخة مكتبة آية الله المرعشي بقم ورمزها « آ » .

٢ ـ نسخة اُخرى لتلك المكتبة ورمزها « ج » .

٣ ـ نسخة مكتبة المجلس الشورى الاسلامي ورمزها « ب » .

٤ ـ نسخة مصحّحة لمؤسّسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم .

٥ ـ مطبوعة نجف .

واليكم مصوّرة بعض هذه النسخ :

بسم الله الرحمن الرحيم

قال رضي الله عنه اذا سلم للخصوم ما ادعوه على النبي صلى الله عليه وآله
من قوله نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه صدقة كان
محمولا على ان الذي تركه الانبياء عليهم السلام صدقة فانه لا يورث
ولم يكن محمولا على ان ما حصل من املاكهم فهو صدقة بعضهم لا
يورث والحجة على ذلك ان التاويل الاول يوافق عموم القرآن
وتاويل الناصبة مانع من العموم وما يوافق ظاهر القرآن اولى
بالحق مما خالفه فان قالوا هذا لا يصح وذلك لان كل شيء تركه
الخلق باجمعهم صدقة وكان من صدقاتهم لم يورث ولم يصح
ميراثه فلا يكون حينئذ لتخصيص الانبياء عليهم السلام بذكره فايدة
معقولة قيل لهم ليس الامر كما ذكرتم وذلك ان النبي يريد بتخصيصه
البعض تحقيق بانهم اولى الناس بالعمل بمعناه والزم الخلق له

وذلك

فان كان دينا لمن سواهم من المكلفين قال الله عز وجل انما انت
منذر من يخشاها وان كان منذر الجميع المكلفين وقال انما يعمر
مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر واقام الصلوة وان كان
قد يعمرها الكفار ومن هو بخلاف هذه الصفة وقال انما المؤمنون
الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم وان كان في الكفار من اذا ذكر
الله وجل قلبه وخاف وفي المؤمنين من يسمع ذكر الله وهو مسرور بنعم
الله او مشغول بضرب من اللهو فلا يلحقه في الحال وجل ولا هيبة
خوف وهذا المحسوس معروف بالعادات ويقول القائل نحن
معاشر المسلمين لا نقر على منكر وان كان اهل الملل من غيرهم لا تقر
على ما ترد به من المنكرات وفي المسلمين من يقر على منكر يعتقد صوابه
بالشبهات ويقول بقية من الفقهاء نحن معاشر الفقهاء لا نرى
نقول بها دون الفاسقين وقد يرى ذلك جماعة ممن ليس من الفقهاء
ويقول القائل نحن معاشر القراء لا نسمح خيانة الخائنين وقد
يفعل بعضهم من تحريم ذلك غير القراء من العدول والفاسقين و
امثال هذا في القول المعتاد من كثير وانما المعنى في تخصيص المختص
بمعناه والمتقدم فيه وانهم قدوة لمن سواهم وائمتهم في العمل بنحو
ما ذكرناه ووجه آخر وهو انه يحتمل ان يكون قوله عليه السلم
ان صح عنه انه قال نحن معاشر الانبياء لا نورث ما تركناه
صدقة لا نورث اي لا يستحقه احد من اولادنا واقربائنا و
ان صاروا الى حال الفقراء التي من صار اليها من غيرهم حلت
لهم صدقات اهليهم لان الله تعالى حرم الصدقة على اولاد الا
واقاربهم تعظيما لهم ورفعا لاقدارهم عن الادناس وليس ذلك
لمن سواهم من الناس لان غير الانبياء عليهم السلم اذا تركوا صدقات

يدفونا ووصايا للفقراء من سائر الناس فضلاً عن اولادهم واقاربهم
من بعدهم الى مال الفقر كان لهم فيها حسن ثناء وكم من حض في
عقبهم من الاتباع عن فضع رسول الله صلى الله عليه وآله ذريته وجعل
حبه من يليه ما تركه من صدقاته وان لا تفرقوا او حرموا من مال
الفئ وكان المعنى في قوله لا نورث اي لا نصيب من بعدنا الى ورثتنا
بما لنا وهذا معروف في امثال الاشياء من الاموات الى
الاحياء والوصف له بانه ميراث وان لم يوجد من جهة الا سبيله
قال الله عز وجل واورثكم ارضهم وديارهم الآية
فصل وقد تعلق بعضهم بلفظ آخر في هذا الخبر
فقال ان النبي صلى الله عليه وآله قال نحن معاشر الانبياء لا
نورث ما تركناه فهو صدقة وهذا ايضا لا يمنع ما نوجبه فيه لان
الذي تركناه من حقوقنا وديوننا على من هو في يده من بعد
موتنا فليس يجوز لورثتنا ان يتعرضوا للتملك له فانا قد عفونا
لمن هو في يده فيه تركناه تفضلا منه في حياتنا وليس معناه ما تأوله
الخصوم والدليل على ذلك ان الذي ذكرناه فيه موافق لعموم
القرآن فظاهره وما ادعاه المخالف مانع لعموم القرآن ومخالف
لظاهره وحمل السنة على وفاق العموم اولى من حمله على خلاف ذلك

والله ولي التوفيق تمت والحمد لله
رب العالمين وصلواته
على خير خلقه محمد وآله
الطيبين الطاهرين
المعصومين
تم

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

قال رضي الله عنه اذا سلم للخصوم ما ادعوه على النبي صلى الله عليه
وآله من قوله نحن معاشر الانبيا لا نورث ما تركناه صدقة كان
محمولا على ان الذي تركه الانبيا عليهم السلم صدقة فانه لا يورث
ولم يكن محمولا على ان ما خلفوه من املاكهم فهو صدقة لغيرهم لا
يورث والحجة على ذلك ان التاويل الاول موافق لعموم القران و
تاويل الناصبة مانع من العموم وما يوافق ظاهر القران اولى بالحق
مما خالفه فان قالوا هذا لا يصح وذلك لان كل شي تركه الخلق باجمعهم
صدقة وكان من صدقاتهم لم يورث ولم يصح ميراثه فلا يكون حينئذ
لتخصيص الانبيا عليهم السلم بذكره فايدة معقولة قيل لهم ليس الامر
كما ذكرتم وذلك ان الشي قد يعم بتخصيص البعض للتحقيق بانهم
اولى الناس بالعمل بمعناه والملزم للخلق له فان كان عما لمن سواهم
من المكلفين قال الله عز وجل انما انت منذر من يخشاها وان كان
منذرا لجميع العقلا وقال انما يعمر مساجد الله من امن بالله واليوم
الاخر واقام الصلاة وان كان قد يعمرها الكفار ومن هو بخلاف
هذه الصفة وقال انما المومنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم

وان كان

وإن كان في الكفار من إذا ذكر الله وجل قلبه وكان في المؤمنين من
يسمع ذكر الله وهو مسرور بنعم الله أو مسرور بضرب من المباح الذي
يلحقه في الحال ويتلذذ ولا يعتريه وجل وهذا محسوس معروف بالعادة
وهو بمنزلة القائل نحن معاشر المسلمين لا نقيم على منكر وإن كان أهل
الملل من غيرهم لا يتركون شيئا مما يرونه من المنكرات وفي المسلمين من
يقيم على منكر يعتقده أو يرتبه بالشبهات ويقول بعينه من الفقهاء نحن معاشر الفقهاء
لا نرى قبول شهادة الفاسقين وقد يرى ذلك جماعة ممن ليس من
الفقهاء ويقول القائل نحن معاشر القراء لا نسيء جوار الظالمين
وقد يرخص معهم من يحضر ذلك غير القراء من العدول والفاسقين
وأمثال هذا في القول المعتاد كثير وإنما المعنى أن التحقيق يعرفه
بمعناه والتقدم فيه وإنهم قد يتفقون لمن سواهم وإنهم في العمل
نحو ما ذكرناه ووجه آخر وهو أنه يحتمل أن يكون قوله عليه وآله
السلام إن صح عنه أنه قال نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة
لا نورث أي لا يستحقه أحد من أولادنا وأقربائنا وإن صاروا إلى
حال الفقر التي من صار إليها من غيرهم حلت لهم صدقات أعزائهم
لأن الله تعالى حرم الصدقة على أولاد الأنبياء وأقاربهم تعظيما لهم
ورفعا لأقدارهم عن الأدناس وليس ذلك فيمن سواهم من الناس لأن

غير الانبيا عليهم السلم اذا تركوا صدقات ووقوفا ووصايا للفقرا من
ساير الناس فصار اولادهم ولقاربهم من بعدهم الى حال الفقر كان لهم
فيها حقوق اوكد من حقوق غيرهم من الاباعد فمنع رسول الله صلى
الله عليه وآله ذريته واهل بيته من نيل ما تركه من صدقاته وان
افتقروا وخرجوا من حال الغنى وكان المعنى في قوله لا يورث اي لا
يصير من بعدنا الى ورثتنا على حال وهذا معروف في انه قال الاشيا
من الاموات الى الاحيا والوصف له بانه ميراث وان لم يوجد من
جهة الاشيا قال الله عز وجل واورثكم ارضهم وديارهم الاية فصل
وقد تعلق بعضهم بلفظ آخر في هذا الخبر فقال ان النبي صلى الله عليه
وآله قال نحن معاشر الانبيا لا يورث ما تركناه هو صدقة وهذا
ايضا لا يصح فالوجه فيه ان الذي تركناه من حقوقنا وديوننا على
من هو في يده من بعد موتنا وليس يجوز لورثتنا ان يتعرضوا
لتملكه فانا قد عفونا لمن هو في يده عنه بتركنا قبضه منه في
حياتنا وليس معناه ما ادعاه الخصوم والدليل على ذلك ان الذي
ذكرناه فيه موافق لعموم القران ظاهره وما ادعاه المخالف دافع لعموم
القران ومخالف لظاهره وحمل السنة على وفاق العموم اولى من حمله على
خلاف ذلك والله نسل التوفيق تمت والحمد لله رب العالمين و
صلواته على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين وسلم

ه

رسالة حول حديث

نحن معاشر الأنبياء لا نورث

تأليف

الإمام الشيخ المفيد

محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم

أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٣٣٦ - ٤١٣ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ المفيد رضي الله عنه : إذا سلّم للخصوم ما ادّعوه على النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من قوله : « نحن معاشر الأنبياء لا نورّث ما تركناه صدقة »[1] ، كان محمولاً على انّ الّذي تركه الأنبياء عليهم السّلام صدقة ، فإنّه لا يورث ، ولم يكن محمولاً على انّ ما خلفوه من أملاكهم فهو صدقة لغيرهم[2] لا يورث[3] .

---

(١) رواه أحمد بن حنبل في المسند ١ / ٤ ـ ٦ ـ ٩ ـ ١٠ ـ ١٣ ـ ٢٥ ـ ٤٧ ـ ٤٨ ـ ٦٠ ـ ١٦٢ ـ ١٦٤ ـ ١٩١ ـ ٢٠٨ . ومسلم في صحيحه الجزء الخامس / ١٥٤ كتاب الجهاد ، والبخاري في صحيحه الجزء الرابع / ٧١ كتاب الجهاد ، باب فرض الخمس ، والجزء الخامس / ٢٠ كتاب الفضائل ، باب مناقب قرابة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم والجزء الثامن / ١٤٩ كتاب الفرائض .

(٢) هكذا في « آ » و « ب » وفي المطبوع « بعدهم » .

(٣) ان في هذا الحديث على فرض صدوره من النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم احتمالين :

الأوّل : أن يكون قوله : « ما تركناه » مبتدأ ، و « صدقة » خبره ، وعليه فمدلول الحديث أنّ الأنبياء جميعاً لا يوّرثون ، وما تركوا فهو صدقة ، وليس لورثتهم شيء بعنوان الإرث . وهذا المعنى مخالف لعمومات القرآن في الإرث .

والثاني : ان يكون قوله : « ما تركناه » مفعولاً ثانياً لقوله : « لا نورث » ومفعوله الأوّل محذوفاً ويصير حاصل المعنى على هذا الاحتمال : انّا لا نورّث أحداً ممّا تركناه بعنوان الصدقة ، وبعبارة أُخرى أنّ ورثة الأنبياء لا يرثون من الصدقات التي تكون عند الأنبياء بعد وفاتهم شيئاً .

وهذا الاحتمال متعيّن لموافقته للكتاب كما ذكره الشيخ المفيد رحمه الله .

والحجّة على ذلك أنّ التأويل الأوّل موافق لعموم القرآن[٤] وتأويل الناصبة[٥] مانع من العموم ، وما يوافق ظاهر القرآن أولى بالحقّ ممّا خالفه .

فإن قالوا : هذا لا يصحّ ، وذلك لأنّ كل شيء تركه الخلق بأجمعهم صدقة وكان من صدقاتهم لم يورث ولم يصحّ ميراثه فلا يكون حينئذٍ لتخصيص الأنبياء عليهم السّلام بذكره فائدة معقولة .

قيل لهم : ليس الأمر كما ذكرتم ، وذلك انّ الشيء قد يعمّ بتخصيص البعض للتحقيق به انّهم اولى الناس بالعمل بمعناه والزم الخلق له ، وإن كان ديناً لمن سواهم من المكلّفين ، قال الله عزّ وجلّ : **﴿ انّما أنت منذر من يخشيها ﴾**[٦] وان كان منذراً لجميع العقلاء .

وقال : **﴿ إنّما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وأقام الصّلاة ﴾**[٧] وان كان قد يعمرها الكفّار ومن هو بخلاف هذه الصّفة .

وقال : **﴿ إنّما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم ﴾**[٨] وان كان في الكفّار من اذا ذكر الله وجل قلبه وخاف ، وفي المؤمنين من يسمع ذكر الله

---

(٤) سورة النساء : ٤ / ٧ **﴿ للرّجال نصيب ممّا ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ممّا قلّ منه أو كثر نصيباً مفروضاً ﴾** .

سورة النساء : ٤ / ١١ **﴿ يوصيكم الله في اولادكم للذّكر مثل حظّ الانثيين . . . ﴾** .

سورة الأنفال : ٨ / ٧٥ **﴿ . . . وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله إنّ الله بكلّ شيء عليم ﴾**.

سورة مريم : ١٩ / ٦ **﴿ يرثني ويرث من آل يعقوب . . . ﴾**.

(٥) في المطبوع : وتأويل الناصبة الخصوم مانع .

(٦) سورة النازعات : ٧٩ / ٤٥ .

(٧) سورة التوبة : ٩ / ١٨ .

(٨) سورة الأنفال : ٨ / ٢ .

وهو مسرور بنعم الله أو مشغول بضرب من المباح ، فلا يلحقه في الحال وجل ولا يعتريه خوف .

وهـذا محسوس معروف بالعادات وهو كقول القائل : نحن معاشر المسلمين لا نقرّ على منكر ، وإن كان أهل الملل من غيرهم لا يقرّون على ما يرونه من المنكرات ، وفي المسلمين من يقرّ على منكر يعتقد صوابه بالشبهات.

وكقول فقيه من الفقهاء : نحن معاشر الفقهاء لا نرى قبول شهادة الفاسقين ، وقد ترى ذلك جماعة ممّن ليس من الفقهاء .

وكقول القائل : نحن معاشر القراء لا نستجيز[٩] خيانة الظالمين ، وقد يدخل معهم من يحرم ذلك من غير القراء من العدول والفاسقين ، وامثال هذا في القول المعتاد كثير .

وإنّما المعنى في التخصيص به التحقيق بمعناه ، والتقدّم فيه ، وأنّهم قدوة لمن سواهم ، وأئمتهم في العمل نحو ما ذكرناه .

ووجه آخر وهو أنّه يحتمل أن يكون قوله عليه وآله السّلام - إن صحّ عنه - انّه قال : « نحن معاشر الأنبياء لا نورّث ما تركناه صدقة لا يورث » أي لا يستحقه أحد من أولادنا وأقربائنا وإن صاروا إلى حال الفقراء التي من صار إليها من غيرهم حلّت لهم صدقات أهليهم ، لأنّ الله تعالى حرم الصدقة على أولاد الأنبياء وأقاربهم تعظيماً لهم ورفعاً لأقدارهم عن

(٩) في المطبوع : لا نستحلّ .

الأدناس[١٠] ، وليس ذلك في من سواهم من النّاس لأنّ غير الأنبياء عليهم السّلام إذا تركوا صدقات ووقوفاً ووصايا للفقراء من سائر الناس فصار أولادهم وأقاربهم من بعدهم إلى حال الفقر كان لهم فيها حقوق أوكد من حقوق غيرهم من الأباعد .

---

(١٠) قال الشيخ الطبرسي رحمه الله : اختلف العلماء في كيفية الخمس ومن يستحقه على اقوال

احدها : ما ذهب اليه اصحابنا وهو انّ الخمس يقسم على ستة اسهم ، فسهم لله وسهم للرسول وهذان السهمان مع سهم ذي القربى للامام القائم مقام الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم وسهم ليتامى آل محمّد وسهم لمساكينهم وسهم لأبناء سبيلهم لا يشركهم في ذلك غيرهم لأنّ الله سبحانه حرم عليهم الصدقات لكونها اوساخ الناس وعوّضهم من ذلك الخمس . مجمع البيان ٢ / ٥٤٣ . وراجع وسائل الشيعة للشيخ الحرّ العاملي ج٦ ص ٣٥٥ ـ ٣٦٠ ففيه عدّة روايات في هذا الموضوع وإليك بعضها :

١ ـ عن سليم بن قيس قال سمعت أمير المؤمنين عليه السلام يقول : « نحن والله الذين عنى الله بذي القربى والذين قرنهم الله بنفسه وبنبيه فقال : ﴿ **وما افاء الله على رسوله من أهل القرى فللّه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين** ﴾ منّا خاصّة ولم يجعل لنا سهماً في الصدقة أكرم الله نبيه وأكرمنا أن يطعمنا أوساخ ما في ايدي الناس » (وسائل الشيعة ٦ / ٣٥٧) .

٢ ـ عن العبد الصالح قال : وإنّما جعل الله هذا الخمس لهم خاصّة دون مساكين الناس وابناء سبيلهم عوضاً لهم من صدقات الناس تنزيهاً من الله لهم لقرابتهم برسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وكرامة من الله لهم عن أوساخ الناس (الوسائل ٦/٣٥٨).

وفي الدر المنثور للسيوطي ٣ / ١٨٦ :

عن عبد الرحمان بن أبي ليلى قال : سألت عليّاً عليه السلام كيف كان صنع أبي بكر وعمر في الخمس نصيبكم . . .

ثمّ انشأ علي عليه السلام يحدث فقال : « ان الله حرم الصدقة على رسوله صلّى الله عليه وآله وسلّم فعوضه سهماً من الخمس عوضاً مما حرم عليه وحرمها على أهل بيته خاصّة دون امته فضرب لهم مع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم عوضاً ممّا حرّم عليهم .

وفي الدر المنثور رواية اخرى في هذا الموضوع ايضاً فراجع ٣ / ١٨٦ .

فمنع رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ذرّيته وأهل بيته من نيل ما تركه من صدقاته وإن افتقروا وخرجوا من حال الغنى ، وكان المعنى في قوله « لا نورّث » أي لا يصير من بعدنا إلى ورثتنا على حال ، وهذا معروف في انتقال الأشياء من الأموات إلى الأحياء ، والوصف له بأنّه ميراث وان لم يوجد من جهة الإرث[١١] . قال الله عزّوجلّ : ﴿وأورثكم أرضهم وديارهم﴾[١٢]

فصل :

وقد تعلّق بعضهم بلفظ آخر في هذا الخبر فقال : انّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قال : « نحن معاشر الأنبياء لا نورّث ما تركناه هو صدقة »[١٣] وهذا ايضاً لا يصح[*] .

فالوجه فيه : أنّ الّذي تركناه من حقوقنا وديوننا (فلم نطالب في حياتنا ونستنجزه قبل مماتنا فهو صدقة)[١٤] على من هو في يده من بعد موتنا وليس يجوز لورثتنا[١٥] أن يتعرضوا لتمليكه فانّا قد عفونا لمن هو في يده عنه بتركنا قبضه منه في حياتنا ، وليس معناه ما تأوّله الخصوم .

والدليل على ذلك : انّ الّذي ذكرناه فيه موافق لعموم القرآن وظاهره[١٦] .

---

(١١) في المطبوع : وان لم يكن بسبب الإرث . وفي المخطوطات : وإن لم يوجد من جهة الإرث . وما أثبتناه هو الصحيح ظاهراً.

(١٢) سورة الأحزاب : ٣٣ / ٢٧ .

(١٣) هذا يوافق ما في سنن أبي داود ٣ / ١٤٤ ـ ١٤٥ .

(*) كذا ولعل الصحيح : إن صحّ .

(١٤) ما بين القوسين اخذناه من المطبوع .

(١٥) في المطبوع : وليس يجدر لذرياتنا ان يتعرضوا لتملكه .

(١٦) في المطبوع : لعموم القرآن وظاهر السنّة .

وما ادّعاه المخالف دافع لعموم القرآن ومخالف لظاهره ، وحمل السنّة على وفاق العموم أولى من حمله على خلاف ذلك

والله وليّ التّوفيق

والحمـد لله رب العالمين وصلواته على خير خلقه محمّد وآله الطّيبين الطاهرين المعصومين .

تكميل

وبعد تمام هذه الرسالة الثمينة ننقل بعض كلمات الأعلام حول هذا الحديث تتميماً للفائدة وتبييناً للحقّ .

اللهم أرنا الحق حقّاً حتّى نتّبعه وارنا الباطل باطلاً حتى نجتنبه .

قال القرطبي في تفسيره :

ويحتمل قوله عليه السّلام : « إنّا معاشر الأنبياء لا نورث » ان يريد ان ذلك من فعل الأنبياء وسيرتهم وان كان فيهم من ورث ماله كـ« زكريا » على أشهر الأقوال فيه .

وهذا كما تقول : انا معاشر المسلمين انّما شغلتنا العبادة ، والمراد انّ ذلك فعل الأكثر ، ومنه ما حكى سيبويه : انّا معاشر العرب أقرى الناس للضيف[١٧] .

---

(١٧) الجامع لأحكام القرآن ١٣ / ١٦٤ .

قال الفخر الرازي في تفسير الآية ١١ من سورة النساء :

الموضع الرابع من تخصيصات هذه الآية ما هو مذهب أكثر المجتهدين انّ الأنبياء عليهم السّلام لا يورثون، والشيعة خالفوا فيه .

روي انّ فاطمة عليها السّلام لما طلبت الميراث ومنعوها منه ، احتجوا بقوله عليه الصلاة والسّلام « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة» فعند هذا احتجت فاطمة عليها السّلام بعموم قوله : ﴿ **للذكر مثل حظ الانثيين** ﴾وكأنها اشارت الى انّ عموم القرآن لا يجوز تخصيصه بخبر واحد .

ثمّ انّ الشيعة قالوا : بتقدير أن يجوز تخصيص عموم القرآن بخبر واحد الا انهّ غير جائز ههٰنا ، وبيانه من ثلاثة اوجه :

احدها : انّه على خلاف قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السّلام : ﴿**يرثني ويرث من آل يعقوب**﴾[18] وقوله تعالى: ﴿**وورث سليمان داود**﴾[19] قالوا ولا يمكن حمل ذلك على وراثة العلم والدّين لأنّ ذلك لا يكون وراثة في الحقيقة ، بل يكون كسباً جديداً مبتدأ ، انّما التوريث لا يتحقق الاّ في المال على سبيل الحقيقة .

وثانيها : انّ المحتاج الى معرفة هذه المسألة ما كان الاّ فاطمة وعليّ والعبّاس وهؤلاء كانوا من أكابر الزهاد والعلماء وأهل الدّين ، وامّا ابو بكر فانّه ما كان محتاجاً الى معرفة هذه المسألة البتة ، لأنّه ما كان ممّن يخطر بباله انّه يرث من الرّسول عليه الصلاة والسّلام فكيف يليق بالرّسول عليه الصلاة

---

(١٨)سورة مريم : ١٩ / ٦ .

(١٩)سورة النمل ٢٧ / ١٦ .

والسّلام أن يبلغ هذه المسألة الى من لا حاجة به اليها ولا يبلغها الى من له الى معرفتها أشد الحاجة ؟ .

وثالثها : يحتمل انّ قوله « ما تركناه صدقة صلة» «لانورث» والتقدير: انّ الشيء الذي تركناه صدقة ، فذلك الشيء لا يورث

فان قيل : فعلى هذا التقدير لا يبقى للرسول خاصية في ذلك .

قلنا : بل تبقى الخاصية لاحتمال انّ الأنبياء اذا عزموا على التّصدق بشيء فبمجرد العزم يخرج ذلك عن ملكهم ولا يرثه وارث عنهم ، وهذا المعنى مفقود في حقّ غيرهم .[٢٠].

قال العلاّمة الحلي رحمه الله :

إنّ أبا بكر منع فاطمة إرثها فقالت : يا ابن أبي قحافة أترث أباك ولا أرث أبي !! واحتج عليها برواية تفرد هو بها عن جميع المسلمين ، مع قلة رواياته وقلة علمه ، وكونه الغريم لأن الصدقة تحل عليه .

فقال لها : إن النبي قال : « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة » ، والقرآن مخالف لذلك فإن صريحه يقتضي دخول النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم فيه بقوله تعالى : ﴿ **يوصيكم الله في أولادكم** ﴾[٢١].

وقد نص على أن الأنبياء يورثون، فقال تعالى : ﴿ **وورث سليمان داود** ﴾[٢٢].

---

(٢٠) التفسير الكبير ٩ / ٢١٠ .

(٢١) سورة النساء : ٤ / ١١ .

(٢٢) سورة النمل : ٢٧ / ١٦ .

وقال عن زكريا : ﴿ **إني خفت الموالي من ورائي وكانت امرأتي عاقراً فهب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب** ﴾[٢٣] ، وناقض فعله أيضاً هذه الرواية ، لأن أمير المؤمنين والعباس ، اختلفا في بغلة رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وسيفه وعمامته وحكم بها ميراثاً لأمير المؤمنين ، ولو كانت صدقة لما حلت على عليّ عليه السّلام ، وكان يجب على أبي بكر انتزاعها منه ، ولكان أهل البيت الذين حكى الله تعالى عنهم بأنه طهرهم تطهيراً مرتكبين ما لا يجوز ، نعوذ بالله من هذه المقالات الردية والاعتقادات الفاسدة .

واخذ فدكا من فاطمة وقد وهبها إياها رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فلم يصدقها ، مع أن الله قد طهرها وزكاها واستعان بها النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم في الدعاء على الكفار على ما حكى الله تعالى وأمره بذلك فقال تعالى : ﴿ **قل تعالوا ندع أبنائنا وأبنائكم ونساءنا ونساءكم وأنفسنا وأنفسكم** ﴾[٢٤] فكيف يأمره الله تعالى بالاستعانة ـ وهو سيد المرسلين ـ بابنته وهي كاذبة في دعواها غاصبة لمال غيرها نعوذ بالله من ذلك .

فجاءت بأمير المؤمنين عليه السّلام فشهد لها فلم يقبل شهادته ، قال: إنه يجر إلى نفسه ، وهذا من قلة معرفته بالأحكام ، ومع أن الله تعالى قد نص في آية المباهلة أنه نفس رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فكيف يليق بمن هو بهذه المنزلة واستعان به رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بأمر الله في الدعاء يوم المباهلة أن يشهد بالباطل ويكذب ويغصب المسلمين أموالهم نعوذ بالله من هذه المقالة .

---

(٢٣) سورة مريم : ١٩ / ٥ و٦ .

(٢٤) سورة آل عمران: ٣ / ٦١ .

وشهد لها الحسنان عليهما السّلام فرد شهادتهما وقال : هذان ابناك لا أقبل شهادتهما لأنهما يجران نفعاً بشهادتهما ، وهذا من قلة معرفته بالأحكام أيضاً، مع أن الله قد أمر النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم بالاستعانة بدعائهما يوم المباهلة فقال : ﴿ أبناءنا وأبناءكم ﴾.

وحكم رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم بأنهما سيدا شباب أهل الجنة ، فكيف يجامع هذا شهادتهما بالزور والكذب وغصب المسلمين حقهم نعوذ بالله من ذلك .

ثم جاءت بأم أيمن فقال : إمرأة لا يقبل قولها مع أن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قال : « أم أيمن من أهـل الجنة » ، فعند ذلك غضبت عليه وعلى صاحبه وحلفت أن لا تكلمه ولا صاحبه ، حتى تلقى أباها وتشكو إليه

فلما حضرتها الوفاة أوصت أن تدفن ليلاً ولا يدع أحداً منهم يصلي عليها .

وقد رووا جميعاً أن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم قال : « إن الله يغضب لغضبك ويرضى لرضاك » .

قال العلاّمة الأميني في الغدير :

لو كان رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم قال ذلك (أي حديث نحن معاشر..) لوجب أن يفشيه إلى آله وذويه الذين يدّعون الوراثة منه ليقطع معاذيرهم في ذلك بالتمسك بعمومات الإرث من آي القرآن الكريم والسنّة الشريفـة، فلا يكـون هناك صخبٌ وحوارٌ تتعقبُها محنٌ، ولاتموت بضعته الـطاهـرة وهي واجدة على أصحاب أبيها ويكون ذلك كلّه مثاراً للبغضاء والعداء في الأجيال المتعاقبة بين أشياع كلّ من الفريقين ، وقد بُعث هو صلّى الله عليه وآله وسلّم لكسح تلكم المعرّات وعقد الإخاء بين الأُمم والأفراد .

ألم يكن صلّى الله عليه وآله وسلّم على بصيرة ممّا يحدث بعده من الفتن الناشئة من عدم ايقاف أهله وذويه على هذا الحكم المختص به صلّى الله عليه وآله وسلّم المخصِّص لشرعة الإرث ؟ حاشاه . وعنده علم المنايا والبلايا والقضايا والفتن والملاحم.

وهل ترى أنّ دعوى الصدِّيق الأكبر أمير المؤمنين وحليلته الصدِّيقة الكبرى - صلوات الله عليهما وآلهما - على أبي بكر ما استولت عليه يده ممّا تركه النبيُّ صلّى الله عليه وآله وسلّم من ماله كانت بعد علم وتصديق منهما بتلك السنّة المزعومة صفحاً منهما عنها لاقتناء حطام الدنيا ؟ أو كانت عن جهل منهما بما جاء به أبو بكر ؟ نحن نقدِّس ساحتهما [أخذاً بالكتاب والسنّة] عن علمٍ بسنّة ثابتة والصفح عنها ، وعن جهلٍ يربكهما في الميزان.

ولماذا يصدَّق أبو بكر في دعواه الشاذّة عن الكتاب والسنّة ، فيما لا يُعلم إلّا من قِبَل ورثته صلّى الله عليه وآله وسلّم ووصيّه الذي هتف صلّى الله عليه وآله وسلّم به وبوصايته من بدء دعوته في الأندية والمجتمعات ؟!. ولم تكن أُذن واعية لدعوى الصديقة وزوجها؟

قال ابن أبي الحديد في شرحه على النهج :

وسألت علي بن الفارقيّ مدرس المدرسة الغربية ببغداد فقلت له : أكانت فاطمة صادقة ؟.

قال : نعم.

قلت : فلم لم يدفع اليها ابو بكر فدكاً وهي عنده صادقة ؟.

فتبسّم ثمّ قال كلاماً لطيفاً مستحسناً مع ناموسه وحرمته وقلّة دعابته.

قال : لو اعطاها اليوم فدك بمجرد دعواها لجاءت اليه غداً وادّعت لزوجها الخلافة وزحزحته عن مقامه ولم يكن يمكنه الإعتذار والموافقة بشيء ،

لأنّه قد أسجل على نفسه انها صادقة فيما تدّعي كائناً ما كان من غير حاجة الى بينّة ولا شهود.

وهذا كلام صحيح وان كان اخرجه مخرج الدّعابة والهزل[٢٥].

قال السيّد شرف الدين في كتاب « النص والإجتهاد ».

واليك كلمة في هذا الموضوع لعيلم المنصورة الأستاذ محمود ابو رية المصري المعاصر ، قال : بقي امر لابدّ أن نقول فيه كلمة صريحة : ذلك هو موقف أبي بكر من فاطمة ـ رضي الله عنها ـ بنت رسول الله (ص) ، وما فعل معها في ميراث أبيها ، لأنّا اذا سلّمنا بأنّ خبر الآحاد الظّني يخصص الكتاب القطعي ، وانه قد ثبت انّ النبيّ (صلى الله عليه واله وسلم) قد قال «انّه لا يورث» وانّه لا تخصيص في عموم هذا الخبر، فانّ ابا بكر كان يسعه أن يعطي فاطمة ـ رضى الله عنها ـ بعض تركة أبيها (صلى الله عليه واله وسلم) كأن يخصها بفدك وهذا من حقه الّذي لا يعارضه فيه أحد ، اذ يجوز للخليفة أن يخصّ من يشاء بما شاء.

قال : وقد خصّ هو نفسه الزبير بن العوام ومحمد بن مسلمة وغيرهما ببعض متروكات النبيّ.

على انّ فدكاً هذه الّتي منعها ابو بكر لم تلبث أن اقطعها الخليفة عثمان لمروان ـ هذا كلامه بنصه[٢٦] ـ.

---

(٢٥) شرح نهج البلاغة ١٦ / ٢٨٤ .

(٢٦) النص والأجتهاد ص ٧٠ طبع مطبعة سيد الشهداء.

وراجع الشافي للسيد المرتضى ٤ / ٥٧ ـ ١٠٢ ودلائل الصدق للمظفر ٣ / ٤٠ ـ ٧٧ ففي هذين الكتابين بحث مستوفى حول حديث نحن معاشر الأنبياء وإرث فاطمة سلام الله عليها.